



إعلان الدوحة:  
ترسيخ ثقافة  
احترام القانون

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

# كتيب تمهيدي بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع



سلسلة كتيبات العدالة الجنائية



مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة  
فيينا

كتيب تمهيدي بشأن  
منع معاودة الإجرام وإعادة  
إدماج المجرمين في المجتمع

سلسلة كتيبات العدالة الجنائية



الأمم المتحدة  
فيينا، ٢٠١٩

© الأمم المتحدة، شباط/فبراير ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.

لا تتطوّي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعين حدودها أو تخومها.

منشور صادر عن قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

## تمهيد

أُعدت الطبعة الأولى من الكتيب التمهيدي بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع، التي شُرِّطَت في عام ٢٠١٢، من أجل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (المكتب) من قبل فيفيان تشين، العضوة المنتسبة إلى المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسات العدالة الجنائية بكندا، وإيفون داندوران، أخصائى علم الجريمة بجامعة فريزر فالى بكندا. واستُعرض المشروع الأولى للطبعة الأولى من الكتيب ونوقش خلال اجتماع لفريق خبراء عُقد في فيينا يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١. وقدم الخبراء الآتية أسماؤهم اقتراحات ومساهمات قيمة في هذا الاجتماع: تشارلز روبرت آلن، وإبراهيم حسن المروكى، وسلطان محمد النيادي، وطوميريس أطاباي، وكارين بروكمولر، وإلياس كارانزا، وإيلينور وانياما شيمونج، وكيميت إدغار، وعايدة اسكوبار، وأنجيلا إيفانز، وخوسيه فيليو، وإيزابيل هايت، وأندريا كينغ-ويسلاز، وريتا سوسانا ماكسيرا، ومارينا مينيزيس، وهوغو موراليس، وعمر نشابة، ومايكل بلاتزر، وروبرتو سانتانا، وغاي شميتس، وفيكتوريا سيرغييفا، وجانغ شيواهوا، وجاو لينا. كما ساهم موظفو المكتب الآتية أسماؤهم في إعداد الطبعة الأولى من الكتيب: بييرا بارزانو، وإستيلا ماريس ديون، وفابيان هاريفغا، وفاليري لوبو، وألكسندر مارتينز، وفيليب مايسنر، وأنا جودايس، وميري شارون.

وفي عام ٢٠١٧، شرع المكتب في تنفيذ طبعة عام ٢٠١٢ من الكتيب لأغراض منها تعزيز مضمونه وتضمينه أحكام الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها المؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥. وأُعدَّ الطبعة المنقحة فيفيان تشين وإيفون داندوران اللذان أعدَا أيضاً طبعة عام ٢٠١٢ من الكتيب. واضطلع موظفا المكتب فيليب مايسنر وموريل جورдан-إتفينيو بالمراجعة النهائية للطبعة المنقحة. كما ساهم موظفو المكتب الآتية أسماؤهم في إعداد الطبعة المنقحة: بييرا بارزانو، وأنا بوسى، وأنا جودايس، وسفين فايفر، ودایان فاریاس بیکون، وإیهاب صلاح.

ويود المكتب أن يعرب عن امتنانه للدعم الذي قدمته حكومة قطر لإعداد الطبعة المنقحة من الكتيب، بما في ذلك ترجمتها إلى الإسبانية والروسية والعربية والفرنسية، في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسیخ ثقافة احترام القانون.

الطبعة المنقحة من الكتيب مخصصة لموظفي السجون ومراقبة السلوك، وكذلك لتقديم الخدمات والتطوعيين الذين يعملون من أجل تعزيز إعادة إدماج المجرمين في المجتمع في جميع أنحاء العالم.

81	سابعاً- الفئات الخاصة من المجرمين
81	ألف- الأطفال المخالفون للقانون
94	باء- الجرائم
103	جيم- المجرمون الآخرون ذوو الاحتياجات الخاصة أو الذين يشكلون مخاطر خاصة
123	المرفق- المنشورات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة
125	مسرد المصطلحات



المحتويات

تمهید

1	مقدمة	أولاً-
3	لماذا الاستثمار في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع؟	ثانياً-
3	المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة	ألف-
5	ما هي برامج إعادة الإدماج الاجتماعي؟	باء-
7	الصلة بين إعادة الإدماج الاجتماعي والسلامة العامة	جيم-
8	منع معاودة الإجرام وما يتصل بها من عوامل الخطير	DAL-
11	كيفية الاستثمار في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع	ثالثاً-
13	تحديد معالم الإطار القانوني وجمع البيانات ذات الصلة	ألف-
16	تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات	باء-
19	برامج إعادة التأهيل في السجون	رابعاً-
20	المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة	ألف-
21	تقييمات المجرمين	باء-
24	فئات البرامج	جيم-
37	التدخلات والترتيبات السابقة للإفراج	DAL-
49	خامساً- الخدمات والإشراف في فترة ما بعد الإفراج	
50	المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة	ألف-
52	الرعاية اللاحقة والمساعدة في عملية العودة	باء-
56	برامج الإفراج المبكر	جيم-
59	الإشراف على المجرمين ودور المجتمع المحلي	DAL-
67	سادساً- العقوبات غير الاحتيازية	
68	المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة	ألف-
69	سياسات إصدار الأحكام وتقارير التحقيقات الاجتماعية	باء-
72	مراقبة السلوك والخدمة المجتمعية	جيم-
77	التحويل والعدالة التصالحية	DAL-

الكتيب التمهيدي بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع هو طبعة منقحة من المنشور الذي صدر في عام ٢٠١٢ بنفس العنوان. وهو جزء من مجموعة من الأدوات العملية التي يعدّها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أجل دعم البلدان في منع الجريمة، وتنفيذ إصلاحات العدالة الجنائية، وتعزيز سيادة القانون. وتهدّف تلك الأدوات إلى دعم البلدان في تطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويركز المنشور على منع معاودة الإجرام، ويشدد على الأهمية الحاسمة للبرامج الفعالة للإشراف على المجرمين ومساعدتهم ودعم إعادة إدماجهم في المجتمع. فالمجرمون المحتجزون يواجهون تحديات حقيقية بمعنى الكلمة عند الإفراج عنهم، والمجتمعات المحلية تصبح غير آمنة عندما يُفرج عن المجرمين دون إعداد أو إشراف أو دعم كاف.

وبعد نشر الطبعة الأولى من الكتيب في عام ٢٠١٢، وقع حدثان مهمان أعادا التأكيد على أهمية إعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع. كان الحدث الأول هو اعتماد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) في عام ٢٠١٥ (قرار الجمعية العامة ١٧٥/٧٠، المرفق)؛ وترد الأحكام ذات الصلة من قواعد نيلسون مانديلا في هذه الطبعة من الكتيب. وكان الحدث الثاني هو قيام المكتب بإعداد البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسیخ ثقافة احترام القانون، الذي أعقب اعتماد إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور (قرار الجمعية ١٧٤/٧٠، المرفق) في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتشمل هذه المبادرة، ومدتها أربع سنوات، عنصراً رئيسياً بشأن تعزيز إعادة تأهيل السجناء، مما يجسد التزام الدول الأعضاء المعرب عنه في إعلان الدوحة (قرار الجمعية ١٧٤/٧٠، المرفق، الفقرة ٥ (ي))، لتنفيذ وتعزيز سياسات بشأن نزلاء السجون ترتكز على التعليم والعمل والرعاية الطبية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع ومنع معاودة الإجرام؛ والنظر في تطوير وتدعم السياسات الرامية إلى دعم أسر السجناء؛ وكذلك ترويج وتشجيع استخدام بدائل السجن حيثما كان ذلك مناسباً، ومراجعة أو إصلاح الإجراءات الخاصة بالعدالة التصالحية وغيرها من الإجراءات دعماً لنجاح عملية إعادة الإدماج.

ويقدم الكتيب للقارئ الممارسات الوااعدة والبرامج الرامية إلى الحد من معاودة الإجرام عن طريق التصدي لتحديات إعادة الإدماج الاجتماعي التي يواجهها جميع المجرمين، وخصوصاً المسجونين أو من سبق لهم أن سُجنوا.

ويمكن استخدام هذه الأداة في سياقات متعددة، بما في ذلك في إطار مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات. بيد أن المقصود منها أن تكون مفيدة بصفة خاصة في دعم الإصلاحات ووضع البرامج في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.<sup>(١)</sup> والجمهور المستهدف من الكتيب هو كل المعنيين بإجراءات العدالة الجنائية، ومن فيهم مقررو السياسات والمشروعون والقضاة والمسؤولون عن إنفاذ القانون ومديرو وموظفو السجون وضباط مراقبة السلوك والإفراج المشروط ومقدمو الخدمات وأعضاء المنظمات غير الحكومية وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

وفي حين أن الكتيب ليس ملزماً، فإنه يسترشد بأدلة على الممارسات الناجحة في إعادة الإدماج الاجتماعي ويقدم، حسب الاقتضاء، المشورة بشأن تصميم البرامج وتنفيذها. وهو يقدم، في نمط مرجعي سريع، لحة عامة عن الاعتبارات الرئيسية في تنفيذ برامج إعادة الإدماج الاجتماعي مع إشارات متكررة إلى المعايير والقواعد الدولية الواجبة التطبيق. وهو يشمل البرامج التي يمكن تنفيذها خلال فترة السجن وبعدها وكذلك، وإن بدرجة أقل، البرامج التي يمكن تقديمها كبدائل للسجن. ويولى اهتمام خاص للبرامج التي تركز على عودة المجرمين إلى المجتمع.<sup>(٢)</sup>

ويؤكد الفصل الثاني على أهمية استثمار البلدان والمجتمعات المحلية في برامج إعادة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك من خلال إدخال المفاهيم الأساسية والمصطلحات والمعايير والقواعد الدولية ذات الصلة. ويقدم الفصل الثالث استعراضاً للدورات المستفادة والبحوث التي أجريت بشأن التنفيذ الناجح لبرامج إعادة الإدماج، ويقدم إرشادات بشأن وضع البرامج وإدارتها. وتركز الفصول الثلاثة التالية على برامج إعادة التأهيل في السجون، بما في ذلك برامج ما قبل الإفراج (الفصل الرابع)، والخدمات والإشراف في فترة ما بعد الإفراج (الفصل الخامس) والتدابير غير الاحتيازية المجتمعية (الفصل السادس). ويعرض الفصل السابع التدخلات المتخصصة وبرامج إعادة إدماج الأطفال المخالفين للقانون والجرائم والفتات الأخرى من المجرمين ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين يشكلون مخاطر خاصة.

ويرد في نهاية الكتيب مرفق بقائمة من منشورات المكتب الأخرى ذات الصلة ومسرد للمصطلحات.

<sup>(١)</sup> يشير "الدخل المنخفض والدخل المتوسط" إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد، وهو المعيار الرئيسي للبنك الدولي لتصنيف الاقتصادات للأغراض التحليلية والتشغيلية. واستناداً إلى فئات إقراض البنك الدولي التشغيلية، تصنف جميع الاقتصادات على أنها منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل (وهذه تتقسم إلى متوسطة دنيا ومتوسطة عليا) أو مرتفعة الدخل. وفي المناقشات العامة، يستخدم مصطلح "الاقتصادات النامية" عادةً للإشارة إلى مجموعة الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل.

<sup>(٢)</sup> تقع التحديات المحددة التي تلوح عند الشروع في وضع برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع خارج نطاق هذا الكتيب.

ثانياً-

## لماذا الاستثمار في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع؟

### ألف- المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة

يواجه معظم المجرمين مسائل تكيف اجتماعي كبيرة، يمكن أن تشمل الوصم والنبذ الأسري والمجتمعي، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على قدرتهم على إيجاد فرص العمل أو السكن أو العودة إلى التعليم النظامي أو بناء (أو إعادة بناء) رأس المال الفردي والاجتماعي. وما لم يتلقوا مساعدة لمواجهة هذه المسائل، فإنهم يواجهون خطر الانخراط في حلقة مفرغة من الفشل في الاندماج الاجتماعي ومعاودة الإجرام وتجدد الإدانة والرفض الاجتماعي.

وينبغي إذن أن تكون إعادة تأهيل المجرمين والنجاح في إعادة إدماجهم في المجتمع من بين الأهداف الأساسية لنظم العدالة الجنائية. ويُعترف بوضوح بهذه المسألة في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية المزمرة قانوناً،<sup>(٣)</sup> وكذلك في معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي تؤكد أهمية التدخلات من أجل دعم إعادة إدماج المجرمين في المجتمع بوصفها وسيلة لمنع المزيد من الجريمة وحماية المجتمع.<sup>(٤)</sup>

فعلى سبيل المثال، تثبت قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) — وهي أهم وأحدث مجموعة من المعايير الدولية بشأن المبادئ والممارسات المقبولة عموماً باعتبارها مبادئ وممارسات جيدة في مجال معاملة السجناء وإدارة السجون — بوضوح أن توفير برامج مجديّة لإعادة التأهيل في السجون أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف النهائية لعقوبة السجن، وهي تحديدًا الحد من معاودة الإجرام وتحسين السلامة العامة. وتؤكد قواعد نيلسون مانديلا أيضًا على ضرورة أن توفر إدارات السجون والسلطات المختصة الأخرى التعليم والتدريب المهني والعمل والعلاج وغير ذلك من أشكال المساعدة، بما يتماشى مع مقتضيات المعاملة الفردية للمجرمين، من أجل دعم إعادة إدماج السجناء في المجتمع.<sup>(٥)</sup>

<sup>(٣)</sup> على وجه التحديد، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق) على ضرورة "أن يراعي نظام السجون معاملة المجنونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي" (المادة ١٠، الفقرة ٢).

<sup>(٤)</sup> انظر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، مجموعة معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (نيويورك، ٢٠١٦).

<sup>(٥)</sup> قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (قرار الجمعية العامة ١٧٥/٧٠، المرفق)، الملاحظة التمهيدية ١ والقاعدة ٤.

**قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا):<sup>(١)</sup> القاعدة ٤، الفقرة ١**

المقعدة ٤

- ترمي عقوبة الحبس وغيرها من تدابير حرمان الأشخاص من حرّيتهم بصفة أساسية إلى حماية المجتمع من الجريمة والحدّ من حالات معاودة الإجرام. ولا سبيل إلى تحقيق هذين الغرضين إلا إذا استُخدمت فترة الحبس للوصول، حتى أقصى مدى مستطاع، إلى ضمان إعادة إدماج أولئك الأشخاص في المجتمع بعد إطلاق سراحهم، بحيث يتمكّنون من العيش معتمدين على أنفسهم في ظلّ احترام القانون.

...

<sup>(١)</sup> مرفق قرار الجمعية العامة ١٧٥/٧٠.

ويُسلّم بالاعتبارات المميزة التي تطبق على السجينات في قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). ومما له أهميته أن هذه القواعد تسلّم بأنّ عدداً من المجرمات لا يشكل خطراً على المجتمع وأن سجنهن قد يجعل إعادة إدماجهن في المجتمع أكثر صعوبة. وعلاوة على ذلك، تقضي قواعد بانكوك بأن تعمل سلطات السجن، بالتعاون مع الدوائر المعنية بمراقبة السلوك و/أو الدوائر المعنية بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وجماعات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، على إعداد برامج شاملة لإعادة إدماج السجينات قبل إطلاق سراحهن وبعده وتنفيذها، بما يكفل أخذ الاحتياجات الخاصة للنساء في الاعتبار.<sup>(٢)</sup>

ويطلب إلى الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل أن تكفل ألا يستخدم "اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه ... إلا كملجاً آخر ولأقصر فترة زمنية مناسبة"، وأن تراعي أي استجابة للطفل المخالف للقانون استصواب تشجيع إعادة إدماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع. ووفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، يجب أن يكون الهدف من التدريب والعلاج المقدمين للأطفال المحروم من حرّيتهم هو تزويدهم بالرعاية والحماية والتعليم والمهارات المهنية بغية مساعدتهم على القيام بأدوار اجتماعية بناء ومنتجة في المجتمع. وفيما يخص العلاج خارج المؤسسات الإصلاحية، ينبغي أن "تبذل جهود لتزويد الأحداث، في جميع مراحل الإجراءات، بما يحتاجون إليه من مساعدة مثل المسكن أو التعليم أو التدريب المهني أو العمل أو أية مساعدة أخرى، مفيدة أو عملية، بغية تيسير عملية إعادة تأهيلهم".<sup>(٣)</sup>

وبين التركيز على "السلوك الملزِم بالقانون" و"الأدوار الاجتماعية البناءة" كهدفين للعلاج أهمية النظر إلى منع معاودة الإجرام بوصفه هدفاً شاملاً لتدخلات العدالة الجنائية. وتقر المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة بأن منع الجريمة يشمل طائفة واسعة من النهوض، ومن بينها تدابير "منع العودة إلى ارتكاب الجرائم وذلك بالمساعدة على إدماج المجرمين في المجتمع من جديد وغير ذلك من آليات المنع (برامج إعادة الإدماج)". وتشير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) إلى أهمية التدابير الرامية إلى تيسير التنشئة والإدماج الاجتماعيين لجميع الأطفال والشباب.<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) (قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٢٩)، الفقرة الثالثة عشرة من الدبياجة، المرفق، القاعدة ٤٦.

<sup>(٢)</sup> اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٢١) المادة ٢٧، الفقرة (ب)، والمادة ٤٠، الفقرة ١؛ وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) (قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٣، المرفق) القاعدتان ١-٢٤ و١-٢٦.

<sup>(٣)</sup> مبادئ التوجيهية لمنع الجريمة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٢٠٠٢، المرفق)، الفقرة ٦ (د)؛ ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) (قرار الجمعية العامة ٤٥/١١٢، المرفق)، الفقرة ١٠.

وأخيراً، تدعو قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) الدول الأعضاء إلى استخدام تدابير غير احتجازية تهدف إلى توفير اختيارات أخرى تخفف من استخدام السجن، وترشيد سياسات العدالة الجنائية، واضعة في اعتبارها مراعاة حقوق الإنسان ومقتضيات العدالة الاجتماعية واحتياجات إعادة تأهيل الجاني. كما تشجع قواعد طوكيو الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي وإيجاد موافق بناءة بين عامة الجمهور بشأن قيمة التدابير غير الاحتجازية، وكذلك أهمية إعادة إدماج المجرمين في المجتمع، وتدعوا إلى مشاركة الجمهور في تنفيذ بدائل السجن التي يجب اعتبارها "فرصة لتساهمة أفراد المجتمع المحلي في حماية مجتمعهم".<sup>(٩)</sup>

وتعد إشارات أكثر تفصيلاً إلى المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة في الفصول الواردة أدناه.

### باء- ما هي برامج إعادة الإدماج الاجتماعي؟

يتمثل الهدف الأساسي لبرامج إعادة الإدماج الاجتماعي في تزويد المجرمين بما قد يحتاجونه من مساعدة وإشراف من أجل الابتعاد عن الجريمة، وإعادة الاندماج بنجاح في المجتمع، وتقادي العودة إلى السلوك الإجرامي. وبوجه عام، هناك ثلاثة رئيسيّة من برامج إعادة الإدماج الاجتماعي: (أ) برامج إعادة التأهيل في السجون؛ (ب) برامج إعادة الإدماج والرعاية اللاحقة المقدمة عند الإفراج؛<sup>(١٠)</sup> (ج) البرامج المجتمعية غير الاحتجازية.

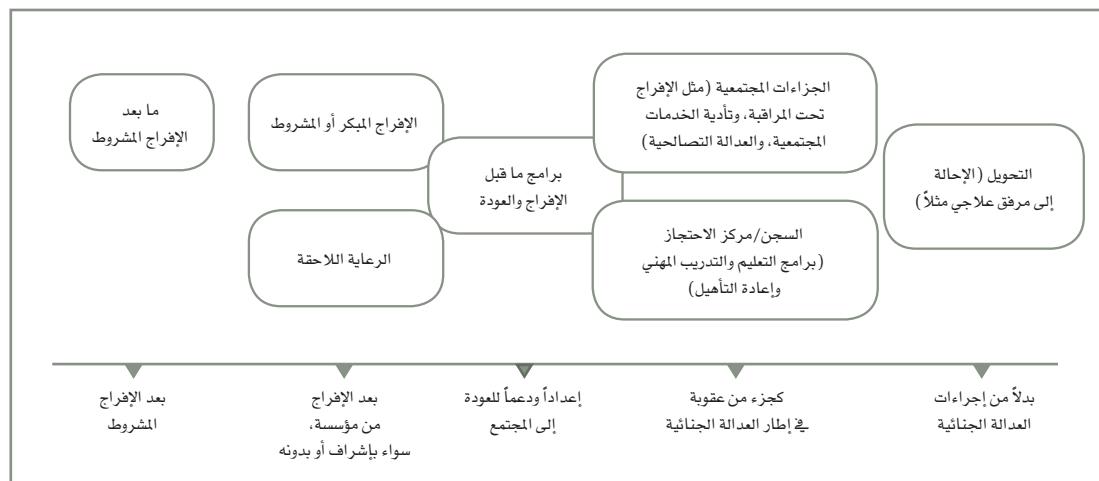
والحدود بين هذه الفئات ليست دائمةً واضحة المعالم. فبعض التدخلات اللاحقة للإفراج تبدأ في الواقع بينما لا يزال المجرمون في الحبس؛ وترمي هذه التدخلات إلى تيسير تكيفهم بعد الإفراج عنهم. وفي العديد من البلدان، يتجددد التشديد على أهمية إدارة عودة المجرمين إلى المجتمع. وعادةً ما يكون دعم العودة في نهاية فترة السجن، وإن أمكن أن يقدم قبل ذلك كجزء من برنامج للإفراج المشروط، مع إشراف رسمي أو بدونه. وقد اعتمدت رابطة كبار ضباط المراقبة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التعريف التالي لـ"برامج إعادة الانخراط المجتمعي" - وهو مصطلح مختلف للتعبير عن تدخلات إعادة الإدماج الاجتماعي: "عملية منهجية وقائمة على الأدلة تُستخدم من خلالها إجراءات للعمل مع المجرم، أثناء سجنه وبعد الإفراج عنه، بحيث يتسمى تحسين حماية المجتمعات المحلية من الأذى والحد من معاودة الإجرام بدرجة كبيرة. وهي تشمل مجمل العمل مع السجين وأسرهم وشركاء حياتهم في شراكة مع منظمات قانونية وطوعية".

ويمكن لتدخلات إعادة الإدماج الاجتماعي أن تم في مراحل مختلفة من إجراءات العدالة الجنائية، وحتى خارجها عندما يتم تحويل المجرمين إلى خدمات وبرامج بديلة (انظر الشكل الأول). وهي تشمل طائفة واسعة من الخدمات والمبادرات التي ينفذها أو يرعاها نظام العدالة الجنائية، وغالباً ما تُستكمّل بمخططات تعاونية مع وكالات مجتمعية ومنظمات غير حكومية.

<sup>(٩)</sup> قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) (قرار الجمعية العامة ٤٥/١١٠، المرفق)، القواعد ٤-٢-٢٧ و ٤-١٨ و ٥-١.

<sup>(١٠)</sup> يشار في السنوات الأخيرة إلى التدخلات اللاحقة للإفراج، بما فيها التدخلات المجتمعية، باسم برامج "الرعاية اللاحقة" أو "الخدمات الانتقالية" أو "إعادة الإدماج الاجتماعي" و"إعادة الانخراط المجتمعي" (انظر مفرد المصطلحات الوارد في نهاية هذا المنشور).

### الشكل الأول - برامج إعادة الإدماج الاجتماعي وإجراءات العدالة الجنائية



وتقدّم هذه التدخلات جميعها على أفضل وجه كجزء من برنامج متكامل لمعالجة المسائل المحددة التي تخص كل مجرم على حدة وما يواجهه من تحديات. ويزداد احتمال الحصول على نتائج إيجابية على صعيد إعادة الإدماج عندما مواجهة العوامل المهيأة للسلوك الإجرامي لدى المجرمين وتلبية احتياجاتهم البدنية والاجتماعية بطريقة مستمرة وشاملة سواء أثناء السجن أو بعده.<sup>(١١)</sup> ولهذا السبب، من المهم التأكيد على التدخلات الشاملة، استناداً إلى استمرارية الرعاية، وتقديم مساعدة متsequة للمجرمين داخل بيئه السجون وخارجها. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يبدأ التحضير للعودة إلى المجتمع قبل الإفراج عن المجرم. وبعد الإفراج، ينبغي للتدخلات أن تُسرِّع الانتقال السلس من السجن إلى المجتمع المحلي، وأن تعزّز المكاسب التي تحققت في السجن عن طريق العلاج والبرامج التثقيفية، وأن تستمر حتى تتحقق إعادة الإدماج بنجاح.<sup>(١٢)</sup>

ومما يؤسف له أن نهج "الرعاية الكاملة" هذا (أي نمط التدخلات على نطاق المنظومة بأكملها) نادرًا ما يكون متاحاً لغالبية المجرمين.<sup>(١٣)</sup> وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على وجه الخصوص، قد يتفاقم وضع المجرم بسبب الفقر والوصم والإقصاء الاجتماعي، إلى جانب تعدد سبل الوصول إلى أي شكل من أشكال الرعاية الصحية أو التعليم أو المساعدة إلا بشكل متقطع. وفي هذه الحالات، لا يؤدي السجن سوى إلى تفاقم المشاكل التي يواجهها المجرم.

وغالباً ما تكون الاستثمارات في السجون وحدها دون الاستثمارات التكميلية في الخدمات اللاحقة للإفراج غير كافية لمعالجة هذا الوضع وتحقيق انخفاض معتبر في معدلات معاودة الإجرام. ويمكن لفترة الحبس—حيث يخضع المجرمون لرقابة صارمة—أن يستخدم لتحقيق استقرارهم والترويع في معالجة الأسباب الجذرية التي دفعتهم لارتكاب الجريمة؛ بيد أنه في غياب الدعم المقابل لإعادة إدماج المجرمين في المجتمع بعد الإفراج عنهم، كثيراً ما تكون هذه المكاسب قصيرة الأجل. وبالرغم من أهمية برامج إعادة التأهيل في السجون، تجدر الإشارة إلى أن العديد من التدخلات الرامية إلى تعزيز إعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع يمكن أن تقدم على نحو أكثر فعالية في المجتمع المحلي. وفي الواقع، كثيراً ما يمكن للسجن أن يعرقل بشكل خطير آفاق إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين. ذلك أن الأفراد الذين يمضون فترات طويلة في الحبس أكثر عرضة للاختلاط بالعناصر الإجرامية،

J. Travis, A. L. Solomon and M. Waul, *From Prison to Home: The Dimensions and Consequences of Prisoner Reentry*<sup>(١١)</sup>. (Washington, D.C., Urban Institute, Justice Policy Center, 2001)

A. Fox, "Aftercare for drug-using prisoners: lessons from an international study", *Probation Journal*, vol. 49, No.<sup>(١٢)</sup> .2 (2002), pp. 120-129

M. Borzycki, *Interventions for Prisoners Returning to the Community* (Canberra, Australian Government<sup>(١٣)</sup> انظر Attorney-General's Department, 2005)

وتبني القيم الإجرامية، والتعرض لتدھور أكبر في علاقاتهم الأسرية والاجتماعية، ومواجهة صعوبات أكبر عند عودتهم إلى المجتمع. لكن بالنسبة للسجناء، ينبغي أن تستغل فترة السجن قدر الإمكان لدعم إعادة إدماجهم في المجتمع في نهاية المطاف.

### جيم- الصلة بين إعادة الإدماج الاجتماعي والسلامة العامة

لا يزال معدل معاودة الإجرام مرتفعاً بين فئات معينة من المجرمين. ورغم عدم توافر الإحصاءات العالمية، فإن البيانات الواردة من بلدان منفردة تؤكد ارتفاع معدل معاودة الإجرام، حيث يفوق ٧٠ في المائة في بعض الأحيان. ذلك أنَّ كثيراً من المجرمين، حتى بعد قضاء أحكام متكررة بالسجن، لا يمتنعون عن ارتكاب الجرائم ولا يندمون مجدداً في المجتمع. والسجن في حد ذاته غير قادر على التصدي لسائل الاندماج الاجتماعي للمجرمين. وحتى عندما تساعد برامج السجن الفعالة المجرمين على إحراز تقدم أثناء الاحتجاز، فإن هذا التقدم غالباً ما يُفقد بسبب غياب المتابعة المتمثلة في الإشراف والمساعدة بعد الإفراج عنهم. ولذلك، فإن الاستراتيجيات الفعالة لمنع الجريمة على الصعيدين المحلي والوطني يجب أن تولي اهتماماً خاصاً لإدماج (إعادة إدماج) المجرمين في المجتمع.<sup>(١٤)</sup> وفي الواقع، يمكن القول إن اتخاذ تدابير للقيام بذلك هو من أفضل السبل وأكثرها فعالية من حيث التكلفة لمنع عودة المجرمين إلى ارتكاب الجرائم.

وتشكل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لفشل إعادة إدماج المجرمين مصدر قلق كبير لمقرري السياسات في جميع أنحاء العالم. فكل جريمة تكشفها الاجتماعية. وإضافة إلى تكاليف التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها وتكاليف الإجراءات القانونية وتكاليف السجن، لا بد أيضاً من وضع "التكاليف الاجتماعية" الأخرى على الضحايا والمجتمع في الاعتبار:

إذا لم ينجح سجين سابق في إعادة الاندماج، وهناك ... تكاليف مباشرة وغير مباشرة يتحملها المجتمع. وإذا عاد السجناء للجريمة بعد الإفراج عنهم، فإن سلامة المجتمع تتعرض للخطر من خلال زيادة الجريمة. وهناك تكاليف المرتبطة بضبط الأمن ومقاضاة هذه الجرائم الجديدة، إضافة إلى تكاليف تنفيذ الجزاءات الجديدة. وهناك تكاليف يصعب حسابها أو غير مباشرة يتحملها المجتمع، مثل تلك التي يتحملها ضحايا هذه الجرائم، أو تلك المرتبطة بالقدرة الاقتصادية والمجتمعية المفقودة، أو بسبب اعتماد السجناء السابقين على الخدمات الاجتماعية بدلاً من المساهمة في المجتمع.<sup>(١٥)</sup>

وعلاوة على ذلك، يشكل اكتظاظ السجون تحدياً رئيسياً في العديد من البلدان. ورغم أن اكتظاظ السجون مشكلة معقدة، ما من شك أنه يُعزى جزئياً إلى العدد الكبير من المجرمين المعاودين الذين يمكنون في السجون وكان أثر السجن محدوداً أو معدوماً في جعلهم يكفون عن ارتكاب الجريمة. وتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لخفض عدد السجناء في توفير برامج فعالة لإعادة تأهيل السجناء ودعم إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.<sup>(١٦)</sup> ومن المؤسف أن اكتظاظ السجون نفسه يؤثر على قدرة السجنون على تقديم برامج إعادة تأهيل مفيدة، ومن شأنه أن يحد من وصول السجناء إلى البرامج القائمة.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن معالجة اكتظاظ السجون، انظر دليل بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الاكتظاظ في السجون (٢٠١٢)، الذي نشره المكتب بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

<sup>(١٤)</sup> وفقاً للمبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنية في ميدان منع الجريمة في المدن، ينبغي أن تشمل خطة العمل الشاملة والتكاملية لمنع الجريمة تدابير لمنع العود إلى الإجرام عن طريق تقديم دعم تعليمي- اجتماعي للسجناء في إطار العقوبة، داخل السجن وتهيئةً للإفراج عنهم، وإعطاء المجتمع المحلي دوراً إيجابياً في إعادة تأهيل المجرمين (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/١٩٩٥ المرفق)، الفقرة ٢ (د).

<sup>(١٥)</sup> <http://www.ibrarian.net/>. M. Borzycki and T. Makkai, "Prisoner reintegration post-release". navon/page.jsp?paperid=6084622&searchTerm=prison+reintegration F. Lösel, "Counterblast: the prison overcrowding crisis and some constructive perspectives for crime policy",<sup>(١٧)</sup> *Howard Journal of Criminal Justice*, vol. 46, No. 5 (2007), pp. 512-519

وتمثل مشكلة معاودي الإجرام شاغلاً رئيسياً آخر. ففي الكثير من الأحيان تحتك نسبة كبيرة من المجرمين بنظام السجون بسبب جرائم بسيطة نسبياً، مثل جرائم الممتلكات الصغيرة، حيث يقضون فترات سجن متعاقبة وقصيرة نسبياً. وعلى الرغم من أن هذه الجرائم ذات طابع أقل خطورة، فإن تأثيرها كبير على المجتمعات المحلية والسلامة العامة وثقة الجمهور في نظام العدالة. ويمكن ربط قدر كبير من سلوك هؤلاء المجرمين بتعاطي المخدرات والإدمان والاضطرابات العقلية والافتقار إلى المهارات الوظيفية ومسائل أخرى. ولأنهم كثيراً ما يقضون أحكاماً قصيرة، فإن حصولهم على العلاج والبرامج الأخرى أثناء السجن، وكذلك الخدمات والإشراف ما بعد الإفراج، محدود للغاية بحيث إنهم يظلون عرضة لخطر معاودة الإجرام بدرجة كبيرة. ومن هذا المنطلق، فإنهم لا يشكلون مصدر قلق حقيقي فيما يخص السلامة العامة فحسب، بل يتسببون أيضاً في اكتظاظ السجون وتكون فرص انتماجهم في المجتمع محدودة. ولذلك، من المهم إعطاء المجرمين المعاودين الأولوية في الوصول إلى برامج إعادة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك الإشراف المجتمعي الفعال، عند الإفراج عنهم.<sup>(١٧)</sup>

وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يتردد مقررو السياسات في بعض الأحيان في الاستثمار في برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين، ولا سيما عندما لا تتوافق هذه المساعدة والخدمات بسهولة للمواطنين العاديين أساساً. ومع ذلك، فإن على صانعي القرار أن يتذكروا أن هذه البرامج ليست ضرورية للمجرمين فقط، بل أيضاً للسلامة العامة، وفي نهاية المطاف، للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

## دالـ- منع معاودة الإجرام وما يتصل بها من عوامل الخطير

يشكل تيسير إعادة إدماج المجرمين إحدى المهام المعقّدة، وكثيراً ما يكون تأثير التدخلات المحددة صعب القياس،<sup>(١٨)</sup> ويظل الحد من معاودة الإجرام المؤشر النهائي لنجاح برامج إعادة الإدماج الاجتماعي. ويشير مصطلح "معاودة الإجرام" (أو "النكوص") إلى ما إذا كان شخص موضع تدخل من قبل العدالة الجنائية يعاود الإجرام في وقت لاحق.

وعلى مستوى الفرد، يتم درء معاودة الإجرام عندما يكتف المجرم عن ارتكاب الجريمة. ويشير مصطلح "الكف عن الجريمة" إلى العملية التي يتوقف المجرمون بموجبها، سواء بتدخل خارجي أو بدونه، عن الانخراط في السلوك الإجرامي ويعيشون حياتهم بعيداً عن ارتكاب الجرائم. وهناك عدد من العوامل المرتبطة بالكف عن الجريمة، مثل اكتساب مهارات جديدة أو العمل بدوام كامل أو إقامة شراكة حياة مهمة. وتشكل التغيرات في الأسرة وظروف العمل عوامل رئيسية تؤدي إلى الكف عن ارتكاب الجريمة. ومع ذلك، في حين يبدو من المعقول أن يصبح الكف عن الجريمة أقل احتمالاً عندما تزداد الظروف الاجتماعية الإشكالية، فإن العلاقة السببية بين هذه العوامل وغياب السلوك الإجرامي يصعب تحديدها.<sup>(١٩)</sup>

وتؤكد البرامج القائمة على نظرية الكف عن الجريمة على التغيير الطويل الأجل بدل السيطرة القصيرة الأجل، مع الاعتراف بأن التقدم على الأرجح لن يكون مباشراً أو مستمراً. وينصب التركيز على دعم المجرمين لينتظروا إلى أنفسهم نظرة جديدة أكثر إيجابية، يصاحبها الأمل في المستقبل. ويفترض النهج أن إعادة الإدماج الاجتماعي الناجح للمجرم يستند إلى مزيج من الحواجز ورأس المال البشري والاجتماعي. ويشير "رأس المال البشري" في جزء منه إلى قدرة الفرد على إحداث التغييرات وتحقيق الأهداف. ويشمل "رأس المال الاجتماعي" عوامل مثل العمل والعلاقات الداعمة الأسرية وغيرها.<sup>(٢٠)</sup>

P. Dawson and L. Cuppleditch, "An impact assessment of the Prolific and Other Priority Offender programme",<sup>(١٧)</sup>  
Home Office Online Report 08/07 (London, Home Office, 2007)

C. T. Griffiths, Y. Dandurand and D. Murdoch, *The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention*<sup>(١٨)</sup>  
(Ottawa, Public Safety Canada, National Crime Prevention Centre, 2007)

S. Farrall, *Rethinking What Works with Offenders: Probation, Social Context and Distance from Crime*<sup>(١٩)</sup>  
(Cullompton, Devon, Willan Publishing, 2002), p. 212

Resource Material Series No. 82 (Tokyo, Asia and Far East Institute for the Prevention of Crime and the Treatment  
of Offenders, 2010), Work Product of the 145th International Training Course, "The Effective Resettlement of Offenders by  
. Strengthening 'Community Reintegration Factors'", Visiting Experts' Papers, S. Pitts, pp. 3 ff

ويتطلب منع معاودة الإجرام تدخلات فعالة تقوم على فهم العوامل التي تعرض المجرمين للخطر وتجعل إعادة اندماجهم بنجاح في المجتمع أمراً صعباً. وتكون بعض عوامل الخطر دينامية—بمعنى أنها قابلة للتغيير—في حين لا تكون عوامل أخرى ثابتة (ثابتة) كذلك.<sup>(٢١)</sup> وعوامل الخطر الثابتة لا تتغير مع مرور الزمن؛ وهي تشمل، في جملة أمور، جوانب مثل نوع جنس المجرم وتاريخه الجنائي وسنه عند الاعتقال ومشاكل الصحة العقلية التي عانى منها في السابق. أما عوامل الخطر الدينامية، فيمكن معالجتها من خلال تدخلات داخل نطاق نظام العدالة الجنائية أو خارجه. وتختلف البرامج المقابلة باختلاف عوامل الخطر ونوع تحديات إعادة الإدماج الاجتماعي التي صممّت تلك البرامج لمعالجتها. ويركز العديد من البرامج على التحديات المحددة التي تواجه المجرمين، مثل تدني المستوى التعليمي أو البطالة أو تعاطي المخدرات. وهناك برامج أخرى صممت للتعامل مع فئات معينة من المجرمين، مثل المجرمين الشباب والمجرمين المعاودين والمجرمين الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات والمجرمين ذوي الإعاقات الذهنية ومرتكبي الجرائم الجنسية.<sup>(٢٢)</sup>

ويواجه معظم المجرمين طائفة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية التي غالباً ما تصبح عقبات أمام اندماجهم الاجتماعي. وبعض هذه التحديات ناتج عن البيئة الاجتماعية للمجرم أو أسرته أو مجموعة أقرانه أو تدني مستوى تعليمه ومهاراته. وقد يكون للمجرمين تاريخ من العزلة الاجتماعية والتهميش، أو الاعتداء الجسدي أو العاطفي، أو سوء شروط العمل أو البطالة، أو المشاركة في نمط حياة إجرامي بدأ في سن مبكرة. كما قد يواجه المجرمون إعاقات جسدية أو عقلية أو مشاكل صحية، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بتعاطي المخدرات والإدمان عليها. ويعاني العديد من المجرمين من حالات عجز خطيرة في المهارات تجعل من الصعب عليهم التنافس والنجاح في المجتمع، ومن ذلك: ضعف المهارات الشخصية، أو تدني مستويات التعليم النظري، أو الأمية الأبجدية أو الحسابية، أو ضعف الأداء الإدراكي أو العاطفي، أو نقص مهارات التخطيط والإدارة المالية.<sup>(٢٣)</sup>

ويمكن للبرامج المؤسسية والمجتمعية أن تعالج عوامل الخطر الدينامية هذه بالتركيز على التحفيز، والتعليم، وتنمية المهارات، والعمل، والسكن، وال العلاقات الشخصية، والعلاج من تعاطي المخدرات والكحول، والرعاية الصحية العقلية، والتدخلات الإدراكية السلوكية.<sup>(٢٤)</sup>

G. Harper and C. Chitty, eds., *The Impact of Corrections on Re-offending: A Review of "What Works"*, 3rd ed.,<sup>(٢١)</sup> Home Office Research Study 291 (London, Home Office, Research, Development and Statistics Directorate, 2005).  
Y. Dandurand and others, *Conditional Release Violations, Suspensions and Revocations: A Comparative Analysis* (Vancouver, International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy, 2008), p. 8; and Griffiths, Dandurand and Murdoch, *The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention*, p. 4<sup>(٢٢)</sup> انظر .

<sup>(٢٤)</sup> حدد الباحثون عدداً من التدخلات الوقائية المبكرة التي يمكن أن تحد من عوامل الخطر. وتشمل تلك التدخلات التعليم قبل المدرسي، ومحو الأمية الأسرية، وال المعلومات الداعمة في مجال الرعاية الأبوية، والتدريب على التفكير المنطقي والمهارات الاجتماعية، والتغيير التنظيمي في المدارس وبرامج إقنان القراءة (انظر Griffths, Dandurand and Murdoch, *The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention*, p. 4). وعلاوة على ذلك، يستفيد العديد من البلدان من مبادرات العدالة المجتمعية ومحاكم حل المشكلات، استناداً إلى مفهوم الاجتهد العلاجي، من أجل توفير بدائل للسجن ومعالجة عوامل خطر المجرمين واحتياجاتهم وإشراك المجتمع بنشاط في إعادة إدماجهم في المجتمع.



ثالثاً-

## كيفية الاستثمار في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع

لا توجد وصفة بسيطة لوضع استراتيجية فعالة وشاملة بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع. ويتحدد النهج المتبّع في كل بلد، إلى حد كبير، حسب القوانين القائمة والموارد المتوفرة في نظام العدالة والمجتمع، وكذلك تقبل السكان للمبادرات التدريجية لمنع معاودة الإجرام. ومع ذلك، فإن بعض الخطوات الأساسية المتّبعة في التخطيط لاستراتيجيات إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين وتفيذهما متشابهة إلى حد كبير (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني- عناصر استراتيجيات إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين



وقد يكون من الممكن بدء العملية باعتماد تشريعات جديدة أو بإنشاء وظائف أو مراكز مسؤولة جديدة بولاية صريحة بشأن منع معاودة الإجرام. وفي بعض الحالات، قد تكون استراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً منع الجريمة. وفي حالات أخرى، قد تكون قائمة بذاتها ولا مركزية لمعالجة أولويات منع الجريمة المختلفة باختلاف المجتمعات المحلية. عادةً ما تطوي استراتيجيات إعادة الإدماج الاجتماعي على مستويات متعددة للحكومة، وتتنسيق فيما بين الوكالات (الصحة، والتعليم، وإدارة السجون، وإنفاذ القانون، وما إلى ذلك)، وحشد موارد المجتمع المحلي.

### الولايات المتحدة الأمريكية

وضع المعهد الوطني للإصلاحيات والمعهد الحضري ووزارة العدل بالولايات المتحدة موارد إلكترونية لتسخدمها المجتمعات المحلية في وضع استراتيجية لها لزيادة السلامة العامة من خلال التخطيط لانتقال المجرمين من السجن إلى المجتمع المحلي. والغرض من ذلك هو تعبئة المجتمعات المحلية وتشجيع الاستراتيجيات والمسؤولية المحلية (انظر، على سبيل المثال، مجموعة أدوات التعلم عبر الإنترنت "الانتقال من السجن إلى المجتمع" (متاحة على العنوان: [www.urban.org/projects/tjc/toolkit](http://www.urban.org/projects/tjc/toolkit)) التي وضعها المعهد الحضري والمعهد الوطني للإصلاحيات). وتأسس العديد من الدول مجالس لسياسات العودة إلى المجتمع لوضع السياسات وتسيير البرامج بين الوكالات الحكومية، وتعبئة الموارد المجتمعية، وتحسين عملية العودة.

واستناداً إلى الأدلة المتاحة، يبدو أن أنجح استراتيجيات إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين هي تلك التي:

- (أ) تجسد أولويات السلامة العامة للمجتمع المحلي الذي وُضعت من أجله بوسائل منها إشراك المجتمع المحلي في التخطيط للتدخلات وتنفيذها من أجل تعزيز مسؤولية المجتمع عنها؛
- (ب) تميز بين الفئات الخاصة من المجرمين، بما في ذلك الأساليب السليمة لتقدير مخاطرهم واحتياجاتهم، وكذلك مسائل إعادة الإدماج الاجتماعي المحددة التي قد يواجهونها؛
- (ج) تبدأ في أقرب وقت ممكن، إذا كان المجرم رهن الاحتجاز، وتستمر طوال فترة انتقال المجرم إلى المجتمع ("الرعاية الكاملة")؛
- (د) تخضع المجرمين للمساءلة عن خياراتهم وأفعالهم، ولكن مع تحقيق توازن بين المراقبة والسيطرة من جهة، والدعم والمساعدة من جهة أخرى؛
- (ه) تقدم المساعدة بطريقة متكاملة وشاملة في شكل جهد منسق بين جميع الوكالات المعنية وعلى أساس تعاون قوي بين الوكالات؛
- (و) تستند إلى ممارسات قائمة على الأدلة لإدارة الحالات ونظم مناسبة لإدارة المعلومات؛ وتقدم للمجرمين جهة اتصال وحيدة للحصول على الدعم والخدمات، كلما كان ذلك ممكناً؛
- (ز) تتضمن استراتيجية مدروسة جيداً للاتصال وإقامة العلاقات المجتمعية لتعزيز الدعم والمشاركة المجتمعيين والحفاظ عليهم؛
- (ح) تتضمن مكوناً متيناً للرصد والتقييم يسمح بتطوير التدخلات وتحسينها ذاتياً ومساءلة القائمين عليها أمام المجتمع عن نتائج الحد من الجريمة<sup>(٢٥)</sup>؛
- (ط) تراعي الاعتبارات الجنسانية وال عمرية.

<sup>(٢٥)</sup> استناداً إلى Griffiths, Dandurand and Murdoch, *The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention*, p. 41.

## ألف- تحديد معالم الإطار القانوني وجمع البيانات ذات الصلة

### ١- القوانين والسياسات ذات الصلة

يتطلب النهج الاستراتيجي لوضع سياسات وبرامج إعادة إدماج المجرمين إجراء استعراض شامل للقوانين والسياسات القائمة. ومن الضروري تحديد العقبات القانونية أو التنظيمية التي قد تحول دون التعاون المشترك بين الوكالات أو توفير الإشراف الفعال والمساعدة للمجرمين في السجون، وكذلك في المجتمع المحلي. وهناك جوانب مختلفة من التشريعات القائمة قد تتطلب الاهتمام، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) قوانين إصدار الأحكام وسياساته. تؤثر القوانين الجنائية وأحكامها المتعلقة بإصدار الأحكام على من يُحكم عليه بالسجن، ولأي مدة ولأي غرض. كما أنها تحدد إمكانية توقيع الأحكام غير الاحتجازية والتواتر الذي يمكن توقيعها به فيما يخص مختلف فئات المجرمين وأنواع الجرائم؛
- (ب) قوانين الشرطة. ينبغي أيضاً التدقيق في القوانين والسياسات التي تنظم أجهزة الشرطة وتحدد سلطاتها وولايتها، وتحدد هيكلها الإداري وتضع المعايير العامة التي تمارس بها مهامها. ويمكن جعل هذه القوانين أكثر صلة بإعادة إدماج المجرمين في المجتمع من خلال توجيه وتمكين أفراد وأجهزة الشرطة بما يخدم التعاون مع الوكالات الإصلاحية والمنظمات المجتمعية من أجل تسهيل الإشراف على المجرمين وإعادة إدماجهم؛
- (ج) قوانين السجون. تحدد القوانين واللوائح التي تنظم إدارة السجون جزئياً نوع برامج إعادة إدماج والتدخلات الممكنة في السجون؛
- (د) قوانين مراقبة السلوك. يقصد بها القوانين والسياسات التي تنظم أهداف مراقبة السلوك ومدى توافرها كخيار عقابي، والشروط المرتبطة بأمر مراقبة السلوك وطبيعة الإشراف المقدم إلى المجرمين الخاضعين لمراقبة، وكذلك القوانين التي تنشئ دائرة مراقبة السلوك ومسؤولياتها؛
- (ه) قوانين قضاء الأحداث. تستحق إعادة إدماج الأحداث الجانحين أن تعالج على سبيل الأولوية. ولذلك يجب مراجعة قوانين قضاء الأحداث القائمة، على سبيل المثال، من حيث كونها توفر بدائل للسجن، وتتيح التحويل، وتضمن توفير ما يكفي من البرامج والتعليم للأحداث المحرومين من حرية لهم، وتسهل الإفراج المبكر عن الأحداث الجانحين وإعادة إدماجهم في المجتمع؛
- (و) قوانين الخصوصية. يمكن لقوانين حماية الخصوصية (والوصول إلى المعلومات) وكيفية تطبيقها أن تيسر أو تعرقل عمليات تبادل المعلومات بين مختلف الوكالات التي يلزم أن تعمل معًا من أجل دعم إعادة إدماج الجناة في المجتمع؛
- (ز) القوانين والمعاهدات المتعلقة بالنقل الدولي للمحكوم عليهم. قد تيسّر أو لا تيسّر القوانين والمعاهدات القائمة العودة الطوعية للمجرمين الأجانب إلى البلد الذي يحملون جنسيته<sup>(٢٦)</sup>؛
- (ح) الأحكام الجنائية المتعلقة بالتحويل. تكتسي برامج التحويل أهمية حاسمة في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع، ويمكن أن تيسر الوصول إلى التدخلات المناسبة في وقت مبكر. وكثيراً ما تكون هناك حاجة إلى

<sup>(٢٦)</sup> انظر في هذا الصدد أيضاً المنشور الصادر عن المكتب ضمن سلسلة كتيبات العدالة الجنائية بعنوان *Handbook on the International Transfer of Sentenced Persons* (الدليل الخاص بالنقل الدولي للمحكوم عليهم) (٢٠١٢).

مراجعة أو توضيح أو تعزيز القوانين القائمة المتعلقة باستخدام السلطة التقديرية في مختلف مستويات نظام العدالة الجنائية وأمكانية تحويل المجرمين إلى تدخلات العدالة غير الجنائية؛

(ط) الأحكام القانونية المتصلة بإدارة الأحكام. يؤثر حساب العقوبة وإسقاطها وتنفيذها على التقدم الذي يحرزه المجرم وعودته إلى المجتمع في نهاية المطاف؛

(ي) الأحكام القانونية المتعلقة بالإفراج المشروط. تحدد القوانين والسياسات التي تُنشئ العديد من برامج الإفراج المشروط والإفراج المبكر، بما في ذلك تقييم الأهلية والإجراءات وعملية اتخاذ القرار والشروط والإشراف وإدارة البرامج، عدد المرات التي يستخدم فيها الإفراج المشروط أو المبكر وإلى أي مدى يكون مصمّماً للإسهام في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع. وحيث لا توجد مثل هذه الأحكام القانونية، ينبغي وضعها على سبيل الأولوية؛

(ك) الأحكام القانونية المتصلة بالأهلية للخدمات. يمكن أن تؤثر القوانين واللوائح التنظيمية المختلفة التي تحكم توفير مختلف برامج العلاج والخدمات والدعم على إمكانية حصول المجرمين على تلك الخدمات. ويجب تحديد وتذليل العقبات التي تحول دون وصولهم إلى الخدمات. وكثيراً ما تكون القوانين والسياسات التي تنظم الحصول على الخدمات الطبية والأدوية ذات صلة بشكل خاص بحالة المجرمين لدى عودتهم إلى المجتمع، لا سيما المجرمين الذين يعانون من مرض شديد أو مرض عقلي أو مشكلة تعاطي مواد الإدمان، وكذلك الحوامل والأطفال.

## ٢- بيانات عودة المجرمين

إضافةً إلى الاستعراض الوارد أعلاه للإطار القانوني المنطبق، يتبعن على واضعي السياسات فهم سمات وخصائص المجرمين فهماً واضحاً، بما في ذلك أولئك الذين يُفرج عنهم من السجن، إضافةً إلى القدرات الموجودة في المجتمع المحلي لدعم إعادة إدماج المجرمين في المجتمع. وقد يكون بعض هذه المعلومات التخطيطية عن المجرمين متاحةً بالفعل لدى نظام السجون الوطني.

### وضع مخططات عودة السجناء

يكون الغرض من الحصول على البيانات المتعلقة بعودة السجناء وتحليلها ووضع مخططاتها في توفير المعلومات للجمهور والمسؤولين الحكوميين ومقرري السياسات ومقدمي الخدمات والسجناء السابقين وغيرهم بشأن الديناميات المحلية لعودة السجناء. ويمكن لهذه الجهات المعنية بعد ذلك أن تستند إلى هذه المعلومات لتحسين وصقل السياسة المحلية وتقديم الخدمات والاستجابات المجتمعية للعودة. وينبغي أن تفضي مبادرة وضع مخططات عودة السجناء إلى إقامة شراكة بين الجهات المحلية صاحبة المصلحة بهدف توجيه عملية تعميم وضع مخططات العودة لتحسين المجتمعات المحلية.

المصدر: N. G. La Vigne, J. Cowan and D. Brazzell, *Mapping Prisoner Reentry: An Action Research Guidebook*, 2nd ed. (Washington, D.C., Urban Institute, Justice Policy Center, 2006)

ويكون الهدف في وضع برامج ملائمة تستجيب لشواغل المجتمع المحلي، وتستفيد من القوة المجتمعية، وتسمح للمجتمعات المحلية بإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها. ولذلك، من المهم الحصول على بيانات عن المجتمعات المحلية التي يعيش فيها المجرمون أو يعتزمون العودة إليها، بما في ذلك قدرتها على تقديم الخدمات والإشراف.

وقد استُحدثت طرائق المساعدة في وضع المخططات الخاصة ببيانات عودة المجرمين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وبيانات تخطيط المدن. وتتوفر المخططات التي تبين تركيز السجناء المفرج عنهم في المناطق المحلية أساساً

مبادرات تخطيط العودة. ويمكن لوضع المخططات أن يوفر معلومات قيمة عن الكيفية التي قد تؤثر بها عودة السجناء على المجتمعات المحلية ومدى قدرة الموارد والخدمات القائمة على تلبية احتياجات السجناء العائدات. وكثيراً ما تؤدي نتائج عمليات وضع المخططات هذه إلى تحديد المجتمعات المحلية التي يعود إليها المجرمون بأعداد كبيرة على نحو غير مناسب، ومن ثم إلى اتخاذ قرار بتركيز الوصول إلى الخدمات، وكذلك إلى الإشراف، تبعاً لذلك. وعندما تُنشر بيانات العودة المحلية بعناية وتُعرض على نحو استراتيجي من أجل إرساء أساس للعمل المجتمعي الإيجابي، يمكن لعملية وضع المخططات أن تسهم إسهاماً كبيراً في استراتيجيات إشراك المجتمعات المحلية من خلال حشد دعم ومشاركة أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي.<sup>(٢٧)</sup>

### ٣- بيانات التقييم ومراقبة الجودة

تفترض عملية وضع البرامج القائمة على الأدلة، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى إعادة إدماج المجرمين في المجتمع، أن النتائج البرنامجية يجري رصدها وتقييمها من أجل تحديد ما إذا كانت أهداف البرنامج وغاياته تتحقق. وتستلزم عملية وضع البرنامج المستندة إلى الأدلة أن تُستعرض نتائج التقييم من أجل تحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وإدماجهما في البرنامج المقبلة. ويتوقف ذلك كله على استخدام معايير واضحة يمكن قياس نتائج البرنامج من خلالها، واستخدام تقنيات قياس سليمة، وجمع البيانات ذات الصلة في سياق تفازيد البرنامج.

ومن الأسباب التي تجعل تحديد الممارسات الجيدة فيما يتعلق ببرامج إعادة الإدماج في المجتمع أمراً صعباً اكتفاء العديد من الوكالات بقياس نواتج البرنامج دون إيلاء الاهتمام الكافي للمهمة الأكثر صعوبة وإثارة للجدل، وهي قياس نتائج البرنامج. ويشمل تقييم فعالية التدخل البرنامجي الخطوات الرئيسية الثلاث التالية على الأقل:

- (أ) قياس التغيير في النتائج الملحوظة؛
- (ب) عزو هذا التغيير في النتائج الملحوظة إلى البرنامج (أي ما إذا كان التغيير ناتجاً عن البرنامج أو أحد أنشطته)؛
- (ج) الحكم على قيمة التغيير بالرجوع إلى المعايير أو الأهداف أو المقاييس أو البرامج الأخرى، أو باستخدامها للمقارنة.

ويفترض تقييم برامج إعادة الإدماج في المجتمع أن أهدافها وغاياتها محددة بوضوح من حيث النتائج القابلة لقياس. ولكن للأسف ليس هذا هو الحال دائماً. ففي كثير من الأحيان، لا تُذكر النتائج المتواخدة كغيريات قابلة للاقياس بمرور الوقت، وتكون الأهداف غير واقعية أو متضاربة، ولا تحدد الأهداف أو مقاييس النجاح. وعلاوة على ذلك، وفي غياب نموذج منطقي أو نظرية تغيير قائمة على أساس تجريبي، من الصعب التأكد مما إذا كان يمكن عزو النتائج الملاحظة على نحو منطقي ومشروع إلى برنامج بعينه.

وكما لاحظ الباحثون، "يرتكب الناس الجرائم لأسباب عديدة، ويتوقفون عن ارتكابها لأسباب عديدة أيضاً".<sup>(٢٨)</sup> ولا تشكل المشاركة في برامج إعادة الإدماج الاجتماعي بالضرورة أهم العوامل المؤثرة في الكف عن ارتكاب الجريمة. ومع ذلك، فإن الكف عن ارتكاب الجريمة (أي غياب معاودة الإجرام) هو النتيجة المرغوبة لبرامج إعادة الإدماج الاجتماعي، وعادةً ما يقاس بمؤشر، مثل معاودة الإجرام أو تجدد الإدانة أو السجن. لكن من الصعب تحديد معدلات

D. Brazzell, "Informing and engaging communities through reentry mapping", Reentry Mapping Brief<sup>(٢٩)</sup> .(Washington, D.C., Urban Institute, 2007)

A. Worrall and C. Hoy, *Punishment in the Community: Managing Offenders, Making Choices* (Cullompton,<sup>(٣٠)</sup> Devon, Willan Publishing, 2005), p. 11

معاودة الإجرام. فتقديرات تلك المعدلات تتأثر بكيفية قياس معاودة الإجرام وتوقيتها. وإضافةً إلى ذلك، يمكن قياس معاودة الإجرام في نقاط مختلفة من احتكاك المجرم بنظام العدالة الجنائية. ولاستخدام معدلات تجدد الإدانة لتقدير معاودة الإجرام عيوبه، حيث إنها تقل عن معدلات معاودة الإجرام الفعلية، كما أنها مقاييس ثنائية يحتسب كل شيء أو لا يحتسب أي شيء؛ فهو لا يراعي التغيرات التي تطرأ على طبيعة الجرائم المرتكبة أو شدتها أو تواترها. وعليه، حتى إذا كانت معاودة الإجرام مؤشرًا لا مفر منه لقياس أداء برامج إعادة إدماج الاجتماعي، فينبغي أن تستكمل بمؤشرات أخرى أكثر تميزًا.

#### باء- تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات

هناك أدوار مهمة تضطلع بها كل من أجهزة الشرطة وإدارات السجون ووكالات مراقبة السلوك والكيانات الحكومية الأخرى والمنظمات المجتمعية في التصدي على نحو مشترك لبعض التحديات المرتبطة بوضع برامج إعادة إدماج الاجتماعي وإدارتها وتقييمها. وللتعاون الفعال بين هذه الوكالات وشريكها في الرؤية والمسؤولية بشأن منع معاودة الإجرام أهمية حاسمة في إنجاح الاستراتيجية الشاملة لإعادة الإدماج في المجتمع وتمكنها من تحقيق فوائد ملموسة على صعيد السلامة المجتمعية.

#### البرامج المتكاملة

هناك إدراك متزايد بأن أفضل طريقة لتقديم جميع التدخلات، بغض النظر عن محتواها، هي تقديمها كجزء من برنامج متكامل مصمم لمعالجة القضايا والسلبيات والمشاكل المتعلقة بكل سجين على حدة.

المصدر: M. Borzycki and E. Baldry, *Promoting Integration: The Provision of Prisoner Post-release Services, Trends and Issues in Crime and Criminal Justice Research Paper No. 262* (Canberra, Australian Institute of Criminology, September 2003)

ويتطلب نموذج تقديم الخدمات القائم على توفير "الرعاية الكاملة"، أي من السجن إلى المجتمع المحلي، أن تقدم تلك الخدمات من خلال شراكات متكاملة ومتعددة الوكالات تضم إدارات السجون والأجهزة الحكومية الأخرى والوكالات غير الحكومية المسئولة عن تقديم خدمات العلاج والرعاية الاجتماعية. وتتطلب مثل هذه النماذج تنفيذ ممارسات سليمة لإدارة القضايا، وعادة ما تتطوي على تعين مدير حالة كنقطة مركزية لتنفيذ العلاج والدعم، بل والإشراف، أو للوساطة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، من الممارسات الجيدة أن تضطلع وكالة واحدة بدور قيادي في الشراكة وأن تكون مسؤولة عن تسييق التدخل. ومن المرجح أن يؤدي هذا الترتيب إلى مساعدة مختلف الشركاء وغيرهم من أصحاب المصلحة في وضع رؤية مشتركة لما ينبغي تحقيقه واعتماد لغة مشتركة يمكن من خلالها التواصل بشكل أفضل فيما بينهم بشأن إجراءات البرامج وأهدافها.

#### خصائص النهج الناجحة والمشتركة بين الوكالات لإعادة الإدماج

- وضوح الأهداف
- تحديد محدد للموارد
- وضوح أدوار الموظفين المعنيين (والوكالات المعنية)

- القيادة والتبني بغية دفع الأمور إلى الأمام
- إجراءات اتخاذ القرارات المشتركة
- تقدير أهمية دور الأسر
- الاتصال الجيد والإجراءات الجيدة لحل مشاكل الاتصال
- الإشراف الجيد على الموظفين والاستثمار في التطوير والتدريب
- تدارس المسائل وتقييم التقدم المحرز نحو إحراز الأهداف المعلنة ومراجعة الإجراءات إذا كانت غير فعالة أو إذا اتضح أنها تشكل حجر عثرة.

المصدر: A. Haggel, "Key elements of effective practice: resettlement" (London, Youth Justice Board, 2004)

وفي الظروف المثلثي، ينبغي أن تكون الوكالات الشريكية قادرة على الاعتماد على نظام إدارة معلومات مشترك وفعال يوفر الحماية الواجبة للمعلومات السرية ويحمي الأفراد من إساءة الاستخدام المحتملة لهذه المعلومات.

ويكون التعاون فيما بين الوكالات أكثر فعالية عندما يتم إضفاء الطابع الرسمي عليه وتعزيزه ببروتوكولات واضحة لتبادل المعلومات وتحصيص الموارد وحل المشاكل. ويجب تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بجميع الوكالات بوضوح من أجل إيجاد فهم متبادل لسياسات كل كيان وممارساته. ويجوز للمنظمات المعنية أن تنظر، عند الإمكان، في ربط نظم المعلومات بحيث يمكن تبادل وتحليل البيانات المستمدة من قطاعات العدالة الجنائية والصحة والعمل والخدمات الاجتماعية، حسب الاقتضاء. ويعتبر فهم أهمية تبادل المعلومات مع الالتزام بالطبيعة السرية لبعض المعلومات خطوة أولى مهمة من أجل تحديد مجموعة فرعية واقعية من المعلومات التي يمكن تقاسمها وإتاحتها لصانعي القرار والقائمين على الحالات. ويمكن لوضع إجراءات يمكن بموجبها الحصول على الموافقة المستنيرة للأفراد على الوصول المشترك بين الوكالات إلى معلوماتهم الشخصية أن يعزز الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بين مختلف أصحاب المصلحة.

كما أن التعاون الوثيق بين مختلف الوكالات المعنية يساعدها على الإبلاغ العلني عن تركيزها على سلامة المجتمع ومنع معاودة الإجرام. لكن غالباً ما يكون من الضروري إنشاء لجنة من المسؤولين الرفيعي المستوى وقادرة المجتمع المحلي لتوفير آلية تنسيق مركزية ولتوجيه الاستراتيجية العامة للمجتمع المحلي. ويحتاج عمل هذه اللجنة إلى دعم جيد من الموظفين الذين يمكنهم تيسير الاتصالات الروتينية بين الوكالات، والحفاظ على أنظمة إدارة المعلومات، والإعداد للاجتماعات وتسييرها وإعداد المواد.

### دور أجهزة الشرطة

تتلاءم مبادرات إعادة إدماج المجرمين ومنع معاودة الإجرام تماماً مع نموذج لحفظ الأمن المجتمعي يركز على حل المشاكل من خلال التعاون مع الوكالات الأخرى وأصحاب المصلحة المحليين. ويمكن للشرطة أن تلعب دوراً مهماً، إن لم يكن قيادياً، في مبادرات إعادة إدماج المجرمين. ولكن من أجل أن تضطلع الشرطة بهذا الدور يلزم أن توسيع فهمها التقليدي لإنفاذ القانون ليشمل منع الجريمة وحل المشاكل وإشراك المجتمع المحلي وإقامة الشراكات الاستراتيجية. وهناك الكثير الذي يمكن للجهات المشاركة في دعم إعادة إدماج المجرمين أن تجنيه من خلال مشاركة الشرطة. ذلك أن إشراك الشرطة يمكن أن يكون من شأنه دعم مهام الإشراف على المجرمين ومساعدتهم في المجتمع، وكذلك تشجيع امتثال المجرمين لشروط الإفراج أو المراقبة. وكثيراً ما تضطلع الشرطة بدور في إنفاذ هذه الشروط بموجب القانون. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تشارك الشرطة في مقاطعة كولومبيا

في "جولات المسائلة"، حيث تُجرى زيارات إلى منازل المجرمين الشديدي الخطورة بالاشتراك مع مسؤول إشراف مجتمعي وموظف من إدارة الشرطة.

#### الشرطة وإعادة إدماج المجرمين

يمكن للشرطة، بصفتها أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في الحد من معاودة الإجرام بين السجناء المفرج عنهم، أن تستجيب عن طريق ما يلي:

- العمل في شراكة مع سلطات مراقبة السلوك والإفراج المشروط لتعزيز الإشراف
- تيسير عقد الدورات التي تخطر السجناء العائدين بتوقعات المجتمع المحلي ودعمه
- جمع وتبادل المعلومات الاستخبارية حول السلوك، التي تشير إلى أن السجناء المفرج عنهم يواجهون مشاكل في إعادة الاندماج في المجتمع (على سبيل المثال، يقضون وقتهم مع أفراد العصابات التي كانوا ينتمون إليها، أو ينتهيكون قبود حظر التجول)
- البناء على الشراكات القائمة (وإشراك شركاء جدد) لتعزيز العمل التعاوني لمبادرات العودة
- ربط المجرمين المفرج عنهم بالخدمات والموارد المجتمعية
- التواصل مع السكان للتغلب على الحاجز الناجمة عن الأضرار السابقة

المصدر: N. G. La Vigne and others, *Prisoner Reentry and Community Policing: Strategies for Enhancing Public Safety* (Washington, D.C., Urban Institute, Justice Policy Center, 2006)

رابعاً-

## برامج إعادة التأهيل في السجون

يواجه السجناء طائفة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية التي تؤدي غالباً إلى تعقيد إعادة إدماجهم في المجتمع بشكل كبير. وينتتج بعض هذه التحديات عن ظروف المجرمين وتجاربهم الخاصة. وتكون تحديات أخرى ناتجة بشكل مباشر عن السجن وموقف المجتمع تجاه المجرمين المفرج عنهم ومعاملته لهم.

وكثيراً ما يتسبب السجن نفسه في عدة "أضرار جانبية"<sup>(٢٩)</sup> للمجرمين: فربما يفقدون مصدر عيشهم وممتلكاتهم الشخصية وقدرتهم على الحفاظ على السكن لأنفسهم ولأسرهم؛ وربما يصابون بمرض خطير أثناء الاحتجاز؛ وربما يضر السجن شبكاتهم الاجتماعية وربما يفقدون علاقات شخصية مهمة؛ وربما يواجهون صعوبات متعلقة بالصحة العقلية أو يكتسبون عادات وموافق مؤدية إلى الفشل.<sup>(٣٠)</sup> وأخيراً، من المعروف أن ظروف السجن ونظامه يسهمان في ارتباط المجرمين بالسجن، ومواجهتهم مشاكل شخصية أخرى تجعل إعادة إدماجهم أكثر صعوبة. وفي غياب برامج فعالة لمساعدة المجرمين على مواجهة هذه التحديات المتعددة، يتضاءل احتمال النجاح في إعادة إدماجهم. وتكون برامج إعادة التأهيل في السجون أكثر فعالية عندما تستند إلى تقييم تشخيصي وفردي كامل للمجرم ووضعه.<sup>(٣١)</sup> ويلزم إجراء هذا التقييم في أقرب وقت ممكن بعد دخول المجرم مؤسسة ما، وأن يستخدم، إن أمكن، أساس لخطة تدخل شاملة وفردية. وبهذه الطريقة، يمكن للبرامج أن تركز على عوامل الخطر الدينامية وغيرها من التحديات التي يواجهها المجرمون من أجل إعدادهم للإفراج وإعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع. ويجب أن تضم جميع البرامج على نحو يراعي الفوارق الثقافية وأن تعالج، حسب الاقتضاء، الاحتياجات الجنسانية للسجينات، وكذلك الاحتياجات الخاصة لفئات أخرى معينة من السجناء.

ويمكن تقديم البرامج المتخصصة قبل الإفراج عن المجرمين مباشرة بالتعاون مع الوكالات المجتمعية القادرة على توفير خدمات الرعاية اللاحقة للمجرمين ومتابعتهم. وينبغي لمسؤولي السجون إنشاء الروابط الالزمة وتسهيلاها بشكل فعال والتعاون مع الوكالات الصحية وغيرها من مقدمي الخدمات المجتمعية ذوي الصلة.

.Borzycki and Makkai, "Prisoner reintegration", post-release, p. 10<sup>(٢٩)</sup>

.Dandurand and others, *Conditional Release Violations, Suspensions and Revocations*, p. 9<sup>(٣٠)</sup> انظر

United States, Department of Justice, "Roadmap to reentry: reducing recidivism through reentry reforms at the<sup>(٣١)</sup> .Federal Bureau of Prisons" (Washington, D.C., April 2016)

## ألف- المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة

بشكل عام، يؤثر مستوى امتحان نظام السجون لجميع قواعد نيسون مانديلا، بما في ذلك المبادئ الأساسية والمعايير الدنيا المتعلقة بأوضاع السجون ومعاملة السجناء وممارسات إدارة السجون وكفاءات موظفي السجون، في مدى مساعدة تجربة المجرمين في السجن في إعادة إدماجهم في المجتمع بنجاح عند إطلاق سراحهم أو ربما في منع ذلك النجاح. وعلاوة على ذلك، فإن قواعد نيسون مانديلا تربط بشكل جوهري بين تحقيق الهدف النهائي لأي نظام سجون—ألا وهو حماية المجتمع والحد من معاودة الإجرام—وقترة السجن التي تُستخدم بنشاط لإكساب السجناء القدرة على العيش بعد إطلاق سراحهم في ظل القانون معتمدين على أنفسهم وإكسابهم الرغبة في ذلك (القاعدتان ٤ و٩١).

### قواعد نيسون مانديلا: القاعدة ٩١ والفقرة ١ من القاعدة ٩٢

#### القاعدة ٩١

الغرض من معاملة المحكوم عليهم بالسجن أو بتدبير مماثل يحرمهم من الحرية يجب أن يكون، بقدر ما تسمح بذلك مدة العقوبة، إكسابهم الرغبة في العيش بعد إطلاق سراحهم في ظل القانون معتمدين على أنفسهم، وتأهيلهم لتحقيق هذه الرغبة. ويجب أن تهدف هذه المعاملة إلى تشجيع احترامهم لذواتهم وتنمية روح المسؤولية لديهم.

#### القاعدة ٩٢

١- تحقيقاً لهذه المقاصد، تُستخدم جميع الوسائل المناسبة، ولا سيما الرعاية الدينية في البلدان التي يتسع فيها ذلك، والتعليم، والإرشاد والتدريب المهنيين، وأساليب المساعدة الاجتماعية الإفرادية، والتوجيه المهني، والرياضة البدنية وتنمية الشخصية، تبعاً للاحتياجات الفردية لكل سجين، مع مراعاة تاريخه الاجتماعي والجنائي، وقدراته وملكاته البدنية والذهنية، ومزاجه الشخصي، ومدة عقوبته، ومستقبله بعد إطلاق سراحه.

...

وتماشياً مع هذا المبدأ الأساسي، فإن الحاجة إلى تعزيز إمكانات إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء قاسم مشترك بين جميع القواعد وتشكل الأساس لأحكام أساسية أخرى، بما في ذلك التي تؤكد على أن معاملة السجناء ينبغي أن تسهل إقامة روابط وثيقة مع الوكالات المجتمعية أو أن تكون مستندة إلى تلك الروابط، وأن تولي اهتماماً خاصاً لصون العلاقات بين السجناء وأسرهم أو تحسينها. وتتجدر الملاحظة بالقدر نفسه في هذا الصدد أن قواعد نيسون مانديلا تشجع على إيداع السجناء بالقرب من منازلهم أو أماكن إعادة التأهيل الاجتماعية الخاصة بهم. (تتناول المعايير والقواعد الدولية المطبقة على فئات محددة من برامج إعادة التأهيل في السجون في الفصل الرابع، الفرع جيم، أدناه؛ وتتناول المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة بالفئات الخاصة من المجرمين في الفصل السابع أدناه.)

## قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ٥٩ و ٨٨ و ١٠٦

## القاعدة ٥٩

يوزع السجناء، قدر المستطاع، على سجون قريبة من منازلهم أو أماكن إعادة تأهيلهم اجتماعياً.

...

## القاعدة ٨٨

١- لا ينبغي، في معاملة السجناء، أن يكون التركيز على إقصائهم من المجتمع، بل على استمرار كونهم جزءاً منه. ولهذا ينبغي الاستعانة، بقدر المستطاع، بهيئات المجتمع المحلي لمساعدة موظفي السجن على أداء مهمة إعادة التأهيل الاجتماعي للسجناء.

٢- ينبغي أن يكون هناك مساعدون اجتماعيون يتعاونون مع كل سجن وتناطب بهم مهمة الحفاظ على استمرار كل علاقات السجين المستحسنة بأسرته وبالمنظمات الاجتماعية التي تعود عليه بالفائدة، وتحسين تلك العلاقات. كما ينبغي اتخاذ تدابير تكفل، إلى أقصى الحدود المتفقة مع القانون ومع طبيعة العقوبة، حماية ما للسجن من حقوق تتصل بمصالحه المدنية وبتمثيله بالضمان الاجتماعي وغير ذلك من المزايا الاجتماعية.

...

## القاعدة ١٠٦

تُبذل عناية خاصة لحفظ على استمرار علاقات السجين بأسرته وتحسينها، بقدر ما يكون ذلك في صالح كلا الطرفين.

## القاعدة ١٠٧

يوضع في الاعتبار، منذ بداية تنفيذ عقوبة السجن، مستقبل السجين بعد إطلاق سراحه، ويُشجع ويساعد على أن يصون أو يُقيّم من العلاقات بالأشخاص أو الهيئات خارج السجن كل ما من شأنه أن يساعد على إعادة تأهيله ويخدم مصالح أسرته على أفضل وجه.

**للاطلاع على توجيهات عملية بشأن كيفية تقييم الامتثال لقواعد نيلسون مانديلا، انظر**

**تقييم مدى الامتثال لقواعد نيلسون مانديلا: قائمة مرجعية لأيات التفتيش الداخلية (٢٠١٧)**، الذي نشره المكتب

### باء- تقييمات الجرميين

تشدد قواعد نيلسون مانديلا على أنه من أجل توفير تدخلات وخدمات مجدية ومصممة خصيصاً للسجناء، ومن أجل مراعاة التنوع الكبير للمخاطر والاحتياجات بيننزلاء السجون، تحتاج إدارات السجون إلى تصنيف السجناء في أقرب وقت ممكن عند دخولهم ومن ثم إعداد خطط فردية لأحكامهم تتناسب مع خلفياتهم وشخصياتهم المختلفة. وعادةً ما يطرح الجرميون مجموعة واسعة من المخاطر والاحتياجات يجب معالجتها بالكامل لمنع معاودة الإجرام. ومع ذلك، فإن النجاح في تحديد المخاطر والاحتياجات بين الجرميين واستهدافها والتصدي لها يعتمد على نظام تقييم فعال لتحديد تلك الاحتياجات وقياس التغير في مدى وجودها.

ويمكن إجراء عمليات التقييم عند دخول المجرم السجن وعلى فترات منتظمة بعد ذلك، وكذلك في مراحل مختلفة من عملية العدالة الجنائية وإعادة التأهيل. وعلى وجه التحديد، يمكن إجراء التقييم: (أ) وقت صدور الحكم؛ أو (ب) عند النظر في التحويل من الإجراءات الجنائية الرسمية؛ أو (ج) كلما طرأت تغييرات كبيرة في حياة المجرمين؛ أو (د) عند النظر في الإفراج المبكر عن المجرم؛ أو (ه) في بداية فترة الإشراف أو عند النظر في تغيير في طبيعة الإشراف أو مستوى. وينبغي أن تكون عملية التقييم مستمرة وأن تُستعرض دقتها وأهميتها دورياً. ويجب إطلاع المجرمين على هذه العملية وأن يكونوا قادرين على المشاركة فيها بنشاط.<sup>(٣٢)</sup> وينبغي للتقييم أن ينظر في عوامل الخطر وكذلك العوامل الوقائية (أو عوامل القدرة على الصمود).<sup>(٣٣)</sup> ومن المهم أيضاً تقييم المهارات الأساسية للمجرم وتعليمه للتحفيظ للتدخلات المستقبلية، مع مراعاة أن نقص المهارات الأساسية لا يرتبط بالضرورة بمعاودة الإجرام ولكن يرتبط بعوامل أخرى يُعرف ارتباطها بالإجرام، وهي: سوء تجربة المدرسة أو ضعف التكيف معها، والبطالة، والإقصاء الاجتماعي، ومختلف العوامل النفسية أو الإدراكية المرتبطة بمفهوم الذات والمواقف تجاه الإجرام.<sup>(٣٤)</sup>

## - ١ - تقييم خطر معاودة الإجرام لدى المجرم

توجد أدوات مختلفة لتقدير العوامل الرئيسية التي قد يكون لها تأثير على احتمال معاودة الإجرام لدى المجرم أو ابعاده عن الجريمة. وتُعرَّف عوامل الخطر هذه على أنها عوامل سابقة تزيد من احتمال (أو خطر) معاودة الإجرام والخطر المحتمل الذي قد يمثله المجرم على الضحية والمجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، مكنت دراسة عوامل الخطر المرتبطة بمعاودة الإجرام الباحثين في هولندا من تقديم الملامح الجنائية للجانحين الشباب. وتحدد هذه الملامح عدداً من العوامل المصنفة ضمن الفئات السبع التالية: (أ) البيئة الأسرية؛ (ب) عوامل الخطر المرتبطة بالجريمة وتعاطي مواد الإدمان؛ (ج) تاريخ السلوك الإجرامي؛ (د) العوامل النفسية الإدراكية؛ (ه) الاضطرابات النفسية؛ (و) السلوك الاجتماعي وال العلاقات الشخصية؛ (ز) السلوك أثناء السجن في إحدى المؤسسات، عند الاقتضاء.<sup>(٣٥)</sup>

## - ٢ - إطار الخطر والاحتياجات والاستجابة

تشير الأدلة إلى أن تراكم عوامل الخطر في حياة الفرد يرتبط بتزايد احتمال التورط في السلوك الإجرامي.<sup>(٣٦)</sup> وقد أثبتت دراسات عديدة لمحاولة تحديد إطار تجريبي قادر على دعم القرارات المتعلقة بمعاملة المجرمين وإعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع. ومن هذه الأطر إطار الخطر والاحتياجات والاستجابة،<sup>(٣٧)</sup> الذي قام في البداية على أساس أبحاث لتحديد عوامل الخطر المرتبطة بمعاودة الإجرام (انظر الشكل الثالث). وعوامل الخطر هذه ليست

<sup>(٣٢)</sup> انظر القاعدتين ٦٩ و ٧٠ من قواعد مجلس أوروبا للإفراج تحت المراقبة (التوصية CM/Rec (٢٠١٠) ١، التي اعتمدتها لجنة وزراء مجلس أوروبا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

F. Lösel and D. Bender, "Protective factors and resilience", in *Early Prevention of Adult Antisocial Behaviour*, D. P. Farrington and J. W. Coid, eds. (Cambridge, Cambridge University Press, 2003), pp. 130–204

E. Mulder and others, "Risk factors for overall recidivism in serious juvenile offenders", *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, vol. 55, No. 1 (2011), pp. 118–135

D.P. Farrington, "Childhood risk factors and risk-focused prevention", in *The Oxford Handbook of Criminology*, 4th ed., M. Maguire. R. Morgan and R. Reiner, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2007), pp. 602–640

D. A. Andrews and J. Bonta, *The Psychology of Criminal Conduct*, 5th ed. (Albany, New York, Lexis Nexis/Anderson Publishing, 2010)

سببية بالضرورة ولكنها تتعلق بمسائل (أو "احتياجات مولدة للجريمة") يجب مواجهتها بالعلاج لمنع معاودة الإجرام، بما في ذلك مختلف أساليب التدخل الإدراكي السلوكى. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن فعالية هذا العلاج من المحتلم أن تتأثر بكيفية تقديمها وسياقها (العناصر العلاجية، والتركيز على العمليات الإدراكية، ومدى ملاءمتها للمجرمين المنفردین، والإشراف المنظم) بقدر ما تتأثر بدوافع المجرمين أنفسهم وخصائصهم وحالتهم، فقد أصبح الإطار النموذجي يشمل بُعداً ثالثاً، وهو الاستجابة.

### الشكل الثالث - إطار الخطر والاحتياجات والاستجابة



ويبيّن الشكل الرابع العوامل العامة المتصلة بمعاودة الإجرام وما يرتبط بها من احتياجات مولدة للجريمة. ويمكن تقديم العلاج لمساعدة المجرمين على التعامل مع هذه الاحتياجات إما في المؤسسات أو في المجتمع المحلي. ويبقى التحدي، بطبيعة الحال، متمثلاً في صعوبة ترجمة النموذج المجرد الذي يستند إليه الإطار إلى تدخلات محددة مكيفة حسب مجموعات مختلفة من المجرمين.

#### الشكل الرابع- العوامل المرتبطة بمعاودة الإجرام والاحتياجات المولدة للجريمة

الأنشطة الترفيهية الاجتماعية	المدرسة / العمل	المسائل الأسرية	تعاطي مواد الإدمان	المواقف المعادية للمجتمع	المعارف المعادية للمجتمع	الشخصية المعادية للمجتمع	تارikh السلوك المعادي للمجتمع
الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات
المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات
ضعف الارتباط	العلاقات	تعاطي	القيم	المشاركة	الاندفاع، حب المغامرة،	المشاركة المبكرة،	والمتواصلة في
الارتباط والأداء	الخلافية مع المخدرات	والمعتقدات	المبكرة	الباحث	الاعمال المعادية	الاعمال المعادية	سياقات متعددة
بالأنشطة المدرسية؛	الأسرة و/or إدمانها	والترشيد	والمتواصلة	عن المتعة.	في الأعمال	في الأعمال	في سياقات متعددة
المجتمعية	البطالة؛ الزوج(ة)			المعادية	العدوانية.	العصبية،	الكذب
والصالحة	العجز عن			للمجتمع		في سياقات	متعددة
مع المجتمع	تنفيذ مهام						
العمل							

الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات
مكافأة	تعزيز الأداء	الحد من التقليل من	الحد من	اكتساب	اعتماد سلوك	بديل غير	إجرامي في
الأنشطة	تطوير علاقات إيجابية وتعلم	الارتباط	تعاطي مواد	مهارات حل	المشاكل،	المواقف الخطرة	المواقف الخطرة
المصالحة	التعامل مع الصراخ	بالمجرمين	الإدمان	المعادية	المعادية	والخطر، وبناء	والخطر
مع المجتمع		وتعزيز ومعالجته	وتعزيز ومعالجته	ومهارات إدارة المجتمع	والمهارات	والتكيف	
والعلاقات		الارتباطات مع الآخرين	الارتباطات مع الآخرين	والعواطف	والخطر، وبناء	بدائل للتفكير	
المؤاتية							
المجتمع							
والقبول							
الاجتماعي							

#### ٣- نموذج "الحياة الجيدة"

يستند نموذج "الحياة الجيدة" إلى افتراض أن الناس يسعون حتماً إلى بلوغ أهداف معينة أو أغراض بشرية أساسية، مثل المعرفة أو الاستقلالية أو الصداقة أو الاعتراف الاجتماعي أو السعادة. أما الأغراض الثانوية، مثل إقامة العلاقات أو الالتحاق بالعمل أو الحصول على التعليم، فهي توفر وسائل الحصول على الأغراض الأساسية. ومن هذا المنظور، ينبغي لا تقتصر التدخلات على إدارة خطر معاودة الإجرام أو الحد منه، بل أن تساعد الأفراد أيضاً على تحقيق الأهداف الرئيسية دون الإضرار بالغير. ويوجّه النموذج انتباه أساليب التقييم إلى أهداف المجرمين ودوافعهم وإحباطاتهم المشروعة.

#### جيم- فئات البرامج

يصنّف هذا الفرع مختلف أنواع برامج إعادة التأهيل في السجون ضمن ست فئات عامة (انظر الشكل الخامس)، بما لا يشمل برامج التحضير للعودة أو برامج ما قبل الإفراج التي تناقض بشكل منفصل. وهذه الفئات هي الرعاية الصحية البدنية؛ والرعاية الصحية العقلية والدعم النفسي؛ والعلاج من تعاطي مواد الإدمان؛ وبرامج معالجة السلوك والمواقف (بما في ذلك العلاج الإدراكي السلوكي)؛ والتعليم والتدريب المهني؛ والخبرة في العمل.

### الشكل الخامس- أنواع البرامج داخل السجن



وفي الممارسة العملية، نادرًا ما تتوفر لدى إدارات السجون الموارد والوسائل اللازمة لتوفير المجموعة الكاملة من البرامج المذكورة أعلاه لجميع السجناء الذين يحتاجون إليها، وللقيام بذلك عندما يحتاج السجناء إليها. وعادةً ما يكون على السجناء الانتظار، لسنوات أحياناً، قبل التمكن من الوصول إلى أحد البرامج.

#### ١- الرعاية الصحية البدنية والعقلية

يأتي الأشخاص الذين يدخلون السجون في الغالب من فئات المجتمع الفقيرة والمحرومة اجتماعياً واقتصادياً. وقبل السجن، قد لا يكون كثير منهم على اتصال بالخدمات الصحية لسنوات عديدة، أو على الإطلاق، في حين يعيشون أنماط حياة خطيرة على صحتهم. ولهذه الأسباب، غالباً ما تكون صحة السجناء البدنية والعقلية أضعف منها لدى عامة السكان. وتكثر معاناة السجناء من مشاكل صحية من قبيل الإصابة بالأمراض العقلية والارتهان للمخدرات ومشاكل الأسنان والأمراض الجلدية والأمراض المعدية. وفي الوقت نفسه، قد يكون بعض المجرمين خاضعين بالفعل للعلاج من مرض ما في المجتمع المحلي أو في السجن بحيث يكون استمرار تلقיהם العلاج عند دخولهم السجن أو عند الإفراج عنهم أمراً أساسياً لصحة المجرم وللصحة في السجون وللصحة العامة.

**قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ٢٤؛ ٢٥؛ ٢٧؛ و ٣٢، الفقرة ٢؛ الفقرة ١**

**القاعدة ٢٤**

-١- تتوّل الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء. وينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع، وينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.

-٢- ينبع أن تنظم الخدمات الصحية من خلال علاقة وثيقة بالإدارة العامة للصحة العمومية وبطريقة تضمن استمرارية العلاج والرعاية، بما في ذلك فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمراض العدبية الأخرى، وكذلك الارتهان للمخدرات.

## القاعدة ٢٥

١- يجب أن يكون في كل سجن دائرة لخدمات الرعاية الصحية مكلفة بتقييم الصحة البدنية والعقلية للسجناء وتعزيزها وحمايتها وتحسينها، مع إيلاء اهتمام خاص للسجناء الذين لديهم احتياجات إلى رعاية صحية خاصة أو يعانون من مشاكل صحية تعيق إعادة تأهيلهم.

٢- تتألف دائرة خدمات الرعاية الصحية من فريق متعدد التخصصات يضم عدداً كافياً من الأفراد المؤهلين الذين يعملون باستقلالية إكلينيكية تامة، وتضم ما يكفي من خبرة في علم النفس والطب النفسي. ويجب أن تتحل لكل سجين خدمات طبيب أسنان مؤهل.

...

## القاعدة ٢٧

...

٢- لا يجوز إلا لختصاصي الرعاية الصحية المسؤولين اتخاذ قرارات إكلينيكية، ولا يجوز لموظفي السجون إلغاء تلك القرارات ولا تجاهلها.

...

## القاعدة ٢٢

١- تحكم العلاقة بين الطبيب، أو غيره من اختصاصي الرعاية الصحية، والسجناء نفس المبادئ الأخلاقية والمهنية التي تطبق على المرضى في المجتمع، وخصوصاً ما يلي:

(أ) واجب حماية الصحة البدنية والعقلية للسجناء ووقايتهم من الأمراض ومعالجتها على أساس طبية إكلينيكية فقط؛

(ب) التقيد باستقلالية السجناء الذاتية فيما يتعلق بصحتهم والموافقة المستبرة فيما يخص العلاقة بين الطبيب والمريض؛

(ج) احترام سرية المعلومات الطبية، ما لم يؤد ذلك إلى خطر حقيقي ووشيك يهدد بالحاق الضرر بالمريض أو بغيره؛

(د) الحظر المطلق للمشاركة، سواء بشكل فاعل أو غير فاعل، في أفعال قد تشكل تعذيباً أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، بما في ذلك التجارب الطبية أو العلمية التي قد تضر بصحة السجين، مثل إزالة خلايا أو أنسجة من جسم السجين أو نزع أعضائهم.

...

ولا يسهم ضمان تلبية احتياجات السجناء الصحية في إعادة إدماج السجناء بنجاح في المجتمع فحسب، إذ إنه يأخذ في الاعتبار أيضاً الانتقال بين السجون والمجتمع المحلي من خلال السجناء وموظفي السجون والزائرين ومقدمي الخدمات. ولمنع انتشار الأمراض المعدية التي تتفشى في السجون إلى المجتمع المحلي، ينبغي تنظيم خدمة الرعاية الصحية في السجون في إطار علاقة وثيقة مع خدمات الرعاية الصحية العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لا تقصر الخدمات الصحية على الرعاية العلاجية، بل ينبغي أن تشمل أيضاً الوقاية، وتعزيز الصحة، والصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل، والرعاية الصحية التسكنية.

### (أ) السل والتهاب الكبد وفيروس نقص المناعة البشرية

يمثل السل، إلى جانب الأيدز، أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في السجون. والإصابة بهذين المرضين، على غرار التهاب الكبد من النوعين B وC، يمكن الوقاية منها. كما أن التهاب الكبد من النوع C والسل مرضان قابلان للعلاج. لكن في الواقع، كثيراً ما تكون معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد من النوعين B وC أعلى بكثير في صفوف السجناء منها بين عامة السكان. (للاطلاع على مزيد من الإرشادات بشأن المجرمين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، انظر الفصل السابع، الفرع جيم، أدناه.)

**للاطلاع على إرشادات تفصيلية بشأن التدابير الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والأيدز في السجون، انظر**

*HIV and AIDS in Places of Detention: A Toolkit for Policymakers, Programme Managers, Prison Officers and Health Care Providers in Prison Settings* (2008) الذي شُرِّب بالاشتراك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه

### (ب) صحة الفم

يدخل العديد من السجناء السجن بصحبة فم متدينية. وقد يُعزى ذلك إلى محدودية سبل الوصول إلى أطباء الأسنان، أو محدودية المعرفة بصحة الفم، أو آثار الكحول والتبغ والمخدّرات على اللثة والأسنان. فمن المرجح أن يبلغ متعاطو المواد الأفيونية، على سبيل المثال، عن آلام شديدة في الأسنان إذا قل حصولهم على الأفيونيات، ولذا يصبحون بحاجة إلى رعاية أسنان عاجلة في كثير من الأحيان بعد دخول السجن. ولفقدان الأسنان وقلة النظافة الصحية، إضافةً إلى آثارهما الجمالية، تأثير على القدرة على الكلام والقدرة على تناول الطعام وإمكانية التعرض للبَرَّ الفموي (الرائحة الكريهة)، ولذا فهما من الأمور المهمة من أجل إعادة إدماج المجرمين في المجتمع. ولذلك، ينبغي أن تكون خدمات طب الأسنان التي تقدمها أفرقة مؤهلة في صحة الأسنان متاحة في جميع السجون. وينبغي معالجة الحالات الطارئة والمشاكل المزمنة وتوفير معلومات عن صحة الفم لجميع السجناء.

### (ج) الرعاية الصحية العقلية والدعم النفسي

إن للسجن في حد ذاته تأثيراً سلبياً على الصحة العقلية للشخص. وعادةً ما يكون انتشار الاضطرابات العقلية أوسع بين السجناء منه بين عامة السكان. ويبدو أن السجينات أكثر عرضة عموماً لأن تشخص حالتهن بأنهن مصابات بمرض عقلي من السجناء الذكور. وغالباً ما يكون للسجناء الذين يعانون من اضطرابات عقلية تاريخ إجرامي أطول، وهم أكثر عرضة لمشاكل تعاطي المخدّرات. وفي الوقت نفسه، غالباً ما يكون للسجن تأثير ضار بشكل خاص على الأشخاص المصابين بأمراض عقلية. وينبغي توفير رعاية الصحة العقلية وفقاً لمبدأ أقل البيئات تقييداً، وحيثما أمكن، تحويل الأفراد ذوي الإعاقة أو الأمراض العقلية من نظام العدالة الجنائية في أقرب نقطة اتصال بذلك النظام. ولا ينبعي أن يبرر عدم وجود خدمات الصحة النفسية العامة وحده سجن الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الصحة العقلية. (للاطلاع على مزيد من الإرشادات بشأن المجرمين المصابين بإعاقات ذهنية، انظر الفصل السابع، الفرع جيم، أدناه.)

### (د) علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدّرات

من المهم جداً للأشخاص ذوي الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدّرات، ولا سيما الأشخاص الذين هم على احتكاك بالقانون، أن يحصلوا على علاج قائم على الأدلة من الارتهان للمخدّرات. وتعاني نسبة كبيرة من السجناء في معظم البلدان من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدّرات. ويطلب المجرمون الذين يعانون من اضطرابات

تعاطي المُخدرات، إضافةً إلى اضطرابات الصحة العقلية، نهج علاج متكاملًا. ويستغرق الشفاء التام من الارتهان للمُخدرات وقتاً طويلاً، ويطلب علاجاً فعالاً تبعه إدارة فعالة للمشكلة مع مرور الوقت. ويكتسي استمرار الرعاية بعد الإفراج أهمية بالغة فيما يخص المجرمين الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المُخدرات ويتلقون العلاج الدوائي. ويعتبر الحصول على العلاج المناسب من الارتهان للمُخدرات أمراً ضرورياً لضمان نجاح إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين الذين يعانون من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المُخدرات. (للاطلاع على مزيد من الإرشادات بشأن المجرمين المصابين بالاضطرابات الناجمة عن تعاطي المُخدرات، انظر الفصل السابع، الفرع جيم، أدناه).

## ٤- البرامج الهدافـة إلى تغيير السلوك والمواـفـق

تركز أشكال مختلفة من البرامج على تغيير مواقف المجرمين وسلوكيـمـهمـ من خلال تحفيـزـهمـ على تغيـيرـ عمليـاتـهمـ الإدراكـيةـ أو مخـاطـبةـ عـواـطـفـهـمـ من خـلـالـ توـفـيرـ الـقـدوـةـ الـحـسـنـةـ لهـمـ. وـعادـةـ ماـ تـمـثـلـ أـهـادـفـ هـذـهـ الـبـرـامـجـ فيـ الـكـفـ عنـ الجـريـمةـ وـالتـكـيفـ الـاجـتمـاعـيـ الـمـسـبـقـ. وـيرـدـ وـصـفـ لـبعـضـ الـأـمـثلـةـ أدـنـاهـ.

### (١) برامج العلاج الإدراكي السلوكي

من السمات المتكررة لدى المجرمين الإدراك المشوـهـ (التفكير القائم على التبرير الذاتي، وسوء تفسير الإشارات الاجتماعية، ونقل اللوم إلى الآخرين، وقصور التفكير الأخلاقي، وأنماط الهيمنة والاستحقاق، وما إلى ذلك). ويمكن للعلاج الإدراكي السلوكي أن يعالج أوجه القصور الإدراكية هذه من خلال تعليم المجرمين كيفية فهم عملية التفكير والخيارات المرتبطة بسلوكيـمـهمـ الإـجـرامـيـ. ويمكن للمـجـرـمـينـ أنـ يـتـعـلـمـواـ تـصـحـيـحـ تـفـكـيرـهـمـ بـأـنـفـسـهـمـ وـتـحـدـيدـ وـتـصـحـيـحـ أـنـماـطـ التـفـكـيرـ الـتـيـ تـسـمـ بالـتـحـيـزـ أوـ الـخـطـورـةـ أوـ الـقـصـورـ. وـغـالـبـاـ مـاـ تـضـمـنـ هـذـهـ الـتـدـخـلـاتـ الـتـدـرـيـبـ علىـ الـمـهـارـاتـ الـإـدـرـاكـيـةـ، وـإـدـارـةـ الـغـضـبـ (ـلـعـالـجـ أـنـماـطـ الـأـفـكـارـ الـتـقـائـيـةـ الـتـيـ تـؤـديـ إـلـىـ رـدـودـ فعلـ عـنـيفـةـ)، وـغـيرـهـماـ منـ الـأـسـالـيـبـ الـمـتـعـلـقـةـ بـتـبـتـمـيـةـ الـمـهـارـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـنـضـجـ بـيـنـ الـأـشـخـاصـ، وـالـتـنـمـيـةـ الـأـخـلـاقـيـةـ وـمـنـعـ الـأـنـتـكـاسـ. ويمكن أن يكون لهذا النوع من التدخلات تأثير كبير على الحد من معاودة الإجرام.<sup>(٣٨)</sup>

ويرى بعض المهنـينـ أنـ أـكـثـرـ أـنـوـاعـ الـعـلاـجـ فـعـالـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـجـرـمـينـ سـتـنـدـ إـلـىـ نـهـجـ التـعـلـمـ الإـدـرـاكـيـ السـلوـكـيـ وـالـتـعـلـمـ الـاجـتمـاعـيـ، وـلـاـ سـيـماـ عـنـدـمـ تـأخذـ فيـ الـاعـتـباـرـ الـخـصـائـصـ الـشـخـصـيـةـ لـلـمـجـرـمـ منـ قـبـيلـ الـحـسـاسـيـةـ بـيـنـ الـأـشـخـاصـ وـالـقـلـقـ بـيـنـ الـأـشـخـاصـ وـالـذـكـاءـ الـلـفـظـيـ. (٣٩) ومن الواضح أن العلاج الإدراكي السلوكي هو من بين العلاجات التأهيلية الـواـعـدـةـ فـيـماـ يـخـصـ المـجـرـمـينـ. وبـالـمـقـارـنـةـ بـنـهـجـ العـلاـجـ الـأـخـرـىـ، يـحتـلـ العـلاـجـ الإـدـرـاكـيـ السـلوـكـيـ عـمـومـاـ مـرـتـبـةـ مـتـقـدـمـةـ منـ حـيـثـ الـأـثـارـ الـإـيجـاـيـةـ عـلـىـ مـعاـوـدـةـ الـإـجـرامـ. وـيـسـتـنـدـ الـعـلاـجـ الإـدـرـاكـيـ السـلوـكـيـ إـلـىـ أـسـاسـ نـظـرـيـ مـُـحـكـمـ يـسـتـهـدـفـ بـشـكـلـ وـاـضـحـ "ـالـتـفـكـيرـ الـإـجـرامـيـ"ـ كـعـاـمـلـ مـسـاـهـمـ فـيـ السـلـوكـ الـمـنـحـرـفـ، وـيـمـكـنـ تـكـيـيفـهـ لـيـلـائـمـ مـجـمـوعـةـ مـتـنـوـعةـ مـنـ الـمـجـرـمـينـ. وـعـلـىـ غـرـارـ مـعـظـمـ الـبـرـامـجـ الـأـخـرـىـ دـاخـلـ السـجـونـ، يـمـكـنـ أـنـ يـقـدـمـ بـنـجـاحـ أـيـضاـ فـيـ الـجـمـعـ الـمـلـيـ، إـمـاـ كـجـزـءـ مـنـ مـجـمـوعـةـ شـامـلـةـ مـنـ الـخـدـمـاتـ أـوـ كـتـدـخـلـ قـائـمـ بـذـاتهـ. (٤٠)

وـتـسـتـخـدـمـ إـدـارـةـ الـغـضـبـ لـمسـاـعـدـةـ الـمـجـرـمـينـ، لـاـ سـيـماـ عـنـيـفـيـنـ مـنـهـمـ، فـيـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ اـسـتـجـابـاتـهـمـ الـغـاضـبـةـ. وـغـالـبـاـ ماـ يـحـالـ الـأـفـرـادـ الـذـينـ يـرـتـكـبـونـ جـرـائمـ بـسـبـبـ غـضـبـ لـاـ يـمـكـنـهـمـ السـيـطـرـةـ عـلـيـهـ إـلـىـ تـلـكـ الـبـرـامـجـ، الـتـيـ تـكـوـنـ مـنـ تـدـخـلـاتـ وـدـرـوـسـ مـحـدـدـةـ مـصـمـمـةـ لـتـعـلـيمـ الـأـشـخـاصـ كـيـفـيـةـ التـعـرـفـ عـلـىـ أـعـرـاضـ غـضـبـهـمـ، وـكـيـفـيـةـ فـهـمـ مـاـ يـشـيرـهـ،

M. W. Lipsey, N. A. Landenberger and S. J. Wilson, "Effects of cognitive-behavioral programs for criminal offenders", *Campbell Systematic Reviews*, vol. 3, No. 6 (2007)<sup>(٣٨)</sup>

D. A. Andrews, J. Bonta and R. D. Hoge, "Classification for effective rehabilitation: rediscovering psychology", *Criminal Justice and Behavior*, vol. 17, No. 1 (1990), pp. 19–52<sup>(٣٩)</sup>  
Lipsey, Landenberger and Wilson, "Effects of cognitive-behavioral programs for criminal offenders"<sup>(٤٠)</sup>

وكيفية السيطرة عليه، وكيفية التحكم في عواطفهم على نحو أفضل، وكيفية إقامة علاقات إيجابية، وكيفية التعبير عن أنفسهم بشكل يتسم بالجزم ولكن يخلو من الغضب، وكيفية التعامل مع الأشخاص الذين يصعب التفاهم معهم ومع المواقف الصعبة.

فعلى سبيل المثال، تستخدم الدائرة الوطنية المعنية بمراقبة السلوك في المملكة المتحدة برنامجاً جماعياً للتحكم في الغضب وتعلم كيفية إدارته (CALM) لتعليم المستفيدين مهارات جديدة لتطبيقها في إدارة غضبهم وعواطفهم الأخرى. وقد تأمر المحكمة المجرم باتباع البرنامج كجزء من قضاء عقوبته أو كشرط له. ويُستخدم البرنامج لتعليم المشاركون كيفية التحدث إلى الآخرين، وكيفية التعبير عن المشاعر، وكيفية حل المشاكل دون أن يصبحوا عدوانيين. ويجب على المشاركون حضور جميع الجلسات، والوصول في الوقت المحدد، والبقاء حتى انتهاءها، والقيام بدور نشط، والعمل بين الحصص إذا طُلب منهم ذلك، والحفاظ على الذهن صافياً (أي خالياً من تأثير المخدرات أو الكحول أو المذيبات)، ومعاملة المدرسين وأعضاء المجموعة الآخرين باحترام.

#### (ب) علاج منع الانتكاس

يُعلم علاج منع الانتكاس، الذي يُستخدم في كثير من الأحيان في الحالات التي تتطوّر على الإدمان، استراتيجيات التكيف للحفاظ على السلوك المتغير. وفي بعض الأحيان، تتطوّر هذه الاستراتيجيات على تغيير المواقف والبيئات الاجتماعية والبيئات المادية وتتجه بعض أسباب السلوك الإدماني. وينطوي منع الانتكاس عموماً على برنامج للمراقبة الذاتية مصمّم لتعليم المجرمين مهارات لساعدتهم على التعرّف على علامات التحذير بأن أمراضهم قد تزداد سوءاً أو أنهم قد يعودون إلى سلوك أو عادات غير مرغوب فيها وغير صحية.

ولا يؤدي منع الانتكاس إلى علاج الرغبة الملحة في التصرف بطريقة معينة أو يقضى عليها. ومع ذلك، غالباً ما تكون هناك حاجة إلى درجة كبيرة من التثقيف وإذكاء الوعي بأنماط السلوك لمساعدة المجرمين على فهم نمطهم السلوكي. وينطوي ذلك على مساعدة هؤلاء الأفراد على التعرّف على أفكار ومشاعر وأفعال محددة سابقة للجرائم حتى يفهموا أن سلوكهم هو نتاج سلسلة من الأفكار و المشاعر والأفعال التي يمكن التنبؤ بها. كما يُطلع الأفراد على طرق أكثر صحية للتعامل مع رغباتهم الملحة، سواء أكانت جنسية أم مرتبطة بالمخدرات أم بالغضب أم بالعنف. وبمجرد فهم كل هذه العوامل وتحليلها، يمكن وضع خطة فردية لمنع الانتكاس خاصة بكل مجرم.

#### (ج) مهارات الحياة والعلاقات الأساسية

لا تكون لدى المجرمين خلال فترة سجنهم سيطرة على الجوانب اليومية لحياتهم، ويكونون مطالبين بالالتزام ببيئة السجن المقيدة. ولذلك، فإن السجناء، لا سيما أولئك الذين ظلوا قيد الحجز لفترة طويلة، عادة ما يعانون من نقص في الاستقلال والاكتفاء الذاتي واحترام الذات والمبادرة. وعند الإفراج عنهم، يُطلب منهم فجأة أن ينظموا حياتهم على نحو مستقل خارج النظام المغلق الذي كان ينظم حياتهم اليومية. وربما لم تسنح لبعضهم، ومن بينهم الشباب الجانحون، فرصة مناسبة لاكتساب المهارات الأساسية اللازمة لإدارة أنشطة حياتهم اليومية. ويعاني آخرؤن من نقص في أساليب التعامل الناضج بين الأشخاص والمهارات الالازمة لذلك، وقد يحتاجون إلى المساعدة في تطوير مجموعة من الاستجابات المقبولة اجتماعياً، ومهارات إدارة النزاعات وحلها، والقدرة على المشاركة بشكل أكثر نجاحاً في التفاعلات الاجتماعية. وقد يحتاجون إلى التخلص عن بعض أنماط التفاعل الاجتماعي التي تعلموها أثناء وجودهم في السجن.

ويمكن لبرامج تطوير مهارات الحياة والعلاقات الأساسية أن تساعد المجرمين على اكتساب مهارات حل المشاكل والتواصل وحل النزاعات، وكذلك تلقي التوجيه بشأن كيفية تطوير أساليب نصرة الذات والصبر والتحكم

في الاندفاعات وإدارة الغضب والحزن البناء، وجميعها أمور من شأنها إعداد المجرمين لتكييف أسهل مع الحياة في المجتمع.

#### (د) التحفيز

غالباً ما يكون التسجيل في أي برنامج يُنفذ في السجن وحضوره والامتثال له إشكالياً، خاصة في حالة المجرمين الذين تقل دوافعهم للتغيير سلوكهم أو أسلوب حياتهم. والسجن في حد ذاته ليس كافياً لتحفيز المجرم على التغيير والكف عن ارتكاب الجريمة. بل في الواقع يفترض أن يكون واضحاً تماماً أن "الناس لا يرحبون بالإدانة أو الإكراه أو الانتقاد أو الحرمان من الاختيار".<sup>(٤١)</sup> ولا يمكن أن يتوقع من المجرمين أن يستجيبوا على نحو مختلف وأن يتقادوا الأزدراء والمقاومة والاستجابات التصادمية. وببقى السؤال هو كيفية تحفيز المجرمين للتغيير والمشاركة بشكل مفيد في البرامج التي تقدم لهم.

وتتجدر الإشارة إلى أنه في معظم الحالات، تكون دوافع المجرم بالأساس هي العوامل الداخلية نفسها بالنسبة لأي إنسان آخر (العوامل المتأصلة والناشرة من داخل الشخص، مثل تحقيق الأهداف ذات القيمة وتجنب الألم والهروب من العواطف التبغيسية ونيل الاعتراف الاجتماعي) والعوامل المرتبطة بالعلاقات بين الأشخاص (مثل التشجيع ونيل القبول الاجتماعي ونيل الدعم الإيجابي من المجموعة المرجعية للشخص، وما إلى ذلك). فالдинاميات هي نفسها أساساً.

وهناك سؤال ذو صلة، وهو ما إذا كان من الممكن تقييم دوافع المجرمين أو زيادة دوافعهم للتغيير.<sup>(٤٢)</sup> ذلك أن القياسات الصحيحة لدوافع المجرم، التي يشار إليها أحياناً بقياسات "الاستعداد للتغيير" أو "الاستعداد للمشاركة في برنامج مفيد" لا تزال نادرة. وفي بعض الأحيان يسمح للمستشارين باستخدام مهاراتهم المهنية الخاصة لتقدير مدى رغبة المجرمين في المشاركة في البرامج العلاجية أو مهاراتهم الشخصية وقدرتهم على تكوين علاقات الثقة مع من يحاولون مساعدتهم. ومن الواضح أيضاً أن هناك سؤالاً آخر يتعلق بما إذا كانت دوافع المجرمين للتغيير شرطاً مسبقاً للتدخل الناجح، وما إذا كان يمكن فرض العلاج دون أن يفقد نجاعته عند غياب تلك الدوافع (في بادئ الأمر).

ويمكن للتدخلات العلاجية أن تلهم المجرمين للتغيير، وأن تدعهم في عملية التغيير من خلال تبديد شكوكهم إزاء التغيير أو تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس لديهم. فغياب الثقة بالنفس قد يقوض الأمل أو يولد توقعات سيئة تتحول ذاتياً إلى حقائق وموافق ملتبسة، وهو ما يمكن أن يُفشل محاولات المجرمين للتغيير. فالأشخاص المحفظون للتغيير قد يقاومون التغيير رغم ذلك عندما يفقدون الإيمان بقدرتهم على التغيير. وتكون التدخلات ضرورية في بعض الأحيان لزيادة ثقتهم في قدرتهم على القيام بمهمة محددة (الكفاءة الذاتية). وأخيراً، قد تكون التدخلات الرامية إلى مساعدة المجرمين على مواجهة عجزهم عن تحمل المشاعر المرتبطة بالتغيير (الضيق أو الضعف الشخصي أو الخوف من المجهول أو الخوف من الفشل، وما إلى ذلك) مفيدة.<sup>(٤٣)</sup>

V. López Viets, D. Walker and W. R. Miller, "What is motivation to change? A scientific analysis", in *Motivating Offenders to Change: A Guide to Enhancing Engagement in Therapy*, M. McMurran, ed. (Chichester, West Sussex, and New York, Wiley, 2002), pp. 15–30

M. McMurran, "Motivation to change: selection criterion or treatment need?", in *Motivating Offenders to Change: A Guide to Enhancing Engagement in Therapy*, M. McMurran, ed., pp. 3–14

L. Jones, "An individual case formulation approach to the assessment of motivation", in *Motivating Offenders to Change: A Guide to Enhancing Engagement in Therapy*, M. McMurran, ed., pp. 31–54

### (ه) منح الفرصة للمجرمين لأن يصبحوا مواطنين فاعلين

تشمل الصحة النفسية الإيجابية الشعور بالثقة واحترام الذات. وهي تتطوّي على الشعور بالمسؤولية عن النفس وعن الآخرين. وهناك بعض برامج السجن التي توفر فرص عمل للسجناء، وبرامج أخرى تقدم لهم فرصة التطوع في مشاريع لمساعدة الآخرين. وهناك مجموعة متزايدة من الأبحاث حول إعادة ترسیخ دور السجناء كمواطنين نشطين، على سبيل المثال، عن طريق زراعة الخضروات والتبرع بالمنتجات إلى مأوى النساء، أو عن طريق صنع ملابس أطفال للمحتاجين. فالسجناء يصبحون مواطنين نشطين عندما يمارسون المسؤولية من خلال تقديم مساهمات إيجابية في حياتهم في السجن أو في المجتمع ككل.

وفي المملكة المتحدة، يقترح تقرير <sup>٤١</sup> من أجل رابطة إصلاح السجون فئات مختلفة من المواطننة النشطة في السجون الموجودة في البلد، وهي: (أ) مخططات يقوم فيها السجناء بمساعدة أفرانهم السجناء ودعمهم؛ (ب) مخططات للدعم الاجتماعي تشمل العمل مع أشخاص خارج السجن أو نيابة عنهم؛ (ج) برامج العدالة التصالحية، حيث يُشجع السجناء على الاعتراف بالضرر الذي تسبّبوا فيه وعلى العمل على تلافيه؛ (د) المشاركة الديمocrاطية في الحياة داخل السجن بما يشمل، على سبيل المثال، العضوية في مجالس السجناء أو المنتديات الأخرى؛ (ه) مشاريع الفنون والإعلام، مثل المطحّات الإذاعية أو الصحف أو برامج الفنون الأدائية في السجون.<sup>(٤٢)</sup>

ووجد التقرير أن السجناء الذين تطوعوا في مختلف البرامج سُنحت لهم فرصة اكتساب مهارات جديدة وكسب ثقة الآخرين، وزادت قدرتهم على تحمل المسؤولية، وجدوا مغزى لوقت الذي يقضونه في السجن، وشعروا بأن لديهم فرصة لتقديم شيء ما، وتحولوا من متلقين سلبيين (من النظام) إلى مساهمين في المجتمع. وخُلص التقرير إلى خطوات عملية يمكن للسجناء اتخاذها من أجل تطوير وتعزيز فرص المواطننة النشطة.<sup>(٤٣)</sup>

### المملكة المتحدة (أيرلندا الشمالية)

تأسست مؤسسة فنون السجن على يد مصلحة أيرلندا الشمالية للسجون ومجلس أيرلندا الشمالية لمراقبة السلوك ومجلس أيرلندا الشمالية للفنون ومجلس العلاقات المجتمعية ومنتدى الفنون المجتمعية. وهدف المؤسسة هو إتاحة سبل وصول جميع السجناء الحاليين والسابقين والمجرمين الشباب الحاليين والسابقين إلى الفنون في أيرلندا الشمالية. وتشجع المؤسسة وتوسّع ممارسة الفنون وقديرها لدى جميع الذين يقضون عقوبات الحبس من خلال برامج "الفنان المقيم". وتنظم حلقات عمل بشأن مجموعة متنوعة من الأشكال الفنية، بما في ذلك الكتابة والتمثيل والفنون الجميلة والحرف والموسيقى والسيرك / المسرح الحركي والرقص. وتسمح حلقات العمل هذه للسجناء باكتشاف جانبهم الأكثر إبداعاً وتعزيز ثقتهم بأنفسهم. وفي بعض الأحيان، يُدعّم السجناء الذين ينخرطون في مؤسسة فنون السجن في مساعيهم الفنية بعد الإفراج عنهم كطريقة لمساعدتهم في إعادة الاندماج.

المصدر: [www.prisonartsfoundation.com/about](http://www.prisonartsfoundation.com/about)

### (و) برامج رعاية الحيوان

عادةً ما يكون السجناء الذين يكون لديهم اتصال بالحيوانات أو يكونون مسؤولين عن رعايتها أثناء وجودهم في السجن أكثر استعداداً للعودة إلى المجتمع. وتدفعهم هذه البرامج إلى تحمل مسؤولية حيوان ما، وهو ما من شأنه

K. Edgar, J. Jacobson and K. Biggar, *Time Well Spent: A Practical Guide to Active Citizenship and Volunteering in Prisons* (London, Prison Reform Trust, 2011)<sup>(٤٤)</sup>  
<sup>(٤٥)</sup> المرجع نفسه.

تعليمهم احترام أشكال الحياة الأخرى وتقديرها. وفي الوقت نفسه، يمكن للبرامج أن توفر فرصاً تعليمية، ومناسبة للمجرمين لاكتساب مهارات جديدة، وفي نفس الوقت، تطوير ثقتهم بأنفسهم وكفاءتهم الذاتية.

وتستند بعض برامج السجون إلى مبادئ العلاج بمساعدة الحيوانات. وقد أدمجت الأنشطة المدعومة بالحيوان في مجموعة متزايدة من برامج السجون. ويمكن للسجناء ذوي الاحتياجات الجسدية والعاطفية المختلفة التفاعل مع حيوانات مثل الكلاب والخيول واللاما (من خلال تدريبيها أو العناية بها أو ملاطفتها). ووفقاً لإحدى الدراسات، فإن "المؤليات وأنشطة تقديم الرعاية المرتبطة بالحيوانات الأليفة هي روابط يمكّن، خلافاً لذلك، أن يكون غائباً بالنسبة إلى السجين المدوع في مؤسسة إصلاحية. كما توفر الحيوانات الأليفة منفذًا للشخص لإثبات قدراته على الالتزام، ليس بالهام المطلوب في رعاية الحيوان فحسب، بل أيضاً بالكائن الحي الذي يعتمد عليه".<sup>(٤٦)</sup> فهي فيت نام، على سبيل المثال، تدبر مدرسة إصلاحية للمجرمين الشباب في محافظة دونغ ناي حديقة حيوان صغيرة تضم حيوانات غريبة يتحمل النزلاء مسؤوليتها بشكل جماعي.

### -٣- البرامج والأنشطة القائمة على المعتقد الديني

يمكن للأنشطة الدينية، إضافةً إلى الدعم الروحي والعقلاني الذي تقدمه، أن تساعد في إشراك المجرمين وتحفيزهم على التغيير وتحمل المسؤولية عن حياتهم. ومن هذا المنطلق، يمكن للجماعات الدينية أن تقدم دعماً بالغ الأهمية للسجناء. كما تكون عادةً قادرة على حشد الموارد المجتمعية لمساعدة المجرمين. وفي العديد من البلدان الفقيرة، تقدم الجماعات الدينية أساساً برامج السجن الوحيدة التي يمكن للمجرمين الوصول إليها.

#### قواعد نيلسون مانديلا: القاعدتان ٦٥ و٦٦

##### القاعدة ٦٥

١- إذا كان السجن يضم عدداً كافياً من السجناء الذين يعتنقون نفس الدين، يعين أو يعتمد ممثلاً لهذا الدين مؤهلاً لهذه المهمة. وينبغي أن يكون هذا التعيين للعمل بدوام كامل إذا كان عدد السجناء يبرر ذلك وكانت الظروف تسمح به.

٢- يُسمح للممثل المؤهل المعين أو المعتمد وفقاً للفقرة ١ من هذه القاعدة أن يقيّم الشعائر الدينية بانتظام وأن يقوم، كلما كان ذلك مناسباً، بزيارات خاصة للسجناء من أهل دينه رعاية لهم.

٣- لا يُحرم أي سجين من الاتصال بالممثل المؤهل لأي دين. وفي مقابل ذلك، يُحترم رأي السجين كلياً إذا اعرض على قيام أي ممثل ديني بزيارة له.

##### القاعدة ٦٦

يُسمح لكل سجين، بقدر ما يكون ذلك ممكناً عملياً، بأداء فروض حياته الدينية بحضور الصلوات المقامة في السجن، وبحيازة كتب الشعائر والتربية الدينية التي تأخذ بها طائفته.

G. A. Furst, *Animal Programs in Prison: A Comprehensive Assessment* (Boulder, Colorado, First Forum Press,<sup>(٤٦)</sup> 2011).

ويمكن للجماعات الدينية أن تساعد السجناء على إقامة اتصالات غير رسمية بالمجتمع المحلي وتقديم الدعم المطلوب بإلحاح عند عودتهم. وتتوفر العديد من هذه الجماعات موجهين من المجتمع المحلي قبل الإفراج وبعده. وكثيراً ما تتشكل وتدير مرافق وموارد—مثل دور التأهيل أو مراكز التعافي من تعاطي المخدرات—وهو ما قد لا يكون متاحاً للمجرمين المفرج عنهم لولا ذلك.

### فيجي

يكتسي مفهوم الاحترام والولاء للأرض (الشعب) والمعتقد والحكومة أهمية أساسية لدى سكان جزر فيجي الأصليين. وتضع دائرة الإصلاحيات في فيجي روح المجرمين في صميم عملها. فحتى قبل الاستشارات السلوكية والنهج الأخرى التي تستخدم الوسائل الإدراكية، يُسمح للمجرمين بأداء شعائر الدين الذي نشأوا عليه، ويتولى توجيههم وإرشادهم موجهون روحين من الديانة التي يختارونها. ويعنى بالأمور الروحية لأن ذلك يساعد على "تطهيف" معظم المجرمين تمهدياً لتوزيعهم على المراحل الأخرى. وتستعين دائرة الإصلاحيات في فيجي بالمرشدين الروحيين والمستشارين السلوكيين لإتاحة مراقبة التغيرات التي تطرأ على المجرمين وتقييمها على نحو أكثر موضوعية.

I. Naivalurua, "Community social reintegration: the Fiji approach", in *Survey of United Nations and Other Best Practices in the Treatment of Prisoners in the Criminal Justice System*, K. Aromaa and T. Viljanen, eds., HEUNI Publication Series, No. 65 (Helsinki, European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations, 2010), p. 40

### سنغافورة

مؤسسة Breakthrough Missions في سنغافورة عبارة عن مركز ديني غير ربحي لإعادة التأهيل من تعاطي المخدرات يقدم للمستفيدين التدريب في الأعمال الخشبية، وعلم المركبات، وصيانة السيارات، وتسبيق الحدائق والبستنة، وصناعة الأدوات النحاسية، وتجليد الكتب، وصناعة الأطär (للأعمال الفنية)، ومهارات الحاسوب، والتمويل وإعداد الطعام. وقد افتتح المركز مطعماً شعبياً بالقرب من المحاكم يعمل فيه سجناء سابقون كنادلين وطهاء، كما يقدم المعلومات والمساعدة لمحالفي القانون. ويحظى الطعام بالكثير من الدعم الشعبي، حيث يمكن للناس رؤية سجناء سابقين وهم يحاولون أن يعيشوا حياة أفضل.

### الولايات المتحدة

يوفر برنامج تابع لشركة Colorado Correctional Industries للمجتمع الخارجي الكلاب التي يدربيها السجناء. ويتبع البرنامج للمجرمين تعلم مهارات جديدة، وتحسين احترام الذات، وكسب راتب يستند إلى أدائهم الوظيفي. ويحق للسجناء المشاركون في البرنامج الحصول على شهادة مهنية في مجال ترويض الكلاب.

المصدر: [www.coloradoci.com/serviceproviders/puppy/index.html?intro](http://www.coloradoci.com/serviceproviders/puppy/index.html?intro)

وأعد مركز المبادرات الدينية والمجتمعية في وزارة العمل بالولايات المتحدة "مجموعة أدوات عودة السجناء" لفائدة المؤسسات الدينية والمنظمات المجتمعية، وهي تضم إرشادات بشأن كيفية تصميم برنامج عودة فعال، وكيفية تكوين الشراكات، وإدارة الحالات، وازالة الحواجز أمام الحصول على فرص العمل من خلال الخدمات الداعمة، وتوجيه السجناء السابقين البالغين، ومراقبة مدى نجاح البرنامج.<sup>(٤٧)</sup>

<sup>(٤٧)</sup> مجموعة الأدوات متحركة على الرابط [www.doleta.gov/PRI/PDF/Pritoolkit.pdf](http://www.doleta.gov/PRI/PDF/Pritoolkit.pdf)

#### ٤- التعليم

تزداد صعوبة إعادة الإدماج الاجتماعي لدى المجرمين ذوي المستويات المتدنية من التعليم والمهارات الأساسية. فعلى سبيل المثال، يبين التقرير الأوروبي عن التثقيف والتدريب في السجون في أوروبا الكيفية التي يساعد بها تعليم السجناء وتدريبهم على تقليل التكاليف الاجتماعية للجريمة ودعم إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع.<sup>(٤٨)</sup> ومعالجة هذا الشاغل العملي والمهم للغاية، توصي قواعد نيلسون مانديلا بدمج تعليم السجناء في النظام التعليمي للبلد، بحيث يتسع السجناء اختياراً مواصلة تعليمهم دون صعوبة بعد الإفراج عنهم.

##### قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ١٠٤

###### القاعدة ١٠٤

- تُنْخَذ ترتيبات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك. ويجب أن يكون تعليم السجناء من الأمّيين والأحداث إلزامياً، وأن يحظى بعناية خاصة من إدارة السجن.
- يجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عملياً، متناسقاً مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عنااء.

ويكتسي التعليم أهمية كبيرة أيضاً فيما يتعلق بدعم سبل الوصول إلى سوق العمل، وهو ما يتطلب عادةً مستوى من المهارات الوظيفية المتصلة بالإللام بالقراءة والكتابة والحساب، وهو ما يفتقر إليه العديد من السجناء. ومن هنا، فإن امتلاك المهارات الوظيفية المتصلة بالإللام بالقراءة والكتابة وشهادة في التعليم الأساسي (أو ما يعادل شهادة إتمام الدراسة الثانوية، وهو الأفضل) من شأنهما تسهيل التوظيف بمستوى المبتدئين.

##### أوكرانيا

تشارك بعض السجينات في أوكرانيا في التعلم عن بعد من خلال حلقات دراسية عبر شبكة الإنترنت تحظى بجميع مزايا الحلقة الدراسية باستثناء الاتصال المباشر بين المقدم والمشاركين.

##### للاطلاع على توجيه عمل ب شأن البرامج التعليمية في السجون، انظر

خارطة طريق من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون (٢٠١٧)، الفصل ٢.

#### ٥- التدريب المهني والعمل

تشكل محدودية، بل ندرة، فرص العمل أمام من يفتقرن إلى الخبرة العملية المناسبة مشكلة لكثير من المجرمين. وفي الوقت نفسه، يعتقد أن قابلية التحاق السجناء بالعمل أحد العوامل الرئيسية التي تقلل من احتمال معاودتهم

J. Hawley, I. Murphy and M. Souto-Otero, *Prison Education and Training in Europe: Current State-of-Play and Challenges* (European Commission, 2013)<sup>(٤٨)</sup>

الإجرام. فالعمل مفتاح قدرة المجرمين على تأمين السكن، وتحقيق الاستقرار المالي، ودعم أفراد الأسرة، واكتساب الثقة بالنفس، وتكوين الصداقات، والكف عن ارتكاب الجريمة في نهاية المطاف.

**قواعد نيلسون مانديلا: القواعد ٩٦؛ ٩٧؛ ٩٨؛ ١٠٣-٩٩ و الفقرتان ١ و ٢؛**

**القاعدة ٩٦**

- يجب إتاحة الفرصة للسجناء المحكوم عليهم للعمل وأو المشاركة بنشاط في إعادة تأهيلهم، على أن يقرر طبيب أو غيره من اختصاصي الرعاية الصحية المؤهلين لياقتهم البدنية والعقلية.
- يُوفّر للسجناء عمل منتج يكفي لتشغيلهم طوال يوم العمل العادي.

**القاعدة ٩٧**

- لا يجوز أن يكون العمل في السجن ذات طبيعة مؤلمة.
- لا يجوز استرقاق السجناء أو استعبادهم.
- لا تجوز مطالبة أي سجين بالعمل من أجل منفعة شخصية أو خاصة لأي موظف من موظفي السجن.

**القاعدة ٩٨**

- يكون العمل الذي يُوفّر للسجناء، إلى أقصى الحدود المستطاعة، من النوع الذي يصون أو يزيد قدرته على تأمين عيشه بكسب شريف بعد إطلاق سراحه.
- يُوفّر تدريب مهني نافع للسجناء القادرين على الانتفاع به، ولا سيما السجناء الشباب.

...

**القاعدة ٩٩**

- يُنظّم العمل وطراحته في السجن على نحو يقترب به بقدر الإمكان من الأعمال المماثلة خارج السجن، بغية إعداد السجناء للظروف المهنية الطبيعية.
- لا يجوز أن تصبح مصلحة السجناء وتدريبهم المهني خاضعين لمقصد تحقيق ربح مالي من وراء العمل في السجن.

**القاعدة ١٠٠**

- يفضل أن تقوم إدارة السجن مباشرةً، لا المقاولون الخاصون، بتشغيل مصانعه ومزارعه.
- حين يستخدم السجناء في أعمال لا تخضع لسلطان إدارة السجن، يجب أن يكونوا دائمًا تحت إشراف موظفي السجن. وما لم يكن العمل لحساب إدارات حكومية أخرى، يجب على الأشخاص الذين يُقدم لهم هذا العمل أن يدفعوا لإدارة السجن كامل الأجر الذي يُتقاضى عادةً عنه، مع مراعاة إنتاجية السجناء.

(تابع)

## القاعدة ١٠١

- تُراعي في السجون الاحتياطات المتخذة لحماية سلامة العمال الأحرار وصحتهم.
- تُتَّخذ تدابير لتعويض السجناء عن إصابات العمل، بما في ذلك الأمراض المهنية، بشروط لا تكون أقل مؤاًةً من تلك التي يمنحها القانون للعمال الأحرار.

## القاعدة ١٠٢

- يحدُّد العدد الأقصى لساعات العمل اليومي والأسبوعي للسجناء بالقانون أو بلوائح تنظيمية إدارية، مع مراعاة القواعد أو العادات المحلية المتّبعة في مجال استخدام العمال الأحرار.
- يُشترط في تحديد الساعات المذكورة أن يُترك يوم للراحة في الأسبوع وقت كافٍ للتعليم وغيره من الأنشطة المقررة كجزء من معاملة السجناء وإعادة تأهيلهم.

## القاعدة ١٠٣

- يُكافأ السجناء على عملهم وفقاً لنظام أجور منصف.
- يجب أن يسمح النظام للسجناء بأن يستخدموا جزءاً على الأقل من أجراهم في شراء أشياء مرخص بها لاستعمالهم الشخصي وأن يرسلوا جزءاً آخر منه إلى أسرتهم.
- يجب أن ينصُّ النظام أيضاً على احتجاز الإدارة لجزء من الأجر بحيث يشكّل كسباً مدخراً يتم تسليمه للسجناء لدى إطلاق سراحه.

ولذلك، يتعين على سلطات السجون التركيز بشكل كبير على تقديم التدريب على المهارات المهنية وخبرة العمل المجدية والمدرة للدخل في السجون، وهو ما يحتاجه المجرمون من أجل إيجاد العمل والحفاظ عليه بعد الإفراج عنهم. وبدون هذه المهارات، تبقى إعادة إدماج الاجتماعي للمجرمين إشكالية.

ومن المرجح أن يكون تأثير برامج التدريب المهني والعمل أكبر عندما تستند هذه البرامج بقوّة إلى الطلب في سوق العمل. وحتى إذا لم يضطر المجرمون إلى استخدام المهارات المهنية أو التدريبات التي تلقواها في السجن بعد الإفراج عنهم في نهاية المطاف، فإن المهارات التي قد يكتبونها والتي تعزز قابليتهم للتوظيف (الموثوقية، أو الجدارة بالثقة، أو القدرة على العمل بمبادرةهم الخاصة) غالباً ما تكون ضرورية لآفاق توظيفهم.<sup>(٤٩)</sup> ويشكل الأجر الذي ينبغي أن يتلقاه المجرمون عن العمل الذي يؤدونه في السجن، والذي ينبغي أن يُخصص منه جزء كصندوق ادخار يُسلم إلى السجناء عند الإفراج عنهم، عاماً مهماً آخر يدعم إعادة انخراط المجرمين مجتمعياً فوراً بعد الإفراج عنهم.

**للاطلاع على إرشادات عملية بشأن برامج التدريب المهني والعمل في السجون، انظر**

**خارطة طريق من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون (٢٠١٧)، الفصلان ٤ و٥.**

United Kingdom, Her Majesty's Inspectorate of Prisons, Her Majesty's Inspectorate of Probation, and Office for Standards in Education, Children's Services and Skills, *Resettlement Provision for Adult Offenders: Accommodation and Education, Training and Employment* (London, 2014)<sup>(٤٩)</sup>

## دال- التدخلات والترتيبات السابقة للإفراج

تطوّي فترة الانتقال من السجن إلى المجتمع المحلي على تحديات بالنسبة للمجرمين؛ وقد يزداد الضغط الواقع عليهم إذا خضعوا للمراقبة أو الإشراف عليهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم. وكما ذكر آنفًا، قد يكون السجن نفسه قد خلف آثاراً سلبية عديدة على قدرة المجرمين على عيش حياة يعيشون فيها أنفسهم في ظل احترام القانون. وقد يعرّض التشرد، على وجه الخصوص، المجرمين لخطر معاودة الإجرام. وأخيراً، وفي غياب آفاق الحصول على فرصة عمل مربح وامتلاك القدرة على كسب العيش في المجتمع، فإن المجرمين غالباً ما يرتدون إلى الأنشطة الإجرامية.

**قواعد نيسون مانديلا: القاعدتان ٨٧ و ١٠٨**

### القاعدة ٨٧

من المستحسن أن يُعدّ، قبل انتهاء مدة العقوبة، إلى اتخاذ التدابير الضرورية لكي تُضمن للسجناء عودة تدريجية إلى الحياة في المجتمع. وهذا هدف يمكن بلوغه، تباعاً للحالة، من خلال نظام يمهد لإطلاق سراح السجين يُنفذ في السجن نفسه أو في مؤسسة أخرى ملائمة، أو من خلال إطلاق سراحه تحت الاختبار مع إخضاعه لضرب من الإشراف والرقابة لا تولاه الشرطة، ويشتمل على مساعدة اجتماعية فعالة.

...

### القاعدة ١٠٨

١- على الأجهزة والهيئات الحكومية أو الخاصة، التي تساعد الخارجين من السجن على إعادة تثبيت أقدامهم في المجتمع، أن تضمن بالقدر الممكن واللازم حصول السجناء المطلق سراحهم على الوثائق وأوراق الهوية الضرورية، وعلى المسكن والعمل المناسبين، وعلى ثياب لائقة تناسب المناخ والفصل، وأن توفر لهم من الوسائل ما يكفي لوصولهم إلى وجهتهم ولتأمين أسباب العيش لهم خلال الفترة التي تلي تلقي مباشرة إطلاق سراحهم.

٢- يجب أن تتاح للممثّلين الذين تعتمدّهم الأجهزة المذكورة إمكانية دخول السجن والوصول إلى السجناء، ويجب أن يُستشاروا بشأن مستقبل السجين منذ بداية تفويذه.

٣- يُستصحب أن تكون أنشطة الهيئات المذكورة ممركزة أو منسّقة بقدر الإمكان فيما يُنتفع بجهودها على أفضل وجه.

وفي ضوء ما تقدم، يجب أن تبدأ تدخلات دعم إعادة الإدماج الاجتماعي في السجن، وأن تُربط بعناية خدمات المؤسسة الإصلاحية بالخدمات المجتمعية. وهذا ينطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد الإحالات إلى الخدمات المجتمعية عند الإفراج عن السجين. وفي الواقع، ليست هناك أدلة تُذكر على أن التدخلات التي تكتفي بإحالات المجرمين إلى الخدمات المجتمعية تقدم مساعدة فعالة في عملية إعادة الإدماج في المجتمع. وبصفة عامة يتسم توفير الحالات بدلاً من الرعاية اللاحقة الملموسة بكونه عديم الفعالية. وبدلاً من ذلك، يجب أن تكون هناك روابط بين البرامج المنفذة داخل السجون والتدخلات المجتمعية لضمان استمرار الدعم بالمعنى الحقيقي.<sup>(٥)</sup>

.Griffiths, Dandurand and Murdoch, *The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention*, p. 6<sup>(٥)</sup>

## جنوب أفريقيا

يقدم المعهد الوطني لمنع الجريمة وإعادة إدماج المجرمين، وهو منظمة غير حكومية في كيب تاون بجنوب أفريقيا، برامج للمساعدة في إعادة إدماج المجرمين والمساعدة في حل المشاكل المتعلقة بالعودة إلى المجتمع والاستقرار فيه من جديد. ويختار الأفراد التعاقد مع المعهد، مما يتطلب التزاماً كاملاً باستكمال البرنامج. ويعمل المعهد أيضاً داخل السجون لإتاحة الفرصة للمجرمين للدراسة من خلال الدعم بالمنحة المالية. ويمكن أيضاً تقديم منح دراسية لأطفال المجرمين.

المصدر: [www.nicro.org.za](http://www.nicro.org.za)

وهناك حاجة حقيقية لأن تسهم التدخلات في تخفيف الضيق المحتمل المرتبط بالعودة وتلبى احتياجات المجرمين في مجال إعادة الاندماج في المجتمع على المدى الطويل. ويعاني السجناء السابقون من مستويات من الاكتئاب أو القلق تتجاوز النطاق العادي.<sup>(٥١)</sup> فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أجيرت في المملكة المتحدة أن احتمال معاودة الإجرام لدى السجناء يكون أقل، ومن ثم تكون فرص نجاحهم في إعادة الاندماج في المجتمع أكبر، إذا تحققت لهم أمور منها تلقي الزيارات أثناء فترة السجن والمشاركة في أنشطة عمل السجن والتواصل مع مراقب السلوك وحضور دورات توعية بشأن الضحايا.<sup>(٥٢)</sup>

ويمكن للسجناء أن يستفيدوا من الدعم السابق للإفراج عنهم؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُزوّدوا بقوائم بخدمات الدعم المتاحة وكذلك، إذا لزم الأمر، بإحالات إلى خدمات الصحة العقلية ذات الصلة، حيثما كان ذلك متاحاً. وتكتفي بعض البرامج بتوفير الفرصة للسجناء كي يعبروا عن مشاعرهم إزاء مغادرة بيئة السجن والعودة من جديد إلى المجتمع ومناقشة ذلك. وتستطيع بعض المنظمات العمل مع المجرمين قبل الإفراج عنهم وبعده، وبذلك تدعمهم طوال تلك الفترة الحرجة.

ويمكن تصميم عدد من التدخلات لإعداد السجناء للإفراج عنهم. وعادةً ما يكون من الأفضل تقديم مثل هذه التدخلات في شراكة مع الوكالات المجتمعية لضمان قدر من الاستمرارية في التدخل بعد الإفراج عن السجناء، وتكتسي الأساليب التي تسبق مباشرة الإفراج عن المجرم من السجن وتليه أهمية خاصة. وغالباً ما يحدث خلال هذه الأساليب القليلة ما إذا كانت إعادة إدماج المجرم ستتكل بالنجاح أم لا.<sup>(٥٣)</sup> ومما يؤسف له أن التخطيط للعودة جانب لا يحظى بالاهتمام الكافي من جوانب عملية إعادة التأهيل.

### ١- الاتصال بالأسرة والمجتمع المحلي

تعزل السجون المجرمين عن أسرهم وشركاء حياتهم وأصدقائهم. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يُوزع السجناء على السجون وفقاً لمدى الخطر الأمني الذي يشكلونه، وهو ما قد ينطوي على نقلهم بعيداً عن منازلهم وأسرهم. وتكون السجينات، لكونهن أقل عدداً من السجناء الذكور، أكثر عرضة لأن يودعن مراافق بعيدة عن منازلهن. وفي الوقت نفسه، فإن مساعدة السجناء على إقامة اتصال بناءً بأسرهم والحفاظ عليه، وكذلك بالأصدقاء والوكالات ذات

A. J. Shinkfield and J. Graffam, “The relationship between emotional state and success in community reintegration<sup>(٥١)</sup> for ex-prisoners”, *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, vol. 54, No. 3 (2010), pp. 346-360.

C. May, N. Sharma and D. Stewart, “Factors linked to reoffending: a one-year follow-up of prisoners who took<sup>(٥٢)</sup> part in the Resettlement Surveys 2001, 2003 and 2004”, Research Summary 5 (United Kingdom, Ministry of Justice, 2008)

D. Plecas and others, *Getting Serious about Crime Reduction: Report of the Blue Ribbon Panel on Crime<sup>(٥٣)</sup> Reduction* (British Columbia, Canada, Ministry of Justice, 2014), e-book

الصلة خارج السجن، تُعدّ وسيلة مهمة لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم في نهاية المطاف. ويُفترض أن تكون هذه المساعدة مفيدة بشكل خاص للمجرمين الشباب وال مجرمين البالغين الذين يعتمد عليهم بشكل أساسي في تقديم الرعاية للأطفال.

**قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ٤٣، الفقرة ٣؛ والقاعدة ٥٨، الفقرة ١؛ والقاعدة ١٠٦**

القاعدة ٤٣

...

-٢- لا يجوز أن تتضمن الجزاءات التأديبية أو تدابير التقيد منع السجناء من الاتصال بأسرهم. ولا يجوز تقيد سبل الاتصال الأسري إلا لفترة زمنية محددة وفي أضيق حدود لازمة لحفظ الأمن والنظام.

القاعدة ٥٨

-١- يُسمح للسجناء، في ظل الرقابة الضرورية، بالاتصال بأسرتهم وأصدقائهم على فترات منتظمة على النحو التالي:

(أ) بالمراسلة كتابةً، وحيثما يكون متاحاً، باستخدام وسائل الاتصال والوسائل الإلكترونية والرقمية وغيرها؛

(ب) باستقبال الزيارات.

...

القاعدة ١٠٦

تُبذل عناية خاصة لحفظ على استمرار علاقات السجين بأسرته وتحسينها، بقدر ما يكون ذلك في صالح كلا الطرفين.

ومن الناحية العملية، كثيراً ما يُقلل من أثر زيارة الأسرة والأصدقاء على الصحة النفسية للسجناء، وعلى دوافعهم للكف عن ارتكاب الجريمة، وإجرامهم في المستقبل، وآفاق إيجاد المسكن والعمل بعد الإفراج عنهم. وتضع العديد من إدارات السجون قيوداً على عدد الزيارات، وتحدد من الوقت الذي يمكن أن يقضيه السجناء مع أفراد أسرهم، وتولي عناية كافية لظروف الزيارة وما لها من تأثير عاطفي إيجابي. وكثيراً ما تُعامل زيات السجن على أنها امتياز يمكن سحبه بسهولة، لا حق للسجناء يكتسي أهمية أساسية في إعدادهم للعودة.

وقد أدت زيادة التركيز على إعادة إدماج المجرمين في المجتمع إلى إعادة توجيه انتباه الممارسين ومقرري السياسات إلى أهمية الصلات الأسرية. ويمكن من خلال إدخال تغييرات بسيطة على السياسات والأنظمة القائمة وإخضاع الموظفين لتدريبات بسيطة أن تتحول زيارات السجن إلى فرص منتظمة لمساعدة المجرمين على إعادة الانخراط في المجتمع، وضمان أن تكون زيارة السجن تجربة إيجابية لكل من السجناء وزوارهم. وبينما ينبغي توفير الزيارات الأسرية وغير الأسرية طيلة فترة السجن، فإن هذه الزيارات تُعتبر حاسمة أيضاً في فترة ما قبل الإفراج حيث تتيح للسجن وأسرته، على وجه الخصوص، وضع خطط واقعية للفترة الانتقالية.

### العلاقات الأسرية والحد من معاودة الإجرام

إن من شأن عدم التواصل مع الأسرة أو تفكك الأسرة أو عدم وجود أسرة يعود إليها السجين لدى إعادة انخراطه مجتمعيًا تسهيل دوره معاودة الإجرام. وفي المقابل، فإن الحفاظ على علاقات حقيقة مع أفراد الأسرة، واكتساب مهارات الأبوة والأمومة ومهارات إقامة العلاقات الأسرية، وإعادة تشكيل أنماط التفكير والسلوك السلبية في التفاعل مع الأسرة، ووجود أسرة داعمة يمكن العودة إليها لدى إعادة الانخراط المجتمعي، كلها تُعتبر عوامل وقائية ليس في معاودة الإجرام فحسب، بل أيضًا في منع انتقال الإجرام بين الأجيال.

المصدر: United Kingdom, Department for Business Innovation and Skills, and National Offender Management Service, *Parenting and Relationship Support Programmes for Offenders and Their Families*, vol. II, Best Practice .in Commissioning and Service Provision (2014), p. 3

فعلى سبيل المثال، استحدثت مصلحة السجون في سنغافورة مرافقة للتواصل السمعي والمرئي الجماعي عن بعد لتمكين أفراد الأسرة من رؤية الأقارب المسجونين والتحدث معهم دون الاضطرار إلى قطع مسافة قد تكون طويلة إلى السجن. كما يجوز للمجرم القليل الخطورة الذي السجل السلوكي الجيد أن يقضى نهاية عقوبته في منزله. ومن شأن ذلك أن ييسر إعادة إدماج التدريجية للمجرم في محيط الأسرة والمجتمع المحلي.

وفي جمهورية كوريا، على سبيل المثال، أقامت دائرة الإصلاحات الوطنية دوراً منفصلاً لقاء الأسري داخل مرافقة السجون للسماح للسجناء بقضاء ليلة ويومين مع أفراد الأسرة من أجل الحفاظ على العلاقات الأسرية. وتعمل دور اللقاء الأسري هذه حالياً في ٤٠ مرافقاً في ٤٠ منطقة في جميع أنحاء البلد. وإلى جانب استخدام دور اللقاء الأسري، يُمنح السجناء أيضاً أيامًا لقاء أسرهم، ويُسمح لهم بتناول وجبات الطعام مع أفرادها في بيئه تبعث على السرور، مثل الحدائق.

وفي منطقة كراسنويارسك في الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، يُسمح الآن بالاتصالات الأسرية باستخدام التطبيقات الإلكترونية، مثل رسائل البريد الإلكتروني من أفراد الأسرة ومكالمات الهاتف المرئي، من أجل زيادة التواصل الأسري.

إضافةً إلى تيسير الاتصال بين المجرمين وأسرهم، من المهم في كثير من الأحيان تقديم الخدمات والدعم لأفراد أسر السجناء وأطفالهم.<sup>(٤٤)</sup> فكثيراً ما يعتمد المجرمون المفرج عنهم على أسرهم لمساعدتهم في العديد من الاحتياجات العاجلة، بما في ذلك السكن والعمل والدعم المالي. وفي الوقت نفسه، قد تكون العديد من الأسر تعاني بالفعل من مشاكل مختلفة، وقد لا تكون قادرة على تقديم الدعم الذي قد يتوقعه المجرم. وعلاوة على ذلك، فإن أفراد الأسرة ربما عانوا معاناة كبيرة خلال فترة السجن. وقد يكون بعضهم انتقل إلى مكان آخر أو أقام علاقات جديدة. وينبغي أن يتلقى أفراد الأسرة في الوقت المناسب إخطاراً ومعلومات عن الإفراج عن المجرم. ويمكن حشد وكالات الخدمات الاجتماعية لتقديم المساعدة لأفراد أسرة المجرم ومساعدتهم على التعامل مع المسائل العاطفية والمالية والشخصية المتعلقة بعودة المجرم إلى أسرته ومجتمعه.

### ٢- إعداد المجتمع المحلي

هناك العديد من السبل التي يمكن لإدارة السجون أن تساعد بها المجرمين على التواصل مع المجتمع وفي الوقت نفسه تدير أي مخاطر محتملة تتعلق بالأمان أو الأمن. ويمكن للعمل مع المنظمات المجتمعية أو الدينية أو المتطوعين

United Kingdom, Ministry of Justice and Department for Children, Schools and Families, “Reducing re-offending:<sup>(٤٥)</sup> supporting families, creating better futures—a framework for improving the local delivery of support for the families of offenders” (2014). متاح على العنوان: <http://dera.ioe.ac.uk/207/>

أن يساعد على إيجاد مثل هذه الفرص للمجرمين. وفي بعض الحالات، يُسمح للسجناء بالتطوع بخدماتهم أو وقتهم لدعم المبادرات المجتمعية أو للمشاركة في الشعائر الدينية في المجتمع المحلي، على سبيل المثال. ويمكن أن تساعد برامج الإفراج لفترة النهار أو التسريح المؤقت أو شبه الاحتياز (الاحتياز المفتوح) المجرمين في صون أو إعادة إرساء الاتصال بالمجتمع خارج السجن، بما في ذلك بأرباب العمل ومقدمي الخدمات المحتملين. وفي فرنسا، قد تتيح المحكمة أو القاضي المسؤول عن إدارة العقوبة للسجناء الاستفادة من شبه الاحتياز. ويسمح لهم بذلك بمغادرة السجن أثناء النهار لحضور دورات أو للعمل أو لتقديم العلاج الطبي أو رعاية أسرهم.

### سنغافورة

يشمل "مشروع الشريط الأصفر" هيئات القطاعين العام والخاص والهيئات غير الحكومية العاملة معاً لمساعدة المجرمين السابقين في إيجاد وظيفة ومسكن، وإعادة الصلة بالأسر والأصدقاء وتعلم مهارات جديدة والشعور بالترحاب بعودتهم إلى المجتمع. وينخرط السجناء في أعمال تربطهم بالعالم الخارجي. فعلى سبيل المثال، يتلقى السجناء التدريب على بناء الواقع الإلكتروني والعمل على مشاريع حقيقة لفائدة مؤسسات تجارية. كما يعملون في مخبز داخل السجن ينتج الخبز وجميع أنواع المخبوزات الأخرى لفائدة منفذ مختلف لتجارة التجزئة في سنغافورة. وب مجرد الإفراج عنهم من السجن، يُقدم لهم التدريب المهني وبرامج العمل من خلال وكالة تُدعى "مؤسسة سنغافورة لمشاريع إعادة التأهيل" لمساعدتهم في العثور على وظائف.

### أوغندا

يستند مشروع دائرة السجون الأوغندية المعنى "العودة من السجن إلى البيت" (المعروف أيضاً باسم "مشروع إعادة تأهيل المجرمين اجتماعياً وإعادة إدامتهم في المجتمع") إلى نهج العدالة التصالحية الذي يشدد على الوساطة والمصالحة بين الجناة والضحايا والمجتمعات المحلية بفرض جبر الأضرار التي تسببها الجريمة. وعادةً ما يشارك في البرنامج رؤساء المجالس المحلية وقادة العشائر والزعماء الدينيون والشرطة وأفراد من المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للجناة. ومن بين تلك المنظمات الجمعية الأوغندية لمساعدة السجناء المفرج عنهم، التي تتخصص في الرعاية اللاحقة. وجرت توعية المجتمعات المحلية بالبرنامج وإطلاعها عليه، وأبدت تلك المجتمعات استعدادها للمشاركة فيه. ودخلت دائرة السجون في شراكة مع الشرطة من خلال برنامج الشرطة المجتمعية ومكاتب الاتصال المجتمعي ووحدات حماية الأسرة والطفل.

ومن المهم، لدى التخطيط للإفراج عن المجرمين، فهم من قد يكون في خطر عند اقتراب الإفراج عن مجرم معين. ومن المهم، من أجل تقييم تلك المخاطر وأخذها في الاعتبار عند التخطيط لعودة المجرم إلى المجتمع، الاستفادة على أفضل وجه ممكن من جميع المعلومات المتاحة عن أي تاريخ من الصراع أو العنف أو التهديد من أفراد المجتمع المحلي أو ضدهم.

### الولايات المتحدة

تشكل دوائر هويكاهاي التصالحية في هاوي عملية جماعية للتخطيط للعودة تشمل الفرد المسجون وأسرته وأصدقائه وممثلاً واحداً من السجن على الأقل. وقد استحدثت مؤسسة واياوا الإصلاحية في أوهايو هذه العملية بالتعاون مع منظمتين مجتمعتين، وهما أصدقاء هاوي للتنقيف المدني والقانوني، والتحالف المجتمعي بشأن السجون.

ويعاني الأطفال ذوي الآباء المسجونين من عواقب عاطفية وجسدية خطيرة، مثل زيادة تعاطي المخدرات، واضطرابات النوم، والإجهاد، والاكتئاب، والشعور بالذنب والعار. وتتوفر دوائر هويكاهاي عملية يستطيع من خلالها الأفراد المحتجزون وأحباؤهم إيجاد سبل للتعافي من الضرر الناتج عن الجريمة والعقاب.

وبالنسبة للمجرمين، تكون إعادة الاتصال بالضحايا وغيرهم ممن تضرروا بسلوكهم عملية صعبة. ففي العديد من الحالات، تتضرر العلاقات بشكل خطير ولا يمكن إصلاحها بسهولة أو على الفور. ويمكن لعمليات العدالة التصالحية وغيرها من التدخلات التي تم بالوساطة أن تساعد المخالفين في إيجاد مكانهم في المجتمع بدءاً من وقت وجودهم في السجن. وهذا ما يُطلق عليه أحياناً "عملية إعادة الإدماج التصالحية". وهناك زخم متزايد باتجاه استخدام الممارسات التصالحية لتسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء العائدين إلى المجتمع.

ويمكن التخطيط للتدخلات بحيث يتم إخبار ضحايا المجرم وأعضاء المجتمع المحلي ذوي الصلة وإعدادهم لعودته إلى المجتمع وتوفير الحماية وخدمات المشورة والدعم لهم. فقرارات السجناء وخططهم بعد الإفراج عنهم، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسكن، قد تكون لها آثار على سلامة ضحاياهم السابقين أو حتى أفراد أسرهم، عندما يكون هناك احتمال حدوث عنف أسري، على سبيل المثال.

ويجوز للضحية اختيار عدم المشاركة في أي قرار يتعلق بال مجرم، ولكن قد يتغير إختارها عند وقت إطلاق سراح المجرم. وقد يكون مهمًا بالنسبة لضحية الجريمة أن تبلغ عن توقيت وظروف الإفراج عن المجرم وعودته إلى المجتمع المحلي. وفي الظروف المثالية، يكون لدى المؤسسة الإصلاحية التي تخرج عن المجرم سجل يشير إلى ما إذا كانت الضحية ترغب في أن تخطر أم لا. وحيثما أمكن، يجب توفير المشورة والدعم لضحايا الجريمة، حسب الاقتضاء، لإعدادهم لعودة المجرم إلى المجتمع المحلي.

### -٣- معالجة العواقب المالية للسجن

لا يمكن تجاهل الآثار المالية المتربطة عن السجن على المجرمين وأسرهم عند النظر في خطة إعادة إدماجهم في المجتمع. ويكون فقدان الدخل وربما فقدان الحسابات المصرفية من الأمور المعتادة عندما يكون لدى الفرد سجل جنائي. كما يشعر بتأثير ذلك أفراد الأسرة المقربون، وفي كثير من الأحيان أفراد الأسرة الموسعة أيضاً. ويمكن للسجن أن يؤدي إلى ارتفاع الديون الشخصية. ومن المرجح أن يكون الوضع قد ازداد سوءاً لدى الإفراج إذا كان هذا الدين هو سبب السجن، خاصة إذا كانت معدلات الفائدة مرتفعة. وقد تعني عقوبة السجن أيضاً فقدان الاتصال بالدائنين والجهات المالية التي يمكن أن تساعد المجرمين. ونادرًا ما تقدم إدارات السجون خدمات للسجناء حول كيفية إدارة شؤونهم المالية، وهي غالباً لا تقدم الكثير من حيث فرص كسب المال أو ادخاره. ويشكل الإقصاء المالي الناجم عن الحبس عقبة خطيرة أمام إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين بعد الإفراج عنهم.

وفي المملكة المتحدة، أعدت رابطة إصلاح السجون والجمعية الوطنية للمجرمين العائدين (UNLOCK) دراسة بعنوان "الوقت من ذهب" خلصت إلى أن:

"هناك نسبة كبيرة من الأشخاص الذين دخلوا السجن كانوا يعانون بالفعل من الإقصاء المالي الشديد والمستمر".<sup>(٥٥)</sup> ومع ذلك، فإن الإدانة الجنائية تزيد من افتقارهم إلى الخدمات المالية. ويمكن إدخال تغييرات على النظام يكون من شأنها أن تعزز الشمول المالي، مما سيؤدي بدوره إلى دعم إعادة الانخراط المجتمعي الفعالة وتخفيض معدل معاودة الإجرام".

وقد يكون تقييم الوضع المالي للمجرم عند التحاقه بنظام السجون أفضل وقت للتحقق من الأثر المالي للسجن على الفرد. وينبغي إدراج المعلومات المتعلقة بالأوضاع المالية للسجناء في ملفاتهم الشخصية، وأخذها في الاعتبار بعناية عند وضع خطة الإفراج الخاصة بهم.

وفي المملكة المتحدة، تناح المشورة والدعم للسجناء في المسائل المالية أثناء الاحتجاز للمساعدة في إعادة انخراطهم مجتمعيًا بعد الإفراج عنهم. وتعمل السجون ودوائر المراقبة في شراكة مع المنظمات المجتمعية القادرة على مساعدة السجناء ذوي الاستحقاقات، مثل استحقاقات السكن، وتقديم المشورة بشأن المطالبة بها عند الإفراج عنهم. وقد يكون السجناء عند الإفراج عنهم مؤهلين للحصول على أموال إضافية إلى منحة إفراج لمساعدتهم في تأمين السكن.

ومن جوانب إعادة الإدماج الاجتماعي المهمة الأخرى الأمن المالي، بمعنى أن السجناء السابقين يحتاجون، في معظم المجتمعات، إلى حساب مصرفي، وفي جميع الحالات، إلى معرفة أساسية بكيفية إدارة شؤونهم المالية وكيفية تحمل المسؤولية عن مواردهم المالية. ويمكن للبرامج التي تساعد السجناء على تعلم هذه المهارات أن تقدم مساهمة مهمة في تخفيف صعوبات إعادة الإدماج الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص الصعوبات التي ينطوي عليها العثور على السكن والعمل.

#### ٤- التخطيط للعودة

يجب الحفاظ على التقدم الذي أحرزه السجناء خلال فترة سجنهم وتوطينه، ويفضل تعزيزه، بعد الإفراج عنهم. ولذلك، من المهم التخطيط للإفراج عن المجرمين لضمان تقييمهم الخدمات والدعم بلا انقطاع عند العودة إلى المجتمع. ويمكن تحقيق استمرارية الرعاية هذه من خلال الروابط الوثيقة والتعاون بين إدارات السجون ومقدمي الخدمات المجتمعيين. ورهنًا بالقوانين المعمول بها، من المهم في كثير من الأحيان تسهيل عودة المجرمين بشكل تدريجي إلى المجتمع من خلال السماح لهم بمغادرة المؤسسة—ليوم أو لبضعة أيام—للإعداد لعودتهم إلى المجتمع في نهاية المطاف.

#### قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ١٠٧

##### القاعدة ١٠٧

يوضع في الاعتبار، منذ بداية تنفيذ عقوبة السجن، مستقبل السجين بعد إطلاق سراحه، ويُشجع ويساعد على أن يصون أو يُقيم من العلاقات بالأشخاص أو الهيئات خارج السجن كل ما من شأنه أن يساعد على إعادة تأهيله ويخدم مصالح أسرته على أفضل وجه.

#### الترويج

من أجل إيجاد "إفراج آمن ويمكن التتبّع به"، أعلنت حكومة الترويج في عام ٢٠٠٥ أنها ستتشَّئ "ضمان إعادة الإدماج". وينطوي ذلك على ضمان أن تقدم للسجناء، لدى الإفراج عنه، مجموعة من الخدمات، بما في ذلك مكان السكن والعمل والفرص التعليمية والمشورة بشأن الديون، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من القيود الموضوعة على قدرات نظام العدالة الجنائية، سواء في الدوائر الإصلاحية أو في البلديات، فهو يأمل، بدعم من الحكومة، في إعادة مسؤولية المشاكل الاجتماعية إلى الجهة المعنية بها أساساً، أي نظام الرعاية الاجتماعية. وقد أسفرت الجهود التي بذلتها إدارة الخدمات الإصلاحية حتى الآن عن اعتراف السلطات الاجتماعية والصحية والعملية بأنه، باستثناء القيود التي تستدعيها حقيقة السجن بشكل واضح، يتمتع السجناء بنفس الحقوق التي يتمتع بها جميع المواطنين الآخرين.

المصدر: وزارة العدل والأمن العام الترويجية، إدارة الخدمات الإصلاحية، شباط/فبراير ٢٠١٢.

### المملكة المتحدة (أيرلندا الشمالية)

أرست أيرلندا الشمالية ما يسمى "نظام التقدم الشخصي" بهدف توفير مسالك إلى العمل وأليات دعم للسجناء بعد الإفراج عنهم. ويجري العاملون في هذا النظام تقييمات لقابلية التوظيف لكل سجين، ويساعدون في وضع خطط لإعادة الانخراط المجتمعي لضمان إعادة إدماج السجناء بعد الإفراج عنهم. كما يقيم القائمون على النظام روابط قوية مع الوكالات الخاصة وال العامة والوكالات التطوعية والمجتمعية التي يمكنها تقديم أنواع مختلفة من الدعم للسجناء بمجرد الإفراج عنهم. ويتواصل القائمون على النظام أيضاً بأرباب العمل الذين قد يتمكنون من توفير الوظائف للسجناء بعد أن يقضوا عقوباتهم.

وفي الظروف المثالية، ينبغي أن تتضمن البرامج المؤسسية تدخلات لهنيين يمكنهم العمل مع المجرمين ومساعدتهم على التخطيط لعودتهم إلى المجتمع والاستعداد لها.<sup>(٥٦)</sup> ويمكن أن يشمل ذلك مناقشات أو دورات جماعية ميسّرة لمساعدة السجناء على التعامل مع المشاكل التي يتلقون مواجهتها بعد الإفراج عنهم، مثل المشاكل المتعلقة بالسكن والعمل والمزايا والصحة والمخدرات والكحول والأسرة.

ومن المهم أيضاً التأكد من أن السجناء الذين يستعدون للإفراج عنهم لديهم وثائق هوية وغيرها من الوثائق المدنية. ومن شأن الافتقار إلى مثل هذه الوثائق وقت الإفراج أن يعيق حصول الفرد على الخدمات والسكن والعمل. وينبغي أيضاً تزويد السجناء بمعلومات عن كيفية الحصول على مختلف أشكال الخدمات والدعم في المجتمع المحلي؛ وفي بعض الحالات، قد ينطوي التخطيط للإفراج عنهم على التقدم بطلبات للحصول على هذه الخدمات قبل الإفراج عنهم.

وينبغي وضع خطة سابقة للإفراج تحدد الاحتياجات والظروف الخاصة للمجرم، وتحدد نوع البرامج التعليمية أو برامج العمل التي ينبغي للمجرم الوصول إليها من أجل زيادة حظوظه في إعادة الاندماج بنجاح. ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف الفردية (مثل العمر والخبرة في العيش المستقل ومكان العمل ونوعه، وما إذا كان الشخص مسؤولاً عن رعاية أطفال أو آخرين، وتاريخه من حيث استخدام المأوى أو التشرد، والتاريخ الأسري، والخلفية الثقافية والإثنية، والصحة) بقدر ما تراعي الاحتياجات الخاصة (مثل تلك الناجمة عن الاعلاقات البدنية). وينبغي لخطة ما قبل الإفراج أن تراعي أيضاً ما إذا كان لم يشمل الفرد مع أفراد أسرته سيكون له تأثير سلبي على الأسرة، أو ما إذا كان للأسرة تأثير سلبي على الفرد بحيث تزيد من مخاطر معاودته الإجرام.

### (أ) طلب الإفراج المشروط

في حالة السجناء المؤهلين للنظر في الإفراج عنهم إفراجاً مبكراً أو مشروطاً، ينبغي اتخاذ الترتيبات لإجراء تقييم للمخاطر ووضع خطة إفراج تستند إليهما سلطات الإفراج المشروط (مجالس الإفراج المشروط مثلاً) في القرار الذي ستتخذه. وينبغي تزويد المجرمين بمعلومات عن الطلب وعملية اتخاذ القرار بشأنه، وأهليتهم المحتملة بموجب القانون الساري. وقد يحتاج المجرمون إلى المساعدة في إعداد مذكراتهم أو طلباتهم للإفراج المشروط عنهم، وقد يحتاجون إلى دعم مساعدين قانونيين لتقديم قضيتهم. غالباً ما تعتمد قرارات الإفراج المشروط بأنواعها على ما إذا كان المجرمون قد شاركوا في برامج مصممة لمعالجة بعض عوامل الخطير المرتبطة بهم وغير

<sup>(٥٦)</sup> في العديد من البلدان، تستعين المؤسسات ب مدربين على إدارة الحالات، وهم مستشارون مدربون ومرشدون اجتماعيون، لإجراء تقييم شامل لمخاطر واحتياجات جميع المجرمين عند دخولهم المؤسسات. واستناداً إلى ذلك التقييم، يتولى مدير الحاله وضع ورصد وتفريح خطة لإعادة إدماج كل مجرم. وتحدد الخطة تقاطع قوة المجرم وعوامل الخطير الخاصة به واحتياجاته الرئيسية – التعليم والتدريب المهني والسكن والرعاية الأسرية ومشاكل السلوك والمهارات الحياتية وتعاطي المخدرات أو الكحول والمهارات المهنية – وتضع استراتيجيات يمكن للمجرم استخدامها للخروج في معالجة بعض تلك المشاكل أثناء وجوده في المؤسسة.

ذلك من التحديات. ويمكن أن تستند هذه القرارات أيضاً إلى ما إذا كانت خطة الإفراج عن المجرم واقعية أم غير واقعية.

#### (ب) المساعدة في الحصول على السكن

كثيراً ما يشكل إيجاد السكن المناسب تحدياً كبيراً أمام السجناء السابقين، وهناك أدلة على أنه قد يكون متصلة بخطر معاودة الإجرام. ذلك أن وجود مكان يمكن العيش فيه لفترة أطول يعد شرطاً أساسياً للحصول على عمل والاستمرار فيه. وب بدون مكان آمن للعيش، من الصعب الحصول على عمل؛ وب بدون عمل، من الصعب تأمين مكان للعيش. ولا يكون العيش مع أحد أفراد الأسرة أو صديق أمراً ممكناً دائماً، وعندما يكون ممكناً، فإنه قد يخلق مشاكل جديدة. ولا يتوفّر لدى الفالبية العظمى من الأشخاص الذين يُفرج عنهم من السجون إمكانية الحصول على سكن ملائم. فمعدّل التشرد في أوساط السجناء المفرج عنهم حديثاً أعلى منه عادةً لدى أي مجموعة أخرى. وهناك مجموعات فرعية معينة من السجناء السابقين، مثل الذين يعانون من إعاقات ذهنية، والشباب غير المرتبطين الذين يقضون عقوبات قصيرة، والعرباوات ذات الأطفال، ومن يواجهون صعوبات أكبر في تأمين السكن المناسب. وتؤدي العزلة الاجتماعية الناتجة عن ذلك إلى جعل إعادة إدماجهم في المجتمع أكثر صعوبة.

ولذلك، ينبغي أن تتضمن برامج التخطيط والمساعدة السابقة للإفراج خطة لتأمين السكن الملائم. ويجب على السجناء فهم الفوائد والمخاطر والقيود المرتبطة بكل نوع من أنواع السكن. وغالباً ما يكون العمل مع المنظمات المجتمعية أفضل طريقة للوصول إلى كافة خيارات السكن المتاحة في المجتمع.<sup>(٥٧)</sup> وينبغي أن تشمل هذه الخيارات ما يلي:

(أ) المساكن المؤجرة (عادةً ما تكون مؤجرة من القطاع الخاص أو ربما مدرومة أو مدفوعة جزئياً من مصادر عامة)؛

(ب) العيش مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء؛

(ج) السكن العام أو المدعوم؛

(د) دور التأهيل أو المراكز الانتقالية؛

(ه) مساكن عودة متخصصة أخرى للسجناء السابقين (تدبرها عادةً منظمات غير ربحية وتقدم دعم الأقران وأشكال مساعدة أخرى).

ولا تكون مساعدة المجرمين في تأمين السكن المناسب، على ضرورتها، كافية دائماً. وفي العديد من المجتمعات، لا يوجد أساساً ما يكفي من المساكن الميسورة التكلفة للأشخاص الذين يحتاجون إليها، ونادرًا ما تُمنح الأولوية للسجناء السابقين في الحصول على المعروض المحدود من المساكن الميسورة التكلفة. بل إنه في بعض الحالات، قد يُستبعد الأشخاص ذوو السوابق الجنائية تلقائياً من السكن المدعوم. وفيما يتعلق بالحصول على السكن العام أو المدعوم أو الداعم، ينبغي أن تكون لدى سلطات الإسكان العمومية سياسات واضحة لضمان الاستخدام غير التمييزي للسجلات الجنائية من جانب مقدمي المساكن.

وقد تتطلب استراتيجية مجتمعية شاملة لمواجهة هذا التحدي توفير مساكن ميسورة التكلفة، والاستفادة القصوى من الموارد السكنية القائمة، وإزالة الحواجز التي تمنع المجرمين وأسرهم من الحصول على مساكن ميسورة التكلفة ومتناهية. وتتطلب الاستراتيجية الشاملة أيضاً أن تتخذ المنظمات المجتمعية تدابير استباقية لتوفير المزيد من المساكن الانتقالية الداعمة للأشخاص المفرج عنهم. ويمكن لمنظمات التنمية المجتمعية وسلطات الإسكان والمنظمات

B.D. Williams, "Employment and housing models for people with criminal records" in *Resource Material Series*<sup>(٥٧)</sup> No. 99 (Tokyo, Asia and Far East Institute for the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, September 2016), pp. 45-57.

غير الربحية والدينية أن تعمل، بالتعاون مع سلطات السجون، على إيجاد تلك الموارد المتخصصة لتسهيل إعادة إدماج السجناء في المجتمع.

#### (ج) المساعدة في الحصول على العمل

يمكن للانخراط في العمل أن يحد بشكل كبير من خطر معاودة الإجرام. ومن المؤسف أن معظم السجناء لا يستفيرون من الدعم للحصول على العمل بعد الإفراج عنهم، أو لا يقدم إليهم ذلك الدعم في وقت مبكر بما يكفي لتحقيق أثر مجد.

إضافة إلى برامج التدريب والتنقيف التي سبق ذكرها، يمكن تقديم عدد من التدخلات كجزء من برامج ما قبل الإفراج لإعداد المجرمين للاندماج مجدداً في سوق العمل. وقد تشمل هذه التدخلات الخدمات الرامية إلى مساعدة السجناء على تطوير مهاراتهم في البحث عن عمل وتقديم أنفسهم وخوض المقابلات، والمناقشات حول التوقعات، ومعالجة القلق المرتبط بعملية البحث عن عمل، وتوفير المعلومات حول سوق العمل، وإعداد السيرة الذاتية وطلبات الالتحاق والمعلومات والاتصال بوكالات التوظيف العامة والخاصة، والاتصال بالأفراد وأرباب العمل السابقين الذين قد يكونون قادرين على تقديم المساعدة في البحث عن عمل. ويجوز أن تتضمن المساعدة أيضاً تقديم مشورة محددة للسجناء بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم عند الكشف عن سجلاتهم الجنائية لزيادة فرصهم في الحصول على عمل. وتدير بعض السجون أندية عمل تقدم فيها المشورة والمساعدة للسجناء حول كيفية البحث عن الوظائف والقدوم إليها، بما في ذلك كيفية إعداد السيرة الذاتية والاستعداد لمقابلة العمل.

#### المملكة المتحدة

Tقدم Nacro، وهي جمعية خيرية للعدالة الاجتماعية والحد من الجريمة في المملكة المتحدة، برامج لتزويد المجرمين بما يحتاجونه من مهارات ومشورة وموافقات ودعم لمواصلة حياتهم والابتعاد عن الجريمة. وتقدم الجمعية خدمة عبر الإنترنت توفر من خلالها معلومات محدثة عن السكن والتوظيف والتدريب والتعليم والمزايا والمشورة المالية والخدمات الاستشارية. وتساعد الخدمات الناس على إيجاد مكان للعيش واكتساب مهارات العيش المستقل. وهي توفر برامج التدريب قبل المهني والمهني، ودورات حول حل المشاكل، وبرامج الإعداد للعمل لفائدة الأشخاص الذين لا يستطيعون إيجاد وسيلة للمضي إلى الأمام.

المصدر: [www.nacro.org.uk/](http://www.nacro.org.uk/)

#### (د) دور التأهيل

توفر المراكز الانتقالية ووحدات إعادة الانخراط المجتمعي ومراكز ما قبل الإفراج أماكن سكنية خاضعة للإشراف لمساعدة المجرمين على المرور بمرحلة انتقالية من العيش في السجن إلى العيش في المجتمع. فهي تسمح للمجرمين بتفاعل كبير مع العالم الخارجي، وكذلك الاتصال بأسرهم وأرباب العمل (المحتملين).

وتتوفر بعض إدارات السجون فرضاً للسجناء للعمل خارج السجن. ففي جمهورية كوريا، يقدم مركز لإعادة التأهيل افتتحته دائرة الإصلاحات الوطنية في عام ٢٠٠٩ المساعدة للسجناء على التكيف الاجتماعي، بما في ذلك المساعدة في التكيف مع بيئة مفتوحة وكيفية التكيف مع برنامج عمل. ويرتبط المركز ببرنامج لبدء الأعمال التجارية يساعد السجناء على إيجاد فرص عمل بعد الإفراج عنهم. وُشيدت دار للتأهيل تسمى "بيت الأمل" في عام ٢٠٠٩ لفائدة عشرة سجناء. ويقضي السجناء عادةً ما بين ثلاثة وستة أشهر في دار التأهيل قبل الإفراج المشروط عنهم. وهناك

برامج سابقة للإفراج محددة لدعم السجناء في مجالات التوظيف وبدء الأعمال التجارية وتجديد رخص قيادة السيارات؛ وتوفير الأموال لتغطية الاحتياجات المعيشية الأساسية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسكن والتعليم والخدمات الطبية.

### الصين

تم تأسيس "دار الشروق" للتأهيل في مقاطعة شاوانغ في بكين قبل بضع سنوات كأول مؤسسة إصلاحية مجتمعية في الصين. ويساعد المرفق الذي يستوعب 200 سجين السجناء في الاستعداد لعودتهم إلى المجتمع. وهو يوفر للسجناء التدريب المهني والتنقيف القانوني والدعم النفسي والمشورة، إلى جانب المساعدة في التحضير لعودتهم. ويساعد قسم العمل والتعليم والدعم في دار التأهيل المجرمين على اكتساب المهارات التي يحتاجون إليها لإيجاد عمل، وذلك بفضل شراكات مع مدارس التدريب على المهارات المهنية. ويقيم موظفو الإصلاحيات طوال برنامج التدريب وإعادة التأهيل في دار التأهيل جنباً إلى جنب مع المجرمين ويساعدوهم في تطويرهم الشخصية بشكل يومي. ويُستنسخ هذا النموذج في أنحاء أخرى كثيرة من الصين.

### الهند

تدبر دائرة الخدمات الإصلاحية غرب البنغال منزل "الهواه الطلق" الإصلاحي، المخصص للسجناء الذين أكملوا ثلثي مدة عقوبهم وأظهروا سلوكاً حسناً. ويُسمح للسجناء بمغادرة المنزل في الساعة السادسة صباحاً شريطة العودة في الساعة الثامنة مساءً، مما يمكنهم من العمل في المجتمع، ومن ثم اكتساب خبرات عملية قبل انتهاء مدة العقوبة. ولدى النزلاء حرية البحث عن عمل في أي مكان في المجتمع؛ وهناك منظمات غير حكومية تساعد في هذه العملية. وفي بعض الحالات، يدخل السجناء ما يكفي من المال لشراء الماعز والأبقار. ويُسمح لهم عندئذ ببيع حليب هذه الحيوانات للعموم والاحتفاظ بما يكسبونه.

وفي الولايات المتحدة، تدبر مؤسسة Safer Foundation مراكز انتقالية للبالغين نيابة عن إدارة الإصلاحيات في ولاية إلينوي. وتؤكد المؤسسة أن هناك أربعة عناصر ضرورية لتسهيل انتقال السجين السابق بنجاح إلى المجتمع، وهي: البيئة الآمنة والمنظمة؛ والموظفون المدربون جيداً والمهتمون؛ والعميل المتحمس؛ ومجموعة شاملة من البرامج الجيدة والخدمات المصممة لتلبية احتياجات العميل. وتقدم المراكز الانتقالية المساعدة في مجالات مثل إدارة القضايا، ودعم الأسرة، ومهارات الأبوة، والعلاج من تعاطي مواد الإدمان، والمهارات الأساسية، والمهارات الحياتية، والصحة العقلية، والعلاجات الإدراكية، والخدمة المجتمعية، والرعاية الصحية، والترفيه.

وتدير الرابطة الكندية لجمعيات Elizabeth Fry العديد من البرامج الناجحة التي تعالج احتياجات النساء اللواتي ينتقلن من السجن إلى العيش المستقل في المجتمع، ولكنهن يفتقرن إلى المأوى أو العمل أو مهارات التكيف الأساسية. وتتوفر الرابطة السكن الانتقالي، والمشورة لمنع الجريمة والإدمان، والتخطيط للأهداف، والدعم المنظم لمنع الانكماش، والمساعدة المالية.



## خامساً-

# الخدمات والإشراف في فترة ما بعد الإفراج

يمكن لفترة الانتقال من السجن إلى المجتمع أن تكون بالغة الصعوبة على المجرمين. فهم عادةً ما يواجهون القلق والتوتر المرتبطين بالحاجة إلى إيجاد العمل والسكن، وإصلاح العلاقات المتضررة، ومواجهة الوصم الاجتماعي والعزلة المحتملة، والامتثال لشروط الإشراف الرسمي. وقد تبين أن الأسابيع التي تسبق الإفراج عن السجناء وتليه مباشرة تُعتبر حاسمة في تحديد مدى نجاح إعادة اندماجهم في المجتمع. وفي دراسة أُجريت على السجناء في أستراليا (كوبنلاند)،<sup>(٥٨)</sup> أبلغ نحو نصف عينة السجناء الذين أُجريت معهم مقابلات عن كرب نفسي معتدل على الأقل في الأسابيع السابقة للإفراج عنهم. وأبلغ كثيرون عن تدهور صحتهم العقلية قبل الإفراج عنهم.

ويواجه المجرمون بعد الإفراج عنهم عدداً من التحديات العملية، مثل تأمين السكن المناسب بوسائل محدودة للغاية، وإدارة شؤونهم المالية بقدر ضئيل من المدخرات أو بدون أي مدخلات على الإطلاق إلى أن يبدأوا في كسب الأجر، والحصول على مجموعة من الضروريات اليومية، والحصول على الخدمات والدعم لتلبية احتياجاتهم المحددة.<sup>(٥٩)</sup> وقد كشفت الأبحاث المتعلقة بالمتغيرات التي تؤثر على إعادة الإدماج الناجح عن الارتباط بين العمل والسكن ومعالجة الإدمان ودعم الشبكات الاجتماعية.<sup>(٦٠)</sup> وفي غياب الدعم المادي النفسي والاجتماعي خلال هذه الفترة الانتقالية، قد يقع العديد من المجرمين في حلقة مفرغة من الإفراج وإعادة الاعتقال.

ولذلك، يتquin على الحكومات، من أجل الحفاظ على سلامة المجتمع المحلي، أن تستحدث تدخلات فعالة لاحقة للإفراج أو في مجال الرعاية اللاحقة بهدف مساعدة السجناء السابقين على الاندماج في المجتمع من جديد والكف عن ارتكاب الجريمة. وتحظى إدارة عمليات العودة وبرامج إعادة الانخراط المجتمعي بقبول أوسع نطاقاً، ويمكن أن توفر وسيلة فعالة للغاية من حيث التكلفة لمنع الجريمة.

وهناك <sup>نهج</sup> مختلف لدعم عودة المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع بعد المدة التي قضوها في السجن. وبموجب بعض هذه التدخلات، يخضع المجرمون لفترة من الإشراف في المجتمع—غالباً في إطار برنامج للإفراج المشروط—في حين يركز البعض الآخر على تقديم المساعدة لتسهيل انتقال المجرم من السجن إلى المجتمع.

S. A. Kinner, *The Post-Release Experience of Prisoners in Queensland* (Brisbane, University of Queensland,<sup>(٥٨)</sup> Queensland Alcohol and Drug Research and Education Centre, March 2006).

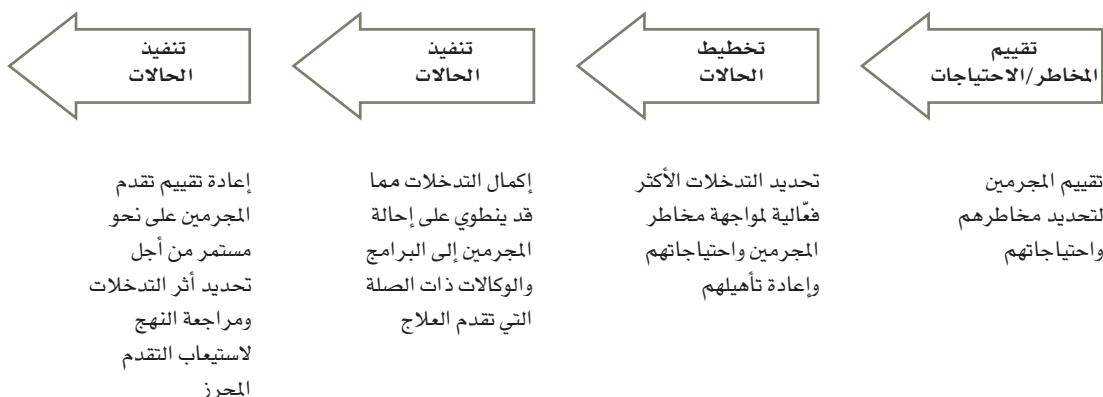
. Griffiths, Dandurand and Murdoch, *The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention*, p. 4 <sup>(٥٩) انظر</sup>

C. A. Visher, "Returning home: emerging findings and policy lessons about prisoner reentry", *Federal Sentencing Reporter*, vol. 20, No. 2 (2007), p. 95 <sup>(٦٠)</sup>

ويمكن للدعم الاجتماعي، على سبيل المثال، أن يخفف من مشاعر عداء المجرمين وأثار المشاكل النفسية المحتملة.<sup>(٦١)</sup>

ولما كان السجناء السابقون لا يتشكلون من مجموعة متجانسة، ينبغي أن تستند خدمات ما بعد الإفراج إلى نهج إدارة الحالات الفردي، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار عوامل مثل التاريخ الجنائي للمجرم السابق وطول مدة العقوبة وأي احتياجات خاصة تنتج عن أمور منها الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات أو الإعاقات العقلية.<sup>(٦٢)</sup> وينبغي أن تشمل خدمات ما بعد الإفراج مجموعة من التدخلات (انظر الشكل السادس) وأن تُستكمل بشكل من أشكال الإشراف، حسب الاقتضاء.<sup>(٦٣)</sup>

#### الشكل السادس- نموذج لإدارة القضايا



المصدر: Canada, British Columbia, Community Corrections and Corporate Programs Division, May 2009

وفي السنوات الأخيرة، تَرَكَّز جزء كبير من النقاش المتعلق بإعادة إدماج المجرمين في المجتمع على تطوير وسائل أفضل لإدارة عودتهم إلى المجتمع من خلال توفير مزيج فعال ومتوازن من الإشراف والمساعدة وإيجاد طرق للقيام بذلك من خلال تعاون فعال مع إدارات السجون وهيئات إنفاذ القانون والمنظمات المجتمعية. وتسعي بعض البرامج بنشاط إلى تحفيز المشاركة المجتمعية ومساعدة المجتمعات المحلية لتصبح أكثر استجابة لوضع المجرمين.

#### ألف- المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة

تسلط معايير وقواعد دولية مختلفة الضوء على الحاجة إلى خدمات ما بعد الإفراج، بما في ذلك (أ) تقديم خدمات الرعاية اللاحقة للسجناء السابقين؛ و(ب) الإفراج المبكر من السجون والإشراف المجتمعي على المجرمين؛ و(ج) الدور الحاسم للمجتمع المحلي في إعادة إدماج المجرمين السابقين.

A. Hochstetler, M. DeLisi and T. C. Pratt, "Social support and feelings of hostility among released inmates";<sup>(٦١)</sup>  
S. J. Bahr and others, "Successful reentry: Crime and Delinquency, vol. 56, No. 4 (2010), pp. 588–607 what differentiates successful and unsuccessful parolees?", *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, vol. 54, No. 5 (2010), pp. 667–692

J. Shinkfield and J. Graffam, "Community reintegration of ex-prisoners: type and degree of change in variables influencing successful reintegration", *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, vol. 53, No. 1 (2009), pp. 29–42<sup>(٦٢)</sup>

.Dandurand and others, *Conditional Release Violations, Suspensions and Revocations*, p. 5<sup>(٦٣)</sup>

والأهم من ذلك، تشمل قواعد نيلسون مانديلا على تذكرة قوية بأن واجب المجتمع لا ينتهي " بإطلاق سراح السجين" (القاعدة ٩٠)؛ وهي تشدد على الحاجة إلى الرعاية اللاحقة الفعالة التي تقدمها الكيانات الحكومية وغير الحكومية على السواء. وتدعى قواعد طوكيو إلى توافر طائفة عريضة من التدابير البديلة اللاحقة لصدر الحكم، والنظر فيها في وقت مبكر، بما في ذلك مختلف أشكال إخلاء سبيل المشروط وإستقطاع العقوبة والعفو. وأخيراً، تشجع قواعد نيلسون مانديلا وقواعد طوكيو بقوة مشاركة الجمهور في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع والتدخلات المجتمعية المقابلة (بما في ذلك الاستعانة بمتطوعين مدربين تدريبياً ملائماً)، حيث ينبغي النظر إليها على " أنها فرصة لمساهمة أفراد المجتمع المحلي في حماية مجتمعهم" (قواعد طوكيو، القاعدة ٢-١٧). وبالنظر إلى المشاركة المرغوبة من جانب مختلف الكيانات العامة وغير الحكومية، فإن آليات التنسيق والروابط الفعالة تُصوّر بحق باعتبارها حاسمة الأهمية في توفير خدمات ما بعد الإفراج بفعالية. (ترد في الفصل السابع أدناه مناقشة للمعايير والقواعد الدولية المتعلقة بخدمات ما بعد الإفراج عن المجرمين والإشراف على فئات خاصة من المجرمين).

#### قواعد نيلسون مانديلا: القاعدتان ٩٠ و١٠٨

##### القاعدة ٩٠

لا ينتهي واجب المجتمع بإطلاق سراح السجين. ولذلك ينبغي أن تكون هناك هيئات حكومية أو خاصة قادرة على أن تُغير السجين الذي استرد حريته رعاية ناجعة بعد إطلاق سراحه، تهدف إلى تخفيف حدّة مواقف العداء العفوية ضده وتسمح بإعادة تأهيله للعودة إلى المجتمع.

...

##### القاعدة ١٠٨

١- على الأجهزة والهيئات الحكومية أو الخاصة، التي تساعد الخارجين من السجن على إعادة تثبيت أقدامهم في المجتمع، أن تضمن بالقدر الممكن واللازم حصول السجناء المطلق سراحهم على الوثائق وأوراق الهوية الضرورية، وعلى المسكن والعمل المناسبين، وعلى ثياب لائقة تتناسب المناخ والفصل، وأن توفر لهم من الوسائل ما يكفي لوصولهم إلى وجهتهم ولتأمين أسباب العيش لهم خلال الفترة التي تلي مباشرة إطلاق سراحهم.

٢- يجب أن تتاح للممثّلين الذين تعتمد هم الأجهزة المذكورة إمكانية دخول السجن والوصول إلى السجناء، ويجب أن يستشاروا بشأن مستقبل السجين منذ بداية تنفيذ عقوبته.

٣- يُستحب أن تكون أنشطة الهيئات المذكورة ممركزة أو منسّقة بقدر الإمكان فيما يُتحقق بجهودها على أفضل وجه.

**قواعد الأمم المتحدة الدنمركية للتداير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو): (أ) القواعد**  
١-٩ إلى ٤-٩ و ٢٢-١

-٩ الترتيبات اللاحقة لصدور الحكم

١-٩ تناح للهيئة المختصة طائفة عريضة من التداير البديلة اللاحقة لصدور الحكم لكي يتلافي إيداع المجرم في مؤسسة احتجازية ومساعدته على عودة اندماج مبكرة في المجتمع.

٢-٩ يمكن أن تشمل التداير اللاحقة لصدور الحكم ما يلي:

(أ) التصريح بالغيب، ودور التأهيل؛

(ب) إطلاق السراح من أجل العمل أو تلقي العلم؛

(ج) إخلاء سبيل المشروط بمختلف أشكاله؛

(د) إسقاط العقوبة؛

(هـ) العفو.

٣-٩ يخضع القرار المتعلق بالتدابير اللاحقة لإصدار الحكم، باستثناء حالة العفو، لإعادة نظر من قبل هيئة قضائية أو هيئة أخرى مستقلة مختصة، بناء على طلب الجاني.

٤-٩ ينظر في أبكر مرحلة ممكنة في أي شكل من أشكال إطلاق سراح الجاني وإحالته إلى برنامج غير احتجازي.

...

-٢٢ الروابط مع الأجهزة والأنشطة ذات الصلة

١-٢٢ ينبغي أن تستحدث، على مستويات مختلفة، آليات مناسبة تسهل إقامة الروابط، في مجالات كالصحة والإسكان والتعليم والعمل، بين الدوائر المسؤولة عن التداير غير الاحتجازية وغيرها من فروع نظام العدالة الجنائية، وأجهزة التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، الحكومية منها وغير الحكومية، ووسائل الإعلام.

<sup>(١)</sup> مرفق قرار الجمعية العامة رقم ٤٥/١١٠.

**باء- الرعاية اللاحقة والمساعدة في عملية العودة**

يمكن للعديد من البلدان الاعتماد على الوكالات المتخصصة المسؤولة عن توفير المساعدة في مجال الرعاية اللاحقة والإشراف على المجرمين المفرج عنهم حديثاً. وفي بعض الحالات، تتيح هذه البرامج دوائر مراقبة السلوك؛ وفي حالات أخرى، يمكن أن تقدمها المنظمات غير الحكومية. وفي حين أن معظم برامج العودة لا تخضع لتقييمات مراقبة، ولم يُحدَّد بعد النهج الأكثر نجاحاً تحديداً كاملاً، إلا أن الكثير أصبح يُعرف عن العوامل التي تؤثر على استبقاء البرنامج و/or استكماله.<sup>(١٤)</sup> فتحسين العمل والسكن والتعليم، على وجه الخصوص، يمكنه أن يحسن استبقاء البرنامج وأن يكون له أثر إيجابي على إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين.

C. A. Visher, "Effective reentry programs", *Criminology and Public Policy*, vol. 5, No. 2 (2006), pp. 299-302; and S. J. Listwan, "Reentry for serious and violent offenders: an analysis of program attrition", *Criminal Justice Policy Review*, vol. 20, No. 2 (2009), pp. 154-169

## كينيا

في كينيا، تنفذ إدارة خدمات مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة برنامجاً للدعم في مجال الرعاية اللاحقة يوفر الإشراف والدعم للمجرمين السابقين كبرنامج للعودة إلى المجتمع. ولا يعتبر البرنامج أن المجرمين السابقين محرومون ويحتاجون إلى المساعدة في مجال الرعاية الاجتماعية فحسب، إذ إنه يعتبرهم أيضاً مسؤولين عن تجنب معاودة الإجرام. وتشرف الإدارة على المجرمين السابقين—بصرف النظر عن الأطفال المحروم من حريةهم الذين يُفرج عنهم بترخيص ويكملون مدة عقوبتهم تحت إشراف مراقبي السلوك—على أساس طوعي. ويجمع برنامج الدعم في مجال الرعاية اللاحقة بين نموذج عجز الفرص ونموذج مسؤولية المجرم. ويشمل المجرمون السابقون الذين يخضعون للإشراف في إطار البرنامج أساساً المجرمين السابقين ذوي الأحكام الطويلة المدى والمجرمين الذين يعانون من أمراض نفسية والأطفال المحروم من حريةهم. ويقوم البرنامج على أساس أن المجرمين لا يستحقون العقاب فحسب، بل أيضاً فرصة لبناء حياة خالية من الجريمة بعد الإفراج عنهم من النظام الجنائي. ولذلك، يُنظر إلى الرعاية اللاحقة كامتداد لجهود إعادة التأهيل التي شُرع فيها عندما كانوا في السجن.

المصدر: Kenya, Office of the Vice-President and Ministry of Home Affairs, Department of Probation and Aftercare Services, Research Report on the Impediments to Offender Reintegration and Resettlement (Nairobi, 2007)

## ١- المساعدة في العودة إلى سوق العمل

من الواضح أن العمل عامل رئيسي في نجاح إعادة إدماج السجناء السابقين. فالعمل أكثر من مجرد مصدر للدخل. فهو يهيئ هيكلًا منظماً رتيباً وفرصاً للإسهام في عمل الآخرين وحياتهم، مسهلاً في الوقت نفسه إقامتهم صلات اجتماعية قيمة. وهو يساعد السجناء السابقين على إعادة التواصل مع عناصر المجتمع المحلي، ويسهم في تعزيز تقديرهم لذاتهم وثقتهم بأنفسهم واكتفائهم الذاتي.<sup>(٦٥)</sup>

## أهمية العمل في إعادة إدماج المجرمين السابقين

يوفر العمل أكثر من مجرد الإيرادات الالزمة لتوفير الظروف المادية الملائمة. فهو يوفر أيضاً هيكلًا منظماً رتيباً ويشغل الوقت في الآن ذاته. كما أنه يوفر الفرص للمرء كي يوسع شبكته الاجتماعية بحيث تشمل أعضاء منتجين آخرين في المجتمع. وإضافة إلى ذلك، يمكن للعمل أن يسهم في تعزيز تقدير الذات وغير ذلك من جوانب الصحة النفسية.

المصدر: J. Graffam and others, "Variables affecting reintegration as perceived by offenders and professionals", *Journal of Offender Rehabilitation*, vol. 40, Nos. 1 and 2 (2005), pp. 147–171

بيد أن المجرمين كثيراً ما يعودون إلى مجتمعات محلية محرومة وذات ظروف اقتصادية متدرية وفرض عمل محدودة. وعادةً ما تكون اتصالات مجموعات الأقران في تلك المجتمعات المحلية محدودة بأوساط العمل المشروع، وقد يجعل الافتقار إلى اتصالات جيدة من الصعب على الأفراد تحديد فرص العمل القليلة المتاحة في مجتمعهم المحلي والاستفادة منها. ويشير خبراء اقتصاد العمل إلى أن ندرة فرص العمل تؤثر بشكل غير مناسب على أكثر الباحثين عن العمل حرماناً، وأن المجرمين يقتربون من أسفل قائمته تقضيات أصحاب العمل.<sup>(٦٦)</sup>

وكثيراً ما يتعدد أصحاب العمل في تشغيل مجرمين سابقين، لا سيما إذا كان لا يزال على أولئك المجرمين السابقين أن يثبتوا جدارتهم بعد الإفراج عنهم من الاحتجاز، وكانوا يعانون من الوصم المرتبط بالسجن. وإضافة إلى ذلك، لا

J. Graffam and others, *Attitudes of Employers, Corrective Services Workers, Employment Support Workers, and Prisoners and Offenders towards Employing Ex-Prisoners and Ex-Offenders* (Burwood, Victoria, Deakin University, School of Health and Social Development, 2004), p. 4

L. Hannon and R. DeFina, "The state of the economy and the relationship between prisoner reentry and crime", *Social Problems*, vol. 57, No. 4 (2010), p. 612

توافر المهارات أو الخبرة أو التجربة التي يبحث عنها أرباب العمل سوى لدى قليل من المجرمين السابقين. وأخيراً، عادةً ما يعود السجناء السابقون إلى المجتمع بقليل من المال، أو بلا مال على الإطلاق. ويمكن أن يكون محدودية الوسائل المالية تأثير سلبي على حضور المجرم مقابلات العمل وقدرته على الحصول على عمل والحفاظ عليه، أو الانتقال إلى مكان العمل، أو اقتناء الملابس أو الأدوات اللازمة للعمل أو تأسيس مشروعه التجاري الخاص به.

وتوصلت الأبحاث إلى أن مكاسب العمل فيما يتعلق بالحد من معاودة الإجرام قد لا ترتبط فقط بحصول المجرم السابق على فرصة عمل—فهي قد ترتبط بنوعية العمل أيضاً.<sup>(٦٧)</sup> وعلاوة على ذلك، قد تتأثر العلاقة بين العمل القانوني وانخفاض معاودة الإجرام بشدة بالتفاعل بين العوامل التالية: السكن المستقر، وامتلاك المؤهلات المتعلقة بالعمل، وعدم التأثر بالاضطرابات الناتجة عن تعاطي المخدرات، والإقدام على طلب المساعدة في عمليات البحث عن فرص العمل.<sup>(٦٨)</sup>

## ٢- السكن والمساعدة المالية

كما ذكر أعلاه، يجب اعتبار السكن عاملًا رئيسيًا يؤثر على مدى قدرة المجرم على الاندماج بنجاح في مجتمعه، حيث من المحتمل أن يكون له أيضًا آثار مباشرة على العمل وخدمات الدعم الاجتماعي. وكثيراً ما يشير المجرمون الذين يعاد سجنهم إلى عدم قدرتهم على تأمين سكن مناسب كأحد الأسباب التي أدت في نهاية المطاف إلى عودتهم إلى الجريمة.<sup>(٦٩)</sup> وعادةً ما يتلقى السجناء دعماً محدوداً لضمان الحصول على سكن قبل الإفراج عنهم، وغالباً ما يتذرعون عليهم بإيجاد ترتيبات معيشية مناسبة في المجتمع المحلي. وتشكل العزلة الاجتماعية تجربة أساسية لدى العديد من السجناء السابقين الذين قد ينتهي بهم الأمر إلى التشرد أو السكن غير المستقر أو غير المناسب.

علاوة على ذلك، كثيراً ما يكون التشرد نتيجة مباشرة للسجن. فأماكن الإقامة في الأزمات، مثل الفنادق المؤقتة، هي بيئات صعبة وقد تجعل الاتصالات الاجتماعية للفرد مقصورة على الأشخاص ذوي الخلفيات أو المشاكل المماثلة. وغالباً ما يؤدي السكن غير المستقر أو غير الآمن إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها المجرمون الذين يتعاطون مواد الإدمان أو يعانون من مشاكل الصحة العقلية. ويؤدي غياب برامج معالجة التشرد بشكل عام إلى تفاقم المشكلة. وحتى عند وجود نظام إسكان عام، فإنه غالباً ما يكون صعب الوصول إليه أو غير قادر على الاستجابة لاحتياجات السجناء السابقين.

## ٣- الحصول على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي

في حين تسلط قواعد نيلسون مانديلا الضوء على أهمية ضمان استمرار السجناء السابقين في تلقي أي علاج أو رعاية صحية قد يحتاجونها وقد يكونون تلقوها أثناء فترة سجنهم ("استمرارية العلاج والرعاية" (القاعدة ٢٤، الفقرة ٢))، عادةً ما يواجه السجناء المفرج عنهم العديد من العوائق في الحصول على الخدمات الصحية في المجتمع، بما في ذلك الخدمات ذات الطبيعة المالية أو النفسية.

C. Uggen, "Ex-offenders and the conformist alternative: a job quality model of work and crime", *Social Problems*,<sup>(٧٧)</sup> vol. 46, No. 1 (1999), pp. 127–151; and R. Webster and others, *Building Bridges to Employment for Prisoners*, Home Office Research Study No. 226 (London, Home Office, Research, Development and Statistics Directorate, 2001)

S. Niven and J. Olagundoye, "Jobs and homes: a survey of prisoners nearing release", *Findings*, No. 173 (London,<sup>(٧٨)</sup> Home Office, Research, Development and Statistics Directorate, 2002)

A. Nilsson, "Living conditions, social exclusion and recidivism among prison inmates", *Journal of Scandinavian Studies in Criminology and Crime Prevention*, vol. 4, No. 1 (2003), pp. 57–83<sup>(٧٩)</sup>

فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان، لا يكون السجناء المفرج عنهم مشمولين بأي نوع من أنواع التأمين الصحي. وعلاوة على ذلك، قد يكون من الصعب على سجين سابق أن يتقدم إلى مستشفى ويشرح تاريخه واحتياجاته الصحية. ولذلك، ينبغي أن تكفل السلطات الوطنية أن يكون السجناء المفرج عنهم مشمولين بنظام للضمان الاجتماعي، حسب الاقتضاء، أو حصولهم على مساعدة ما في مسائل الصحة والضمان الاجتماعي في حال عدم وجود مثل هذا النظام. ويلزم إنشاء روابط مع دوائر الخدمات الصحية في المجتمع قبل الإفراج عنهم، بما في ذلك الوقاية والعلاج والرعاية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمراض المعدية الأخرى، وكذلك الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات.

#### ٤ - دعم الأسرة

تشكل أسر المجرمين مصدراً محتملاً للدعم والمساعدة عند عودتهم إلى المجتمع. وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن المجرمين السابقين الذين يحظون بدعم أسري أكبر يحققون أداءً أفضل من حيث الحصول على عمل والاستقرار فيه مقارنةً بمن يحظون بدعم أقل أو لا يحظون بأي دعم على الإطلاق.<sup>(٧٠)</sup> غير أنه ينبغي الاعتراف بأن من الخصائص المشتركة للمجرمين افتقارهم إلى الدعم الأسري. ويكتسي التحدي الذي يمثله غياب الدعم الأسري أهمية خاصة بين السجينات المفرج عنهن، اللواتي غالباً ما يعانين من الوصم أكثر من الرجال، وذلك لدرجة أنهن قد لا يمكنهن من العودة إلى أسرهن ومجتمعهن.

ويمكن تصميم برامج مختلفة للعمل مع الأسر. وعلى النحو المبين آنفًا، ينبغي أن تبدأ التدخلات بينما لا يزال السجناء قيد الاحتياز، ويمكن اتخاذ تدابير لإعداد الأسرة للفترة الانتقالية المقبلة. ففي الولايات المتحدة، يتضمن برنامج "الضوء الأخضر" لإعادة الإدماج الأسري أنشطة يشارك فيها السجناء مع أسرهم بسبب الدور الحاسم الذي قد تضطلع به الأسرة في تجربة المجرم في العودة إلى المجتمع. ويركز البرنامج على استكشاف السبل التي يمكن بها لأفراد الأسرة دعم الشخص العائد إلى البيت، وعلى مساعدته على استئصال القضايا الأسرية وحلها إذا أمكن.<sup>(٧١)</sup> ووضعت منظمات أخرى موارد لأسر المجرمين السابقين لمساعدتهم في عملية إعادة الإدماج.<sup>(٧٢)</sup>

وبالنسبة للمجرمين ذوي المسؤولية الأبوية، قد يكون جمع شملهم مع أطفالهم ورعايتهم أمراً ينطوي على تحديات. وعادةً ما يعاني الأطفال الذين ينفصلون عن والدهم أو الوصي عليهم بسبب السجن من مستوى ضيق معين، خاصة إذا كان الوالد أو الوصي هو مقدم الرعاية الوحيد أو الأساسي. وقد يعاني الأطفال أيضاً من صعوبات في الحفاظ على العلاقات مع والديهم السجينين بسبب جوانب المسافة والتكميل والصادمة والوصم المرتبطة بأشكال مختلفة من الزيارات والوضع الجنائي للوالدين. ومع ذلك، هناك أدلة تجريبية واضحة على أن الحفاظ على البيئة الأسرية والعلاقات الأسرية، عندما لا يضر ذلك بسلامة الطفل ورفاهه، يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ليس فقط بالنسبة للطفل (الحد من تدخل الدولة، وزيادة التكيف الإيجابي، وما إلى ذلك)، ولكن أيضاً بالنسبة للوالدين (الحد من معاودة الإجرام، وزيادة فرص العمل، وما إلى ذلك).

Graffam and others, *Attitudes of Employers, Corrective Services Workers, Employment Support Workers, and Prisoners*, p. 4<sup>(٧٠)</sup>.

M. Bobbitt and M. Nelson, "The front line: building programs that recognize families' role in reentry", *Issues in Brief* (New York, Vera Institute of Justice, September 2004), p. 3<sup>(٧١)</sup>. Canadian Families and Corrections Network, "Time's up: a reintegration toolkit for families" (2008)<sup>(٧٢)</sup>.

### برنامج عودة السجناء

برنامج عودة السجناء التابع لمؤسسة Community Mediation Maryland للوساطة المجتمعية عبارة عن حل مبتكر يسعى إلى مساعدة المجرمين في التغلب على صعوبات العودة إلى ديارهم من خلال إتاحة الفرصة للمجرمين لإجراء محادثات مع الأسرة والأفراد الداعمين الآخرين، بشكل فردي وبنصيحة من مدرب وسيط، حتى يتمكنوا من معالجة أخطاء الماضي، وإصلاح العلاقات، ووضع خطط للمستقبل ...

وتفقد جلسات الوساطة في المجتمع المحلي في الوقت والمكان المناسبين للمشاركين... وبفضل جهود الوسطاء في بناء التفاهم، يفهم المشاركون أنفسهم وبعضهم بعضاً على نحو أفضل. ويدعم الوساطة المشاركين عن طريق عملية لتطور الأفكار ينظر المشاركون من خلالها في مجموعة من الخيارات، وتأتي كل الأفكار والحلول من المشاركين. ومع تقدم المشاركين نحو التوافق بشأن بعض الحلول، يطرح الوساطة أسئلة لمساعدتهم في وضع تفاصيل لخططهم ...

وتتوفر الوساطة للسجناء وغيرهم من الأفراد الداعمين فرصة لإجراء مناقشات ذات معنى، مما يضع الأساس لعودة أكثر واقعية إلى ديارهم.

المصدر: L. Charkoudian and others, "The role of family and pro-social relationships in reducing recidivism", *Corrections Today* (August/September 2012), pp. 94–97

### جيم- برامج الإفراج المبكر

يمثل العفو بشكليه العام والخاص آلية تُستخدم للإفراج عن المخالفين قبل انتهاء مدة عقوبتهم. فالعفو العام، الذي يشير إلى الإفراج بعد إلغاء الإدانة أو الحكم، هو شكل من أشكال الإفراج غير المشروط؛ وهو عادةً ما يكون في شكل مكرمة يمنحها رئيس الدولة. أما العفو الخاص، الذي يأمر به أيضاً رئيس الدولة، فهو يقدم موعد الإفراج عن مجرم أو فئة من المجرمين. بيد أن مدلول هذين المصطلحين غير ثابت بحيث إن "العفو العام" و"العفو الخاص" كثيراً ما يستخدمان كمتاردين.<sup>(٧٣)</sup> وقد وضعت بعض البلدان برامج إفراج مبكر واسعة النطاق، وقد يشمل بعضها المثاث إن لم يكن الآلاف من السجناء الذين يُفرج عنهم في وقت واحد. وتؤدي برامج الإفراج عن المجرمين على نطاق واسع هذه إلى ظهور تحديات كبيرة في مجال إعادة الإدماج، بما في ذلك لدى المجتمعات المحلية التي يعود إليها المجرمون. ويقاد يكون من المستحبيل تقديم خدمات مساعدة فعالة في مجال العودة على هذا النطاق الواسع.

ويشير الإفراج المشروط إلى الإفراج عن مجرم من مؤسسة بشروط تحدّد قبل الإفراج، وتظل سارية المفعول، ما لم يتم تغييرها، إلى أن تنتهي مدة الحكم الكاملة. ويمكن أن يكون الإفراج إلزامياً عندما يلي فترة زمنية دنيا، أو عندما تقتضي نسبة ثابتة من العقوبة، أو قد يكون تقديرياً عندما يلزم اتخاذ قرار بإطلاق سراح السجين بشروط (أي الإفراج المشروط).<sup>(٧٤)</sup> وفي بعض البلدان، يوجد نظام مختلط يرتكز كلا الاحتمالين.

والإفراج المشروط التقديري هو إفراج مشروط تمنحه سلطة مخولة لإصدار قرارات الإفراج المشروط، وعادةً ما يخضع لشروط (التزامات) إفراج قياسية و/أو خاصة. وتحدد الشروط القياسية بموجب القانون أو اللوائح التنظيمية، وتنطبق على جميع المجرمين المفرج عنهم في نطاق ولاية قضائية معينة. ويقصد بالشروط الخاصة أن

<sup>(٧٣)</sup> في كندا، قد يشير "العفو العام" إلى عملية "محو" السجل الجنائي للمجرمين بعد فترة طويلة من السلوك الملزم بالقانون؛ وقد يعزز ذلك إعادة إدماج المجرمين في الأجل الطويل ويتهمها.

<sup>(٧٤)</sup> انظر *Handbook of Basic Principles and Promising Practices on Alternatives to Imprisonment, Criminal Justice* .Handbook Series (United Nations publication, Sales No. E.07.XI.2), p. 49

تعالج الحالات أو عوامل الخطر المرتبطة بمخاطر معاودة فرادي المجرمين للإجرام، وقد تشمل المشاركة في برامج العلاج أو التنمية الشخصية أو إعادة التأهيل.

ومن الواضح أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد ما إذا كان المجرم سيتيم فترة الإفراج المشروط بنجاح، والأهم من ذلك، ما إذا كان سينجح في إعادة الاندماج في المجتمع. وللعوامل الفردية وطبيعة ومدى ضلوع الشخص في الجريمة أهميتها، ومما له الأهمية ذاتها توافر برامج وخدمات العلاج وإعادة التأهيل وغير ذلك من برامج خدمات الدعم. ومن الأمور ذات الصلة أيضاً العوامل المتعلقة بالإشراف على المجرمين المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً، بما في ذلك سياسات الإشراف وإجراءاته وأسلوبه، وطبيعة الشروط المفروضة، والطريقة التي تُنفذ بها هذه الشروط.<sup>(٧٥)</sup>

وفي بعض الأحيان، تقطع محاولات المجرم لإعادة الاندماج في المجتمع، إما بسبب ارتكاب جريمة جديدة أو لانتهاء شروط الإفراج عنه. ويؤدي ذلك إلى تعليق الإفراج عن المجرم أو استدعائه إلى السجن أو إلغاء ترخيص الإفراج المشروط عنه. وفي العديد من البلدان، يبدو أن هناك زيادة في نسبة المجرمين الذين لا يكملون فترة الإشراف بعد الإفراج عنهم على نحو مشروط ومبكر من الاحتياز. ولا يعود هذا القدر من الفشل بالضرورة إلى تزايد معدلات معاودة الإجرام في أوساط المجرمين المستفيدين من الإفراج المشروط؛ بل قد يُعزى إلى الإنفاذ الصارم لشروط الإفراج الأخرى من جانب المشرفين.<sup>(٧٦)</sup> وفي الواقع، فإن عودة نسبة كبيرة من المخالفين العائدين إلى المؤسسات مردّها انتهاكات لشروط الإفراج المشروط فحسب وليس ارتكاب جريمة جديدة؛ ومن ذلك، على سبيل المثال، التغيب عن جلسات العلاج أو خرق حظر التجول أو انتهاك مناطق الحظر/الاستبعاد.<sup>(٧٧)</sup>

## ١ - قرارات الإفراج التقديرية

في حين تختلف طبيعة السلطات المخولة لها إصدار الإفراج المشروط ودورها وصلاحياتها ووظائفها من بلد إلى آخر، فإن دورها الأساسي هو البت فيما إذا كان ينبغي منح الإفراج المشروط أو رفضه. وفي بعض الحالات، توضع مبادئ توجيهية صارمة لاتخاذ مثل هذه القرارات (على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية المتعلقة بمدة العقوبة المقضية، وخطورة الجريمة ومخاطر معاودة الإجرام). وفي حالات أخرى، تستند قرارات الإفراج المشروط إلى نتائج تقييمات المخاطر التي تهدف إلى تقييم خطر معاودة الإجرام الذي يمثله المجرم تقييماً منهجاً ومستمراً. وفي بعض الولايات القضائية، كما هو الحال في إثيوبيا، فإن سلطة إصدار الإفراج المشروط تكون عبارة عن سياسي يتصرف بناءً على توصيات إدارة السجن أو هيئة استشارية أنشئت لهذا الغرض.

## ٢ - المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات الإفراج

في معظم الولايات القضائية الوطنية، تتولى إدارة السجون أو الوكالة المجتمعية التي ستتولى الإشراف إعداد المعلومات لتراجعها سلطة منح الإفراج المشروط. وقد يكون نطاق هذه المعلومات وجودتها محدودتين للغاية بسبب غياب نظام ملائم لإدارة ملفات السجناء. وتتطلب قرارات الإفراج السليمة النظر في معلومات سليمة استناداً إلى نتائج تقييم فردي لمخاطر السجين واحتياجاته وأهليته للاستفادة من برنامج الإفراج المبكر.

<sup>(٧٥)</sup> انظر Dandurand and others, *Conditional Release Violations, Suspensions and Revocations*, pp. 6–8

N. Padfield, ed., *Who to Release? Parole, Fairness and Criminal Justice* (Portland, Oregon, Willan Publishing,<sup>(٧٦)</sup> 2007).

J. W. Stickels, "A study of probation revocations for technical violations in Hays County, Texas, USA"<sup>(٧٧)</sup>. *Probation Journal*, vol. 54, No. 1 (2007), pp. 52–61

ويُستند إلى معيارين عاميين لدى اتخاذ قرارات الإفراج، وهما السلامة العامة والتقدم المحرز في إعادة تأهيل المجرم:

(أ) السلامة العامة: "هل يمكن إدارة المجرم بأمان في المجتمع في إطار مجموعة ظروف ملائمة؟" يكون هذا المفهوم صريحاً في جميع العرائض، بصفته مبدأً في صنع قرار الإفراج المشروط، وفي تحديد الشروط التي ستفرض؛

(ب) إعادة التأهيل/إعادة الإدماج: "هل ستكون الموارد المطلوبة متاحة للمجرم عندما يُخرج عنه في المجتمع المحلي؟" ولا يفوق ذلك أهمية إلا مفهوم السلامة العامة. وينصب التركيز هنا بشكل عام على جانب الاحتياجات.<sup>(٧٨)</sup>

وفي حين يصعب تقييم الاستعداد الفعلي للإفراج، كثيراً ما تستند قرارات الإفراج المشروط جزئياً إلى ما إذا كان المجرم قد شارك في برامج مصممة لمعالجة بعض من عوامل الخطر المتعلقة به أو غيرها من التحديات وما إذا كانت خطة الإفراج عن المجرم واقعية. وعلى المستوى الإقليمي، على سبيل المثال، تشرط قواعد مجلس أوروبا للإفراج تحت المراقبة أن يُجرى تقييم للمجرمين يتضمن دراسة منهجية وشاملة للحالة الفردية، بما في ذلك المخاطر والعوامل الإيجابية والاحتياجات والتدخلات الالازمة لتلبية تلك الاحتياجات واستجابة المجرمين للتدخلات. ومن حيث المبدأ، تشدد القواعد على أن التقييم عبارة عن عملية مستمرة وأنه ينبغي استعراض دقته وأهميته بشكل دوري.<sup>(٧٩)</sup>

### -٣- مشاركة المجرمين والضحايا في قرارات الإفراج

وفقاً لقواعد مجلس أوروبا للإفراج تحت المراقبة، لا يجب أن يكون المجرمون على علم بعملية التقييم ونتائجها فحسب، بل يجب أيضاً السماح لهم، حيثما أمكن، ب تقديم مساهمة فعالة فيه بوسائل منها إيلاء الاعتبار الواجب لوجهات نظرهم وطموحاتهم الشخصية، إلى جانب مواطن قوتهم الشخصية ومسؤوليتهم في تجنب المزيد من الجرائم.<sup>(٨٠)</sup>

بيد أنه في الممارسة العملية، يختلف نطاق مشاركة المجرمين في قرارات الإفراج عنهم اختلافاً كبيراً. ففي بعض البلدان، قد لا يكون المجرم على علم بأنه يجري النظر في الإفراج المبكر عنه، ولا تتاح له فرصة تقديم طلب بهذا الشأن. وفي بلدان أخرى، يشارك المجرمون في جلسات الإفراج المشروط. ففي أستراليا (كونتالاند)، على سبيل المثال، يمكن للمجرم تقديم طلب ليتمثل هو أو وكيل نيابة عنه. وفي المملكة المتحدة (إنكلترا وويلز)، تُخذل القرارات المتعلقة بالإفراج المشروط وإعادة الإفراج عقب الإلغاء على الورق أساساً. ويمكن للمجرم أن يقدم بيانات خطية (بمساعدة ممثله القانوني عموماً)، ولكنه لا يكون حاضراً في جلسة الاستماع. ويمكن للجنة الإفراج المشروط أن تختار مشاركة المجرم (تقوم بذلك دائمًا في قضايا الأحداث)، ويمكن للمجرمين أن يطلبوا جلسة استماع شفوية يحضرون فيها. وعندما يشارك المجرمون، يكون لهم في الغالب تمثيل قانوني في الجلسة.

وفي بعض الولايات القضائية، تستطيع السلطة المخولة منح الإفراج المشروط أيضاً النظر في الطلبات المقدمة من ضحايا الجريمة (أو من يمثلهم)، ويمكن إخبار الضحايا بالقرار وبالإفراج المتوقع عن المجرم.

.Dandurand and others, *Conditional Release Violations, Suspensions and Revocations*, p. 16<sup>(٧٨)</sup>

<sup>(٧٩)</sup> انظر القاعدتين ٦٩ و ٧٠ من قواعد الإفراج المشروط.

<sup>(٨٠)</sup> انظر القاعدتين ٦٦ و ٦٩ من قواعد الإفراج المشروط.

## دال- الإشراف على المجرمين ودور المجتمع المحلي

### ١- الإشراف على المجرمين

يكتسي الإشراف على المجرمين بعد الإفراج عنهم أهمية في المساعدة في نجاح عودتهم إلى المجتمع وإعادة إدماجهم فيه.<sup>(٨١)</sup> بيد أن الإشراف يتعدى مجرد مراقبة امتحان المجرم للشروط المرتبطة بإطلاق سراحه. فالإشراف ينطوي على إدارة المخاطر التي يشكلها المجرم، واكتساب و/أو تنظيم الموارد لتلبية احتياجات المجرم، وإقامة وصون علاقة إنسانية مع المجرم تولد الثقة ضمن الحدود الالائمة. ويشمل الإشراف أيضاً أعمال المراقبة والتدريس والدعم وتعزيز السلوك الإيجابي وإنفاذ العقوب على السلوك السلبي. أما من الجانب المهني، فإنه يشمل في جوهره دعم إعادة إدماج المجرم في المجتمع دون أن يُغفل قطعاً الخطر المتمثل في إمكانية معاودته الإجرام.<sup>(٨٢)</sup>

#### (أ) نماذج الإشراف على المجرمين

تشمل نماذج الإشراف على المجرمين نماذج قائمة على المخاطر وأخرى قائمة على الاحتياجات. وتعمل الاستراتيجيات القائمة على المخاطر على أساس أن بعض المجرمين يشكلون خطراً ويجب رصدهم ومراقبتهم بشكل وثيق. وتركز استراتيجيات الإشراف القائمة على الاحتياجات على احتياجات المجرمين المرضية للجريمة وتدعم مشاركتهم في برامج العلاج المناسبة.<sup>(٨٣)</sup>

وكثيراً ما يواجه ضباط الإفراج المشروط صعوبة في تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في مساعدة المجرمين على إعادة الاندماج في المجتمع بنجاح وحماية المجتمع من الأفراد الذين ينطون على مخاطر. ويعود ذلك جزئياً إلى التوتر بين الوظائف الرئيسية لدورهم كمسارفين، الذي يجمع بين جانب المساعدة وضبط الأمن.<sup>(٨٤)</sup> ومن المرجح أن يكون "الأسلوب الإشرافي" للمشرفين على الإفراج المشروط، بما في ذلك كيفية تحديدتهم لدورهم على أساس التفاعل المتبادل بين المراقبة والمساعدة، ذا تأثير على جودة الإشراف وربما على النجاح في إعادة إدماج المجرم في المجتمع.<sup>(٨٥)</sup>

ولا يُعد النهج القائم على المراقبة بدون عنصر العلاج وتنمية المهارات استراتيجية تدخل فعالة.<sup>(٨٦)</sup> لذلك، من المهم أن يكون الإشراف مصحوباً بفرص العلاج للمجرمين، ولا سيما علاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات مرتبطة بتعاطي المخدرات. ومن المهم أيضاً الالتزام بنهج مجتمعي للإشراف تُقام بموجب الشراكات بين الشرطة ومقدمي الخدمات العامة وأعضاء المجتمع المحلي والمدافعين عن الضحايا والمجرمين وأسرهم. وتهدف هذه الشراكات إلى إدارة مخاطر المجرمين وزيادة احتمال نجاحهم في الإشراف على الإفراج المشروط من خلال عملية المراقبة غير الرسمية.

H. L. Chung, C. A. Schubert and E. P. Mulvey, "An empirical portrait of community reentry among serious<sup>(٨١)</sup>.juvenile offenders in two metropolitan cities", *Criminal Justice and Behavior*, vol. 34, No. 11 (2007), pp. 1402-1426

.Dandurand and others, *Conditional Release Violations, Suspensions and Revocations*<sup>(٨٢)</sup>.

S. Maruna and T. LeBel, "Revisiting ex-prisoner re-entry: a buzzword in search of a narrative", in *Reform<sup>(٨٣)</sup> and Punishment: The Future of Sentencing*, S. Rex and M. Tonry, eds. (Cullompton, Devon, Willan Publishing, 2002), .pp. 158-180

R. P. Seiter, "Prisoner reentry and the role of parole officers", *Federal Probation*, vol. 66, No. 3 (2002), pp. 50-54;<sup>(٨٤)</sup> and R. P. Seiter and A. D. West, "Supervision styles in probation and parole: an analysis of activities", *Journal of Offender Rehabilitation*, vol. 38, No. 2 (2003), pp. 57-75

J. F. Quinn and L. A. Gould, "The prioritization of treatment among Texas parole officers", *The Prison Journal*,<sup>(٨٥)</sup> .vol. 83, No. 3 (2003), pp. 323-336 .Griffiths, Dandurand and Murdoch, *The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention*, p. 18<sup>(٨٦)</sup>

ويجب أن تستند عملية الإشراف على المجرم إلى فهم قائم على "الكف عن الإجرام". ويشير ذلك إلى العمر والنضج، وإلى الروابط أو الصلات الاجتماعية، وإلى الهويات الشخصية المتغيرة. وكثيراً ما يقال إن الكف عن الإجرام ليس حدثاً بل عملية. فهو عملية فردية نظراً لارتباطه بالجوانب الذاتية ومسائل الهوية. ولذلك يجب أن يركز الإشراف على تطوير دوافع المجرمين وقدراتهم على التغيير. ويمكن للإشراف، المستند إلى تقييم كاف لاحتياجات المجرم ودوافعه وحالته ونهج سليم لإدارة الحالات، أن يكون آلية فعالة لتعزيز الكف عن الإجرام لدى المجرمين السابقين.

### (ب) الإفراج المشروط

يطبق كل نظام للإفراج المشروط بعض الشروط على الإفراج عن السجناء قبل انتهاء مدة العقوبة، بغض النظر عما إذا كانوا سيخضعون للإشراف فعلياً بعد الإفراج عنهم. وتكون بعض تلك الشروط عند حدتها الأدنى في بعض الأحيان. ومع ذلك، تُفرض على المجرم في العديد من الحالات شروط قياسية (إلزامية) وشروط خاصة. وفي بعض الحالات، تحظى سلطة الإفراج المشروط بسلطة تقديرية كبيرة فيما يخص تحديد مثل هذه الشروط الخاصة.<sup>(٨٧)</sup>

**وتحدد الشروط القياسية للإفراج في معظم الأحيان في التشريعات أو اللوائح التي تحكم الإفراج المشروط، وعادة ما تشمل ما يلي:**

- (أ) الاتصال الأولي بالمشيرف؛
- (ب) التواصل المستمر مع مشيرف الإفراج المشروط؛
- (ج) إخطار مسؤول الإفراج المشروط بأي تغيير يطرأ على ظروف المعيشة أو العمل؛
- (د) القيود المفروضة على السفر؛
- (هـ) أن يكون المجرم "حسن السلوك" و/أو يحترم القانون في جميع الأوقات.<sup>(٨٨)</sup>

وإضافة إلى الشروط القياسية المذكورة أعلاه، يمكن فرض شروط خاصة للإفراج لتقديم استجابة أكثر تحديداً للمخاطر التي قد يشكلها المجرم على المجتمع، أو استجابة أكثر تفصيلاً لاحتياجاته في مجال إعادة إدماجه في المجتمع. وتنقسم هذه الشروط عادةً إلى فئتين: (أ) الشروط المتعلقة بشكل مباشر وصريح بنمط إجرام المجرم؛ و(ب) الشروط التي تمكن المشرفين من الحصول على معلومات يمكن التحقق منها حول المجرم.

وتشمل الأمثلة على الشروط الميسّرة للإشراف على المجرم مطالبة المجرمين بالخضوع إلى تحليل البول أو المراقبة الإلكترونية أو الإبلاغ الدوري للشرطة. ويُشجع صانعو القرار، من خلال استخدام الشروط الخاصة، على تكييف شروط الإفراج حسب التحديات التي يطرحها المجرم. كما يجب أن يرتبط استخدام الشروط الخاصة بدرجة المخاطر التي يشكلها المجرم. فعلى سبيل المثال، قد تتضمن الشروط المتعلقة بالنمط الإجرامي للمجرم شروطاً مختلفة، مثل شروط:

- (أ) تجنب بعض المناطق الجغرافية؛
- (ب) الامتناع عن استخدام المسكرات و/أو المخدّرات؛

.Dandurand and others, *Conditional Release Violations, Suspensions and Revocations*, pp. 18 and 19<sup>(٨٧)</sup>

<sup>(٨٨)</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

- (ج) عدم الاقتراب من أشخاص معينين أو التواصل معهم؛
- (د) الإقامة في مكان معين؛
- (ه) البقاء على اتصال بمنقطع أو شخص آخر بشكل دوري؛
- (و) المشاركة في برنامج علاج معين؛
- (ز) الانصياع لحظر للتجول؛
- (ح) الحصول على المشورة النفسية والمشاركة في الرعاية أو العلاج الموصى بهما (بما في ذلك إكمال برنامج علاجي)؛
- (ط) معالجة المشكلات المتعلقة بإدمان الكحول وأو المخدرات وأو الجنس وأو المقامرة وأو المذيبات، وكذلك المشكلات المتعلقة بإدارة الغضب وأو الديون وأو السلوك الإجرامي، في مركز محدد؛
- (ي) عدم العمل أو المشاركة في أنشطة منظمة مع أشخاص دون سن معينة وأو عدم الإقامة في نفس الأسرة المعيشية لأطفال في عمر محدد.

#### (ج) الامتثال وإنفاذ شروط الإفراج

تمثل النسبة المرتفعة من الجرميين المُفرج عنهم بشروط الذين ينتهيون الشروط المرتبطة بالإفراج المبكر مشكلة خطيرة في العديد من الولايات القضائية. ييد أنه لا يوجد دليل قاطع يثبت أن عدم الامتثال للشروط التقنية ينبع عن احتمال انحراف الجنائي في مزيد من السلوك الإجرامي أو أن إعادة الجرميين المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً إلى السجن تمنعهم فعلاً من التورط في مزيد من السلوك الإجرامي.<sup>(٨٩)</sup> فإذا كان إلغاء الإفراج المشروط لا يساعد على الحد من العودة إلى الإجرام، فمن المهم إعادة النظر في استخدامه وفي الاعتماد المتزايد على مثل هذا النهج المكلف. ويمكن للتعليق أن يكون مغطلاً للغاية فيما يتعلق بعمليّة إعادة إدماج المجرم؛ وينبغي أيضاً أن تؤخذ تكاليف السجن بعين الاعتبار. وقترح في بعض الأحيان اعتماد نهج أكثر استراتيجية، يستند إلى المحاولات المنهجية لتعزيز احتمال نجاح الإشراف مع استخدام الانتهاكات كفرص للتعامل مع الجرميين وإعادة توجيه سلوكهم.<sup>(٩٠)</sup> ومن أجل تحقيق ذلك، من الضروري في كثير من الأحيان تنفيذ عقوبات وسيطة على الانتهاكات التقنية لشروط الإفراج. ففي الولايات المتحدة، استحدث عدد من الولايات عقوبات وسيطة على الانتهاكات التقنية لشروط الإفراج. وتنطوي هذه العقوبات على جانب احتجازي وأخر علاجي، ولكنها لا تتطوّي على العودة إلى السجن.

وتذكر قواعد مجلس أوروبا للإفراج تحت المراقبة المارسين بالحاجة إلى ضمان إمام الجرميين التام بما هو مطلوب منهم، وبواجبات موظفي المراقبة ومسؤولياتهم، وعواقب عدم الامتثال. وينبغي لأن تعتمد مراقبة المجرم على احتمال فرض عقوبات على عدم الامتثال فقط؛ بل يجب أن تشمل تعاونه النشط أيضاً. وفي حالة عدم الامتثال، يجب أن تراعي الاستجابة ظروف عدم الامتثال مراعاة كاملة.<sup>(٩١)</sup>

N. Padfield and S. Maruna, “The revolving door at the prison gate: exploring the dramatic increase in recalls to prison”, *Criminology and Criminal Justice*, vol. 6, No. 3 (2006), pp. 329–352

P. Burke, A. Gelb and J. Horowitz, “When offenders break the rules: smart responses to parole and probation violations”, *Public Safety Policy Brief*, No. 3, November 2007 (Washington, D.C., Pew Center on the States, 2007)

<sup>(٩١)</sup> انظر القواعد ٨٥ إلى ٨٧ من قواعد الإفراج تحت المراقبة.

#### (د) برامج الإشراف المكثف

يخضع المجرمون الم موضوعون تحت المراقبة في إطار برنامج إشراف مكثف للمراقبة عن كثب، مع وجود متطلبات تتعلق بعقد اجتماعات متكررة وجهًا لوجه مع موظفي مراقبة السلوك وحظر للتجول ومراقبة الاتصالات من قبل الشرطة، والخضوع لاختبارات عشوائية متكررة فيما يخص تعاطي الكحول أو المخدرات وكذلك المراقبة الإلكترونية في بعض الحالات. وتشير أبحاث إلى أنه ضمن مجتمع المجرمين ومعاودي الإجرام بشكل عام، فإن المجرمين شديدي الخطورة هم، على وجه الخصوص، من يستفيدون على الأرجح من التدخلات المؤسسية والمجمعة المكثفة.<sup>(٩٢)</sup> ففي كندا، على سبيل المثال، خلص تقييم لتطبيق ممارسات الإشراف المكثف على المجرمين الشديدي الخطورة إلى أن مجموعة الإشراف المكثف سجلت معدلات أدنى من حيث العودة إلى السجن بسبب إلغاء الإفراج المشروط.<sup>(٩٣)</sup> ويختلف الأمر بالنسبة للمجرمين الذين لا يشكلون خطراً كبيراً، والذين قد تؤدي برامج العلاج المكثف في الواقع إلى زيادة معدلات عودتهم للإجرام.<sup>(٩٤)</sup>

وُستخدم المراقبة الساتلية بالنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) للمجرمين الذين يتسمون بأعلى درجة من الخطورة كجزء من سلسلة عقوبات متدرجة أو كشرط خاص تفرضه سلطة الإفراج. وُستخدم المراقبة بالنظام العالمي لتحديد المواقع لفرض حظر التجول وإنشاء مناطق محظورة/مقيدة وتقييم حركة المجرم في المجتمع ومراقبتها.<sup>(٩٥)</sup> وتبعاً لنوع تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد الموضع المستخدمة، يمكن مراقبة المجرم بشكل آني تقريباً. وقد تتيح هذه الأداة الفعالة، بالرغم من تعقيداتها وتكلفتها، ممارسة رقابة مشددة على المجرمين الشديدي الخطورة في بعض الولايات القضائية مع السماح لهم بالاندماج من جديد في المجتمع.<sup>(٩٦)</sup>

#### (ه) المراقبة الإلكترونية

تُستخدم المراقبة الإلكترونية كعنصر من عناصر الإشراف المكثف في بعض الولايات القضائية. ولم يخلص تحليل تجبيعي للدراسات التي تُعنى بتأثير المراقبة الإلكترونية على السلوك الإجرامي للمجرمين ذوي درجة الخطورة التي تتراوح ما بين المتوسطة والشديدة إلى أي دليل قاطع يوضح فعالية المراقبة الإلكترونية في الحد من معاودة الإجرام أو في زيادة الفعالية مقارنة ببرامج التحويل الأخرى. وأشار التحليل إلى أن المراقبة الإلكترونية تطبق بفعالية أكبر عند استخدامها بالاقتران بتدخلات علاجية ثبتت فعاليتها.<sup>(٩٧)</sup> وتخضع تقييم أجراء "برنامج موارد التعلم" في كندا عن بعض الأفكار الجديرة بالاهتمام. فقد أتاح البرنامج للمجرمين الم موضوعين تحت المراقبة الإلكترونية سبل الحصول على الاستشارة الفردية والجماعية وتنمية مهاراتهم. ولوحظ أن معدلات العودة للإجرام لدى المجرمين الشديدي الخطورة الذين خضعوا للمراقبة الإلكترونية والعلاج المكثف كانت أدنى من مثيلاتها لدى المجرمين الشديدي الخطورة الذين لم يخضعوا لهما. وتكمّن أهمية هذا التقييم في أنه أثبت فعالية خدمات إعادة التأهيل المكثفة للمجرمين الشديدي الخطورة التي تشتمل على مزيج من الإشراف والعلاج.

D. A. Andrews and J. Bonta, *The Psychology of Criminal Conduct*, 3rd ed. (Cincinnati, Ohio, Anderson, 2003); and M. A. Paparozzi and P. Gendreau, "An intensive supervision program that worked: service delivery, professional orientation, and organizational supportiveness", *The Prison Journal*, vol. 85, No. 4 (2005), pp. 445-466

R. Serin, B. Young and S. Briggs, "Intensive supervision practices: a preliminary examination", Research Brief<sup>(٩٢)</sup> Paparozzi and Gendreau, "An intensive supervision No. B-31 (Ottawa, Correctional Service of Canada, 2003) program that worked"<sup>(٩٣)</sup>

P. Gendreau, *A Review of the Learning Resources Program*, John Howard Society of Newfoundland (Ottawa,<sup>(٩٤)</sup> .Solicitor General of Canada, 1996)

International Association of Chiefs of Police, "Tracking sex offenders with electronic monitoring technology:<sup>(٩٥)</sup> .implications and practical uses for law enforcement" (Alexandria, Virginia, 2008)

M. Nellis, "Understanding the electronic monitoring of offenders in Europe: expansion, regulation and prospects", *Crime, Law and Social Change*, vol. 62, No. 4 (2014), pp. 489-510; and H. Graham and G. McIvor, *Scottish and International Review of the Uses of Electronic Monitoring*, Report No. 8/2015 (Stirling, University of Stirling, Scottish Centre for Crime and Justice Research, 2015)

M. Renzema and E. Mayo-Wilson, "Can electronic monitoring reduce crime for moderate to high-risk offenders?",<sup>(٩٧)</sup> *Journal of Experimental Criminology*, vol. 1, No. 2 (2005), pp. 215-237

## -٢ دور المجتمع المحلي

قد يكون من الخطأ مع ذلك توجيه برامج إعادة إدماج في المجتمع بحيث تركز تركيزاً مفرطاً على إدارة عوامل خطورة الجرميين والاستجابة لاحتياجاتهم. فعند القيام بذلك، يُغفل بعض الأحيان الدور الأساسي للمجتمعات المحلية في عملية إعادة إدماج. كما يجب أن ترتكز برامج إعادة إدماج على الهدف الرئيسي المتمثل في بناء علاقات تقوم على دعم المجرم ومراقبته اجتماعياً.

### مشاركة المجتمع المحلي

أصبحت مشاركة الجماعات المحلية عنصراً أساسياً من عناصر منع الجريمة في جميع أنواع الشراكات التي تشمل البلديات وأجهزة الشرطة والمدارس ودوائر الصحة والخدمات الاجتماعية والقطاع الخاص.

المصدر: M. Shaw, "Communities in action for crime prevention", background paper prepared for the Sixth Annual Colloquium of the International Centre for the Prevention of Crime, Canberra, 14 and 15 September 2006

وفي حين أن المنظمات المجتمعية تؤدي دوراً رئيسياً في دعم إعادة إدماج المجرمين بنجاح في المجتمع، توجد حاجة لاستراتيجيات محددة لحشد وإدارة اهتمام المجتمع المحلي ومشاركته. فالمجتمعات المحلية لا تستجيب دائماً لفكرة المبادرات المجتمعية لاستقبال المجرميين السابقين ودعمهم، ولا سيما في البلدان التي تكون فيها الموارد المخصصة لمجموع السكان محدودة أصلاً وحيث تكون سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية ضعيفة. وكثيراً ما يتخاذل السكان موقفاً عقابياً لا يساعد على وضع برامج إصلاحية مجتمعية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد في ضمان إبقاء هذه القضية ضمن جدول الأعمال السياسي وأن تدعوا إلى التغيير. وهناك بعض البرامج، لا سيما تلك التي توفر للمجرميين الفرصة لأداء خدمات مجتمعية أو للتطوع لفائدة المجتمع، التي يمكن أن تكون بذاتها ناجحة كبيرة في إعادة تأهيل فئات معينة من المجرمين وتوعية الجمهور. ييد أن هذه البرامج تكاد تكون غير قابلة للعمل دون دعم المجتمع المحلي، إذ يعتمد نجاحها في الغالب على المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع.

إضافة إلى ذلك، كثيراً ما يخضع مستوى مشاركة المجتمع أيضاً لدرجة انفتاح نظام العدالة الجنائية وشفافيته. ذلك أن من المرجح أن يكون نظام العدالة الجنائية الملزם بمعايير عالية من الشفافية والمساءلة والنزاهة والانفتاح أكثر انفتاحاً على أشكال مختلفة من المشاركة المجتمعية. أما المنظمات القمعية ف تكون أقل استعداداً بكثير لإفساح المجال للمشاركة المجتمعية، بل ولأي نوع من المشاركة المؤثرة للمجتمع المدني.

وقد أقامت بعض السلطات القضائية شراكات مع دوائر الخدمات المجتمعية لتشكيل ائتلاف لمزودي الخدمات من أجل تسييق الخدمات الشاملة في مجال إعادة إدماج.<sup>(٩٨)</sup> ففي كندا، على سبيل المثال، تستحدث خدمات وبرامج مجتمعية للمجرميين المُخرج عنهم بشرط في العديد من المجتمعات السكان الأصليين. وتتجسد هذه البرامج ثقافة السكان الأصليين وروحانيتهم التقليديتين وهي تكون متعددة عادةً في مُثُل العدالة التصالحية والمجتمعية.<sup>(٩٩)</sup>

J. Roman and others, "Impact and cost-benefit analysis of the Maryland Reentry Partnership Initiative" (Washington, D.C., Urban Institute, Justice Policy Center, 2007) انظر، على سبيل المثال،<sup>(٩٨)</sup>  
 .Griffiths, Dandurand and Murdoch, *The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention*, p. 32<sup>(٩٩)</sup>

## فيجي

تستخدم دائرة الإصلاحات في فيجي التوسيم كوسيلة لتسويق عملها وترويجه. فقد واءمت "مشروع الشريط الأصفر" في سنغافورة من أجل تغيير العقليات العامة وتشجيع الحوار وبناء العلاقات. واستناداً إلى مبادئ الوعي والقبول والعمل (العمل المجتمعي)، فهي تستهدف المدارس والقرى والمستوطنات والمناطق الحضرية وشبه الحضرية والأحياء والكنائس والقطاع الخاص. كما تستعين بجميع أشكال الوسائل لبث رسالتها التي مقادها أن كل مجرم يحتاج إلى فرصة ثانية.

المصدر: Naivalurua, "Community social reintegration: the Fiji approach", in *Survey of United Nations and Other Best Practices in the Treatment of Prisoners in the Criminal Justice System*, K. Aromaa and T. Viljanen, eds., HEUNI Publication Series, No. 65 (Helsinki, European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations, 2010), p. 42

## الهند

في ولاية أوريسا في الهند، أتيحت الفرصة لنزلاء سجن "بيجو باتتاييك" المفتوح للمشاركة في أعمال إنسانية مهمة تمثلت في توزيع مواد إغاثة على قرى غمرتها الفيضانات. ويمكن لهذا النوع من المشاركة المجتمعية أن يساعد المجتمعات المحلية على الإقرار بإمكانية النجاح في إعادة الإدماج، خاصة وأنها قد تعتبر السجناء أطرافاً معنية بالمجتمع ومستعدة للمشاركة فيه بطرق إيجابية.

### (أ) الاستعانة بالتطوعيين

تُعد الاستعانة بالتطوعيين طريقة فعالة لإشراك المجتمع المحلي وتوفير الدعم الذي تشتد حاجة المجرمين إليه. وتشدد قواعد طوكيو على أهمية دور المتطوعين، لا سيما عند تدريبهم والإشراف عليهم بشكل صحيح،<sup>(١٠٠)</sup> وعلى أهمية دعم عملهم بمختلف الطرق العملية.

#### قواعد طوكيو: القواعد ١-١٩ إلى ٣-١٩

##### ١٩- المتطوعون

١-١٩ يختار المتطوعون بدقة باللغة ويعينون استناداً إلى قدرتهم على القيام بالأعمال المراد تنفيذها واهتمامهم بها. ويزودون بالتدريب الملائم على المسؤوليات المحددة التي سيضطلعون بها، وتاح لهم إمكانية الحصول على الدعم والإرشاد من السلطة المختصة وفرق التشاور معها.

٢-١٩ ينبغي للتطوعيين أن يشجعوا الجناء وأسرهم على إقامة روابط مفيدة مع المجتمع، وعلى توسيع نطاق اتصالاتهم، وذلك بإسداء المشورة إليهم وبغير ذلك من أشكال المساعدة الملائمة، وفقاً لقدرتهم ولاحتياجات الجناء.

٣-١٩ يؤمن على المتطوعين في تنفيذهم لمهامهم ضد الحوادث والإصابات والمسؤولية العامة. وترتديهم قيمة النفقات المأذون بها التي يت肯دونها في قيامهم بعملهم. وينبغي أن ينالوا عرفان الجمهور لقاء الخدمات التي يقدمونها لخير المجتمع.

<sup>(١٠٠)</sup> في هذا الصدد، من المهم الالتزام بالبدأ القائل بعدم مشاركة المتطوعين أو غيرهم من أفراد المجتمع مطلقاً في مهام تأدية  
أو إنفاذية، بما في ذلك القرار النهائي بشأن ما إذا كان المجرم لم يتغى بالشروط التي حدتها المحكمة (انظر التعليق على القاعدة  
١٩ في تعليق على قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للنماذج غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) (ST/CSDHA/22).

وفي اليابان، يساعد موظفو مراقبة السلوك المتطوعون نظراءهم المهنيين في عملية إعادة الإدماج في المجتمع استناداً إلى الحالات التي يحيطها إليهم كبير موظفي مراقبة السلوك. وتمثل الأنشطة الرئيسية للمساعدة في إعادة التأهيل في: (أ) الإشراف على المجرمين الخاضعين للمراقبة والمُفرج عنهم إفراجاً مشروطاً ومساعدتهم؛ (ب) إجراء تحقيقات تتعلق ببيئة التي سيعيش فيها السجين السابق عند الإفراج عنه؛ (ج) إجراء تقييم أولي للأفراد الذين قد يستفيدون من العفو في نهاية المطاف. أما في كينيا، فيؤدي المتطوعون المجتمعيون دوراً مهماً في مراقبة سلوك المجرمين والإشراف على رعايتهم اللاحقة ومد يد المساعدة لهم في المناطق النائية من البلد.

#### (ب) دوائر الدعم والمساءلة

تشكل دائرة الدعم والمساءلة شكلاً من أشكال برنامج إعادة الإدماج في المجتمع المحلي يسعى إلى الحد من خطر عودة مرتكبي الجرائم الجنسية إلى الإجرام لدى عودتهم إلى المجتمع المحلي دون إشراف بعد قضاء مدة عقوبتهن. وتهدف الدائرة، التي تتخد من المجتمع الديني مركزاً لها، إلى تعزيز السلامة العامة من خلال العمل بالتعاون مع الشرطة وجماعات الأحياء والضحايا والمهنيين المعنيين بالعلاج.

وقد ارتئي هذا النوع من البرامج أصلاً في كندا كوسيلة لسد الفجوة في الخدمات التي تركتها سياسة الحكومة فيما يتعلق بالأفراد الذين قضوا مدة عقوبتهن بالكامل في السجن وأُخرج عنهم عند انتهاء تلك المدة. وقد أُخرج عن هؤلاء الأفراد دون عملية رسمية للرعاية اللاحقة وبدون أي مساعدة أو إشراف. وقد أطلق البرنامج بدافع الضرورة للعمل مع الأفراد المفرج عنهم الذين ارتكبوا جرائم خطيرة (كثير منهم كانوا مرتكبي جرائم جنسية لم يتلقوا العلاج) والذين كان من المرجح أن تؤدي عودتهم إلى المجتمع إلى ازعاج عام وجذب اهتمام إعلامي كبير.

ويقدم البرنامج مثلاً جيداً على المشاركة المجتمعية والشراكات الناجحة بين المجتمع ونظام القضاء. ويجري اختيار المتطوعين المشاركون في البرنامج من المجتمع بعناية، كما يتلقون تدريباً مهنياً ودعاً مناسباً. ويُبرم اتفاق بين العضو الأساسي (المجرم) وما يصل إلى سبعة متطوعين في إطار الدائرة. وتكون المشاركة طوعية من كلا الجانبين. بيد أن الاتفاق يصبح، بمجرد إبرامه، خارطة الطريق فيما يخص الدعم والمساءلة للذين يمكن لجميع المشاركون توقيعهما. وتشير الدائرة "المهنية" الخارجية إلى الدعم والتوجيه والتدخلات التي يقدمها المشاركون المدربون مهنياً وممثلو أجهزة إنفاذ القانون الرسمية أو إدارات السجون.<sup>(١٠)</sup>

#### (ج) العدالة التصالحية

يمكن لبرامج العدالة التصالحية المجتمعية بناء رأس المال الاجتماعي وجعل المجتمع أكثر تقبلاً لدعم إعادة إدماج المجرمين وأكثر مشاركةً فيها. ويوفر تطبيق إطار العدالة التصالحية على إعادة إدماج المجرمين فرصة لوضع معالم البرامج ليس من حيث التدخلات الفردية فحسب، بل أيضاً من حيث مساعدة المجتمعات على تهيئتها على الصمود وحشد إمكاناتها وبناء كفاءتها الجماعية لممارسة الرقابة الاجتماعية غير الرسمية على المجرمين وإنفاذ قيمها الخاصة. ويمكن للمجتمع ألا يكون مصدراً للدعم الاجتماعي غير الرسمي فحسب، بل أيضاً مصدراً للرقابة الاجتماعية غير الرسمية. ذلك أن لديه الموارد الضرورية لتعزيز الالتزام وإعادة الإدماج: "ترتजـز الأهمية المعطاة للعلاقات الاجتماعية في العمليات التصالحية وفي سياق إعادة إدماج على مفهوم المجتمع باعتباره شبكات متراقبة

من العلاقات بين المواطنين والجماعات المجتمعية حيث يملك الطرفان مجتمعين الأدوات والموارد التي يمكن تعبيتها لتعزيز الالئتمام وإعادة الادماج.”<sup>(١٠٢)</sup>

#### (د) المجتمعات المحلية المعرضة للخطر

يعاني الكثير من المجتمعات الفقيرة والمحرومة من معدل جريمة أعلى بكثير من المجتمعات الأخرى، وكذلك من نسبة أكبر بكثير من الأشخاص المسجونين والمُفرج عنهم كل عام. كما أن عدد السجناء العائدین غير موزع بالتساوي داخل المدن أو المناطق. ولذلك فإن نسبة كبيرة من السجناء تعود إلى مجتمعات محرومة وضعيفة، وهو ما يضع تحديات خاصة أمام المجرمين والمجتمع على السواء. وقد تكون بعض المجتمعات أو عناصر معينة من المجتمع معرضة للخطر بشكل خاص، وهو ما يجب إيلاؤه عناية خاصة. وتسمح طريقة وضع مخططات العودة المشار إليها أعلاه (في الفصل الثالث، القسم ألف) للموظفين العموميين بالتعاون مع المجتمعات المحلية لتحديد موقع استقرار المجرمين بعد الإفراج عنهم، وذلك من أجل تخفيف أي تأثير محتمل على تلك القطاعات والمساعدة في التخطيط لاستقادة المجرم من الخدمات.

---

G. Bazemore and C. Erbe, “Operationalizing the community variable in offender reintegration: theory and practice for developing intervention social capital”, *Youth Violence and Juvenile Justice*, vol. 1, No. 3 (2003), p. 254

## سادساً-

### العقوبات غير الاحتجازية

يشكل السجن، بالنسبة للعديد من المجرمين، طريقة بائسة لتشجيعهم على الكف عن الإجرام ومنع معاودته. ويمكن اللجوء إلى العقوبات غير الاحتجازية لتجنب الآثار الضارة للسجن على المجرمين والسامح لهم بأداء عقوبتهم في المجتمع بدلاً من ذلك، مع الخضوع للإشراف اللازم. ويعزز اللجوء إلى بدائل السجن في الحالات المناسبة قدرة المجرمين على الاختيار من بين بدائل مختلفة، وتغيير حياتهم، والمشاركة بنشاط في جبر الضرر الذي تسببوا فيه، والمساهمة في المجتمع. وقد يحضر المجرمون أيضاً خدماتٍ وبرامج علاجية مجتمعية يمكن أن تساعدهم على التصدي لمسائل الإدمان أو الصحة العقلية.

وعلى خلاف السجن، تسعى العقوبات غير الاحتجازية إلى إقامة علاقات بين المجرمين وأفراد المجتمع حيثما أمكن ذلك. وهي تهدف إلى تقوية تلك العلاقات بدلاً من قطعها، استناداً إلى الأساس المنطقي القائل إن المجرمين الذين لهم ارتباطات قوية بمجتمعاتهم ويهتمون بالناس المحيطين بهم يقل احتمال عودتهم إلى الإجرام. ويتيح للمُعيلين إمكانية الاستمرار في ذلك بوسائل منها البقاء كعاملين بأجر أو المساهمة بطريقة أخرى في مجتمعهم. وفي الحالات المناسبة، تُسهل العقوبات غير الاحتجازية بذلك السلامة المجتمعية والمساءلة وإدماج المجرمين بنجاح في المجتمع.

ولم تثبت التدابير غير الاحتجازية فعاليتها في منع معاودة الإجرام فحسب، إذ إنها أيضاً أقل تكلفة من اعتماد البرامج القائمة على السجن. ومن هذا المنظور، فإن اللجوء باستمرار إلى بدائل السجن يمكن أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف السجن وتحقيق الاكتظاظ في السجون.

وإضافة إلى العقوبات غير الاحتجازية، تستحق برامج الاستعاضة عن القضاء هي أيضاً بعض الاهتمام. وبالنسبة لبعض المجرمين، لا تكون العقوبة الجنائية الرسمية ضرورية ولا مفيدة لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع ومنع معاودة الإجرام. وفي الحالات المناسبة، يمكن اللجوء إلى تدخلات أخرى أكثر فعالية وأقل وصمة في المجتمع، بما في ذلك برامج التحويل التي "تعيد توجيهه" المجرمين من إجراءات العدالة الجنائية إلى تدخلات أخرى أكثر ملاءمة. وتستند برامج التحويل إلى السلطة التقديرية لمسؤولي العدالة الجنائية، مثل الشرطة والنیابة العامة، لإحالة المجرمين إلى البرامج المناسبة كبديل عن إجراءات العدالة الجنائية. ويمكن في الظروف الملائمة، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على المجرمين الشباب أو المجرمين الذين يعانون من أمراض نفسية أو اضطرابات مرتبطة بتعاطي المخدرات، لبرامج التحويل أن تضمن حصول المجرمين على التدخلات أو العلاج الأكثر ملاءمة وفعالية مع تجنب الخضوع غير الضروري لإجراءات العدالة الجنائية الرسمية.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن بدائل السجن، انظر *Handbook of Basic Principles and Promising Practices on Alternatives to Imprisonment* (كتيب المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة بشأن بدائل الحبس) (٢٠٠٧)، الصادر عن المكتب المعنى بالمخدرات والجريمة

### استراتيجيات لتعزيز المساءلة في أوساط المجرمين

- التركيز على جبر الأذى المُلحق بالضحية
- توفير إجراءات تتيح تقديم تعويضات للمجتمع
- توفير إجراءات لفهم أكبر لكيفية تأثير الجرم على الآخرين
- توفير طريقة مجدية للمجرم لكي يتحمل المسؤولية عن عمله
- تشجيع الاعتذار أو التعبير عن الندم
- إشراك الضحية (أو الضحايا) والمجتمع في وضع تدابير المساءلة

### عناصر تحمل المسؤولية من جانب المجرم

- الاعتراف بالضرر الناجم
- فهم الضرر من وجهة نظر الشخص الآخر
- الاعتراف بوجود خيار آنذاك
- اتخاذ خطوات لتقديم التعويض عن الجرم (الاعتذار، جبر الضرر)
- اتخاذ إجراءات لإحداث تغييرات في حياة المرء بحيث لا تُرجح عودته إلى الإجرام مرة أخرى

المصدر: United States, Department of Justice, Office of Justice Programs, Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention, *Guide for Implementing the Balanced and Restorative Justice Model* (Washington, D.C., 1998) على الرابط [www.ojjdp.gov/pubs/implementing/contents.html](http://www.ojjdp.gov/pubs/implementing/contents.html)

## ألف- المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة

يشكل الترويج للتدابير البديلة غير الاحتجازية في قواعد طوكيو الأساسية لسياسة عدالة جنائية اختزالية تتجنب اللجوء غير الضروري إلى السجن، وتشجع على زيادة المشاركة المجتمعية في معاملة المجرمين، وتعزز شعور المجرمين بالمسؤولية تجاه المجتمع. ومن هذا المنطلق، تشكل الدعوة إلى إتاحة مجموعة واسعة من التدابير غير الاحتجازية جزءاً من الهدف الأوسع المتمثل في "ترشيد سياسات العدالة الجنائية ... مع مراعاة حقوق الإنسان ومقتضيات العدالة الاجتماعية واحتياجات إعادة تأهيل الجاني" (القاعدة ٥-١). وفي الوقت نفسه، تقر قواعد طوكيو بأن تطبيق التدابير غير الاحتجازية يجب أن يستند إلى "إقامة توازن صحيح بين حقوق الجاني وحقوق المجنى عليه، واهتمام المجتمع بالأمن العام ومنع الجريمة" (القاعدة ٤-١). (تردد مناقشة للمعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالتدابير غير الاحتجازية فيما يخص قئات معينة من المجرمين في الفصل السابع أدناه).

قواعد طوكيو ٣-٢ و ٥-٢ و ٦-١٧ و ١-١٧

## -٢ نطاق التدابير غير الاحتجازية

...

٢-٢ - بغية توفير مزيد من المرونة بما يتسق مع طبيعة الجرم ومدى خطورته، وشخصية الجاني وخلفيته، ومتضيئات حماية المجتمع، لا جناب استخدام عقوبة السجن بلا داع، ينبغي أن يوفر نظام العدالة الجنائية طائفة عريضة من التدابير غير الاحتجازية، بدءاً من التدابير السابقة للمحاكمة حتى التدابير اللاحقة لإصدار الحكم ...

...

٥-٢ - يُنظر في التعامل مع الجناة في إطار المجتمع، تجنبًا قدر الإمكان للجوء إلى الإجراءات الرسمية أو المحاكمة أمام محكمة، وفقاً للضمانات القانونية وحكم القانون.

٦-٢ - ينبغي استخدام التدابير غير الاحتجازية وفقاً للمبدأ الذي يتضي بأدنى حد من التدخل.

...

## -١٧ مشاركة الجمهور

١-١٧ - ينبغي تشجيع المشاركة من جانب الجمهور باعتبارها مورداً رئيسياً وواحداً من أهم عوامل تحسين الروابط بين الجناة الخاضعين للتداير غير الاحتجازية من ناحية والأسرة والمجتمع المحلي من ناحية أخرى. وينبغي أن تكون هذه المشاركة مكملة لجهود القائمين على إدارة شؤون العدالة الجنائية.

٢-١٧ - ينبغي النظر إلى المشاركة من جانب الجمهور على أنها فرصة لمساهمة أفراد المجتمع المحلي في حماية مجتمعهم.

## باء- سياسات إصدار الأحكام وتقارير التحقيقات الاجتماعية

### -١ سياسات إصدار الأحكام

يخضع القرار بشأن اللجوء إلى السجن أو الجزاءات غير الاحتجازية إلى قانون العقوبات، ويستند، من الناحية المثالية، إلى سياسة صريحة وواضحة بشأن إصدار الأحكام. وفي بعض البلدان، لا تتعدي سياسات إصدار الأحكام إعادة التأكيد على مبادئ الإنصاف والتناسب والإقرار بأهمية النظر في الظروف المشددة أو المخففة المحتملة في تحديد الحكم. ويُشار في بعض الأحيان إلى إعادة تأهيل المجرمين وحماية المجتمع المحلي كأهداف رسمية، لكن دون تحديد كيفية تحقيق هذه الأهداف في غالب الأحيان. ولا يُعرف دائمًا اعترافاً كاملاً بالحاجة إلى إضفاء الطابع الفردي على العقوبة لا من أجل مراعاة خطورة الجرم ودرجة مسؤولية المجرم فحسب، وإنما أيضاً الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة، وكذلك خصائص المجرم واحتياجاته. وأخيراً، هناك حالات كثيرة لا تتعرض فيها سياسات إصدار الأحكام للكيفية والتوفيق الدقيقين للجوء إلى الأحكام غير الاحتجازية كوسيلة لإعادة تأهيل المجرمين.

وتتوفر المعايير والقواعد الدولية، مثل قواعد طوكيو، إطاراً عاماً ينبغي أن تصاغ وتسنّ، عند الاقتضاء، ضمنه سياسة وطنية لإصدار العقوبات. ومع ذلك، تقع على عاتق السلطات الوطنية مسؤولية صياغة هذه السياسات وتنفيذها للحيلولة دون اللجوء المفرط إلى السجن. ويجب أن تضمن هذه السياسات أن تجسد ممارسات إصدار الأحكام الاستخدام الأمثل لمجموعة العقوبات المحتملة المنصوص عليها في قوانين العقوبات، وتسهل إعادة تأهيل المجرمين

وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتساهم في السلامة العامة. ويلزم أحياناً أيضاً أن تعالج سياسات إصدار الأحكام كيفية تأثير ممارسات إصدار الأحكام والعوامل النظامية القائمة على جماعات معينة. فعلى سبيل المثال، أنشئت في أستراليا وكندا ونيوزيلندا محاكم إصدار الأحكام على السكان الأصليين (يشار إليها أحياناً في كندا باسم "محاكم الأمم الأولى") لمعالجة مسألة ارتفاع نسبة السكان الأصليين في السجون وتيسير اللجوء إلى الأحكام المجتمعية والصالحية.<sup>(١٠٣)</sup>

للاطلاع علىزيد من المعلومات عن كيفية الحد من نطاق السجن ووضع سياسات منصفة في مجال إصدار الأحكام، انظر دليل بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الانتظاظ في السجون (٢٠١٢)، الذي نشره المكتب بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

## ٢- أنواع العقوبات غير الاحتجازية

يمكن استخدام مجموعة واسعة من العقوبات أو الأحكام الجنائية الأخرى بخلاف السجن لمحاسبة المجرمين على جرائمهم، مع الإسهام المباشر في إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويطلب العديد من الجزاءات غير الاحتجازية التالية، لكن ليس جميعها، هيكلأً إدارياً لاستخدامها كأحكام بديلة واقعية للسجن:

- (أ) العقوبات الشفوية مثل التحذيرات والتوبيخيات والإذارات;
- (ب) العقوبات الاقتصادية والجزاءات النقدية كالغرامات والغرامات اليومية;
- (ج) الأوامر برد الحق إلى المجنى عليه أو تعويضه;
- (د) الأوامر بتأدية خدمات للمجتمع المحلي؛
- (ه) الأوامر بمصادرة الأموال أو نزع الملكية؛
- (و) العقوبات التي تمس حالة الفرد القانونية ويحرم المجرم بموجبها من حقوق معينة في المجتمع؛
- (ز) إطلاق السراح تحت المراقبة والإشراف القضائي؛
- (ح) إخلاء سبيل المشروط؛
- (ط) الأحكام الموقوف تنفيذها أو المؤجلة، حيث يصدر الحكم بالسجن ولكن يوقف تنفيذه لفترة من الزمن بشرط تحديده المحكمة؛
- (ي) الإحالات إلى مركز متول، وهو مرفق يقضي فيه المجرم يومه ليعود إلى المنزل في المساء؛
- (ك) الإقامة الجبرية؛
- (ل) أي شكل آخر من أشكال المعاملة غير الإيداع في مؤسسة احتجازية؛
- (م) أي مجموعة من التدابير المدرجة أعلاه.<sup>(١٠٤)</sup>

E. Marchetti, "Delivering justice in indigenous sentencing courts: what this means for judicial officers, elders, community representatives, and indigenous court workers", *Law and Policy*, vol. 36, No. 4 (2014) , pp. 341-369  
 (١٠٣) للاطلاع على التعريف وعلى شروح أكثر تفصيلاً، انظر كتيب المبادئ الأساسية والممارسات الواحدة بشأن بداخل الحبس (Handbook of Basic Principles and Promising Practices on Alternatives to Imprisonment, Criminal Justice Handbook Series) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.XI.2).

### ٣- التقييمات قبل إصدار الحكم

من أجل تحديد ما إذا كانت حالة محددة تتماشى مع العقوبات المجتمعية، يلزم إجراء تقييم للظروف التي ارتكبت فيها الجريمة، وكذلك لاحتياجات المجرم ونمط مخاطره ومدى تقبله للتدخلات العلاجية. وينبغي للمحاكم، كي تنظر في فرض عقوبات بديلة، أن توجد تحت تصرفها معلومات عن هذه العقوبات والبرامج، وكذلك عن فرادى الجرميين وظروفهم. ويمكن لدائرة مراقبة السلوك أو أي دائرة أخرى مماثلة تسهيل هذه العملية، وذلك مثلاً من خلال العروض الشفوية أو تقديم تقرير تقييمات اجتماعية (أو تقرير سابق لإصدار الحكم) إلى المحكمة.

وتشير قواعد طوكيو صراحة إلى قيمة تقارير التقييمات الاجتماعية<sup>(١٠٥)</sup> والتي ينبغي لها: وصف خلفية الجرميين وأي ظروف تتعلق بحياتهم لفهم سبب ارتكابهم الجريمة؛ وتحديد نقاط القوة وعوامل الخطورة الكامنة لديهم؛ وت تقديم توصيات حول التدخلات المحتملة في البيئات الاحتجازية أو غير الاحتجازية. وعندما يُوصى بعقوبة مجتمعية، يُتوقع أن يتضمن التقرير معلومات عن الكيفية التي يرجح أن يتکيف بها المجرم في المجتمع ويتمثل لأي شروط أو قيود قد تنظر فيها المحكمة.

#### عينة محتويات تقرير ما قبل إصدار الحكم أو تقرير التقييمات الاجتماعية

- مصادر المعلومات المستخدمة في التقرير
- المعلومات الشخصية الخاصة بال مجرم
- التاريخ الشخصي للمجرم
- معلومات حول أسرة المجرم ( خاصة بالنسبة للأطفال )
- تفاصيل حول التهمة الجنائية الحالية
- معلومات حول ظروف الجريمة والتاريخ الإجرامي للمجرم وأقرانه ومدى ضلوعه في الجريمة
- الموقف العام للمجرم ودوافعه و موقفه فيما يتعلق بالجريمة والضحية (أو الضحايا)
- معلومات حول الصحة البدنية والعقلية
- المدرسة و/أو تاريخ التوظيف، بما في ذلك التسجيل بالمدارس أو الوظيفة المُمارسة حالياً
- الضرر المُسبب للضحية (أو الضحايا)
- احتمال وجود اضطرابات بسبب تعاطي المخدرات أو الكحول
- توصية بشأن الحكم والأسس المنطقية له

<sup>(١٠٥)</sup>القاعدة ١-٧ من قواعد طوكيو: "متى تيسر إمكانية الاستعانة بتقارير تتضمن تقييمات اجتماعية، جاز للهيئة القضائية أن تستعين بتقرير يده موظف أو جهاز مختص ومفوض. وينبغي أن يتضمن هذا التقرير معلومات عن الخلفية الاجتماعية للجاني تتصل بنمطه الشخصي في الإجرام والجرائم الراهنة. وينبغي أن يتضمن أيضاً معلومات وتوصيات ذات صلة بإجراءات إصدار الحكم. كذلك ينبغي أن يتسم التقرير بالواقعية والموضوعية وعدم التحييز وأن تكون الآراء المعبر عنها فيه واضحة التحديد."

## جيم - مراقبة السلوك والخدمة المجتمعية

توصف مراقبة السلوك بأنها "مورد غير مستغل" لتسهيل إعادة إدماج المجرمين في المجتمع.<sup>(١٠٦)</sup> وقد ارتبطت الوظيفة التاريخية لمراقبة السلوك في العديد من الولايات القضائية بشكل يكاد يكون حصرياً بالرفاه. ذلك أن وضع المجرم "تحت المراقبة" يعني فقط أن دائرة اجتماعية ستولي اهتماماً خاصاً لرفاه المجرم واحتياجاته الأخرى. وبينما لا يزال هذا هو الحال في العديد من البلدان، فقد تحولت دائرة مراقبة السلوك في بلدان أخرى إلى وكالة مسؤولة في المقام الأول عن ضمان امتثال المجرمين لأوامر المحكمة، بما في ذلك الأوامر بشأن ما يجب أو لا يجب على المجرمين فعله للبقاء في المجتمع بدلاً من السجن.

وفي حين أن الوضع تحت المراقبة والإشراف المجتمعي تحت رعاية السلطة القضائية لا يُعرفان في قواعد طوكيو، يأتي ذكر كل من "الإدماج الاجتماعي للمجرمين" و"سلامة المجتمع" في سياق المبادئ الأساسية للوضع تحت المراقبة ضمن قواعد مجلس أوروبا للإفراج تحت المراقبة، كما يُعرف مصطلح "الوضع تحت المراقبة" على أنه "يتعلق بالتنفيذ في المجتمع المحلي للجزاءات والتدابير المحددة في القانون والمفروضة على المجرم. ويشمل الوضع تحت المراقبة مجموعة من الأنشطة والتدخلات التي تشمل الإشراف والإرشاد والمساعدة بهدف إدماج المجرم في المجتمع، وكذلك المساهمة في سلامة المجتمع".<sup>(١٠٧)</sup>

وأياً كان نموذج الوضع تحت المراقبة في ولاية قضائية معينة، فإنه لا يكاد يكون خياراً ناجعاً فيما يتعلق بالحكم الصادر دون أن يكون لدى دائرة المراقبة بنية تحتية مناسبة. ويجب أن تكون دائرة المراقبة قادرة على تنفيذ أمر المحكمة بالوضع تحت المراقبة من خلال توفير دعمها والإشراف على الشروط التي تفرضها المحكمة. وقد يشمل ذلك تنفيذ جزاءات وتدابير مجتمعية أخرى مثل رد الاعتبار للضحية والأحكام الموقوفة والمؤجلة تنفيذها بشرط، بل وأوامر الخدمة المجتمعية والإقامة الجبرية. ويجوز للمحاكم أن تُشرك المنظمات المجتمعية في هذه المهمة.

### جمهورية تنزانيا المتحدة

في عام ٢٠٠٨، أُنشئت إدارة مراقبة السلوك والخدمة المجتمعية في وزارة الداخلية بجمهورية تنزانيا المتحدة. وتتمثل أهداف الإدارة فيما يلي:

- القضاء على الانتظام داخل السجون في البلد
- تخفيض تكاليف إدارة السجون في البلد
- حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمجرمين
- منع اختلاط مرتكبي الجرائم البسيطة بال مجرمين الشديدي الخطورة أو معاودي الإجرام
- إشراك المجتمع المحلي في عملية الإشراف على المجرمين وكذلك في عملية إعادة تأهيلهم في المجتمع
- التأكد من الاستفادة المباشرة للمجتمع من العمل الذي يقوم به المجرمون
- تمكين المجرمين من الاستمرار في إعالة أسرهم
- مكافحة وصم الناتج عن عقوبة السجن من خلال توعية الجمهور بقبول المجرمين في إطار البرامج غير الاحتجازية
- إعادة إدماج المجرمين مرة أخرى في المجتمع

D. L. MacKenzie, "Probation: an untapped resource in U.S. corrections", in *Rethinking Corrections: Rehabilitation, Reentry, and Reintegration*, L. Gideon and H.-E. Sung, eds. (Thousand Oaks, California, Sage, 2010), pp. 97-125  
 Council of Europe Probation Rules (<http://www.cep-probation.org/wp-content/uploads/2015/03/CMRec20101E.pdf>), appendix I, part I (Scope, application, definitions and basic principles).<sup>(١٠٨)</sup>

وهناك العديد من وكالات مراقبة السلوك التي تؤدي أيضاً وظائف أخرى ذات صلة بالعدالة الجنائية المجتمعية. فعلى سبيل المثال، قد تتضطلع بمسؤولية الإشراف على المجرمين بعد إطلاق سراحهم من السجن وإدارة بعض المراافق الانقالية وخدمات الرعاية اللاحقة. كما تقوم أيضاً في العديد من البلدان بإدارة أوامر أداء الخدمة المجتمعية. ومن المستصوب الجمع بين مهام إدارة البرامج الإصلاحية المجتمعية وجعلها مسؤولة دائرة واحدة على النحو الذي تشجع عليه قواعد نيلسون مانديلا (الفقرة ٢ من المادة ١٠٨). ففي كينيا، على سبيل المثال، تتولى إدارة خدمات مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة بوزارة الشؤون الداخلية مسؤولية الإشراف على أوامر المحكمة بشأن العقوبات غير الاحتجازية، أي الأوامر المتعلقة بالوضع تحت المراقبة والخدمة المجتمعية. وتشمل المهام الرئيسية الأخرى للإدارة إعداد التقارير (بما في ذلك التقارير في مراحل ما قبل الإفراج بكفالة وما قبل إصدار الحكم وما قبل الإفراج وتقارير الضرر الذي لحق بالضحية)، وإعادة إدماج المجرمين السابقين في المجتمع، والمشاركة في مبادرات منع الجريمة، وتسهيل الأنشطة المتعلق بها مع الضحايا، بما فيها المصالحة.

وفي عام ٢٠١١، أصدر مركز العدالة مجلس حكومات الولايات، وهو منظمة وطنية غير ربحية في الولايات المتحدة، دليلاً لواضعي السياسات بعنوان "دليل الخطوات العشر لإعادة تنظيم الإدارات المعنية بالوضع تحت المراقبة من أجل الحد من معاودة الإجرام"<sup>(١٠٨)</sup> (انظر الإطار أدناه)، يزود الدوائر المعنية بالوضع تحت المراقبة بإرشادات حول كيفية إعادة تنظيم وكالاتهم لتحسين معدلات الامتثال لدى المجرمين الخاضعين للمراقبة. ويمكن من خلال عمليات التقييم المعززة لعوامل الخطر الخاصة بال مجرمين الخاضعين للمراقبة واحتياجاتهم و نقاط قوتهم (العوامل الوقائية) وضع استراتيجيات إشراف فردية بشكل أكثر فعالية فيما يخص كل مجرم خاضع للمراقبة.

### دليل الخطوات العشر لإعادة تنظيم الإدارات المعنية بالوضع تحت المراقبة من أجل الحد من معاودة الإجرام

#### وضع جدول الأعمال من أجل التغيير

**الخطوة ١ -** إشراك الأطراف المعنية الرئيسية وتوجيهها

**الخطوة ٢ -** مراجعة السياسات والممارسات الحالية للإدارات وتقييمها

**الخطوة ٣ -** تحليل التقييم واستحداث آلية للإشراف على التغيير

#### إعادة تصميم سياسات الإدارات وممارساتها

**الخطوة ٤ -** تحسين عمليات تمحيص وتقييم المجرمين الخاضعين للمراقبة

**الخطوة ٥ -** التوفيق بين خطط الإشراف ونتائج التمحيص والتقييم

**الخطوة ٦ -** إعادة وضع استراتيجيات الحواجز والعقاب

**الخطوة ٧ -** تطوير التدريب على الحد من معاودة الإجرام

#### تنفيذ إجراءات لضمان الجودة ومراقبة التقدم

**الخطوة ٨ -** تطوير نظام المسائلة عن العملية والنتائج وتنفيذها

**الخطوة ٩ -** إعادة تنظيم نظام تقييم الموظفين لتعزيز جهود الحد من معاودة الإجرام على مستوى الوкалات

**الخطوة ١٠ -** استعراض التقدم ووضع أهداف للتحسين المستمر

المصدر: Council of State Governments Justice Center, A Ten-Step Guide to Transforming Probation Departments to Reduce Recidivism (New York, 2011)  
[https://knowledgecenter.csg.org/kc/system/files/A\\_Ten-Step\\_Guide\\_to\\_Transforming\\_Probation\\_Departments\\_to\\_Reduce\\_Recidivism.pdf](https://knowledgecenter.csg.org/kc/system/files/A_Ten-Step_Guide_to_Transforming_Probation_Departments_to_Reduce_Recidivism.pdf)

## ١- الشروط المفروضة على الوضع تحت المراقبة

تهدف الشروط المرتبطة بأمر الوضع تحت المراقبة إلى حماية المجتمع والضحية (أو الضحايا) وفي الوقت نفسه مراعاة حقوق المجرم واحتياجاته. ينبغي أن تكون هذه الشروط بسيطة وأن يفهمها المجرم جيداً. ووفقاً لقواعد طوكيو (القادعتان ٤-١٢ و١٢-٢)، ينبغي أن تكون الشروط التي يجب أن يراعيها المجرم عملية ودقيقة وقليلة ما أمكن. وينبغي أن تستهدف بوضوح إضعاف احتمال ارتداد الجنائي إلى السلوك الإجرامي وزيادة فرص اندماجه مجدداً في المجتمع، مع مراعاة احتياجات المجنى عليه. إضافةً إلى ذلك، ينبغي توضيح الشروط للمجرم بوضوح، وقد تعدلها السلطة المختصة وفقاً لما يحرزه الجنائي من تقدم.

## ٢- الإشراف على المجرمين السابقين

يأتي الإشراف على المجرمين في المجتمع في صميم الأمر بالوضع تحت المراقبة، ولكن هناك طرق عديدة لتحديد مكونات الإشراف وفهمها. ووفقاً لقواعد مجلس أوروبا للإفراج تحت المراقبة (الجزء الأول)، يجب أن تهدف وكالات مراقبة السلوك إلى "الحد من معاودة الإجرام من خلال إقامة علاقات إيجابية مع المجرمين من أجل الإشراف عليهم (بما في ذلك ضبطهم عند الضرورة) وتوجيههم ومساعدتهم وتعزيز اندماجهم الناجح". وتقع مسؤولية الإشراف على المجرمين عموماً على عاتق المهنيين، وإن عمدت بعض الدول إلى إشراك متطوعين للقيام بذلك.

### اليابان

في اليابان، يساعد موظفو مراقبة السلوك المتطوعون موظفي المراقبة المهنيين في عملية إعادة التأهيل على أساس الحالات التي يحييها إليهم كبير موظفي مراقبة السلوك. وتمثل أهم أنشطة إعادة التأهيل في: (أ) الإشراف على المجرمين الخاضعين للمراقبة والمُخرج عنهم إفراجاً مشروطاً؛ و(ب) إجراء التحقيقات المتعلقة بالبيئة التي سيعيش فيها السجين بعد الإفراج عنه؛ و(ج) إجراء تقييم أولي للأفراد الذين قد يصدر عفو عنهم.

وفي حين أن موظف المراقبة المهني يكون مشاركاً في الحالة كأخصائي، يعمل موظف المراقبة المتطوع كحارٍ للمجرم، حيث يساعد نيايةً عن المجتمع، ويجوز له أن يستخدم شبكة مجتمعه المحلي لتأمين العمل للمجرمين. كما يقدم موظفو المراقبة المتطوعون تقارير شهرية عن التقدم المحرز إلى مكتب مراقبة السلوك يمكنهم التوصية فيها بإعفاء من مهام الإشراف أو إلغاء المراقبة.

وعادةً ما يعمل موظف المراقبة المتطوع لمدة سنتين مع إمكانية إعادة تعيينه. وينبغي لموظفي المراقبة المتطوعين أن يكونوا أشخاصاً يحظون باحترام كبير ويتحمسون لعملهم ويتمتعون بالاستقرار المالي، إضافةً إلى اتسامهم بالصحة والنشاط. ويحضر المتطوعون خمسة أنواع من الدورات التدريبية، بما في ذلك دورة بشأن التدريب الأساسي الأولى للملتحقين الجدد. كما يوفر ضباط المراقبة المتطوعون معلومات مفيدة للمجرمين حول المجتمع، ويمكنهم المساعدة بحكم موقعهم في المجتمع في تعبئة الموارد الاجتماعية وتنوير نظرة عامة الناس إلى المجرم.

## كينيا

يساعد موظفو مراقبة السلوك المتطوعون، المعروفون أيضاً باسم "ضباط المراقبة المساعدين"، مكاتب مراقبة السلوك في كينيا في عملها. وهم أناس يتسمون بحسن السيرة والتزاهة، ويختارون من داخل المجتمع لدعم عمل موظفي مراقبة السلوك من خلال الأضطلاع بالإشراف الوثيق على المجرمين. كما يُستعان بموظفي المراقبة المساعدين للمساعدة في إعداد تقارير المحاكم في المناطق الحضرية النشطة، من خلال التحقق من المعلومات مثل العناوين والظروف الأخرى للمجرمين على سبيل المثال.

وينبغي أن يرافق الإشراف المجتمعي، لكي يكون فعالاً بالكامل، شكلٌ من أشكال المساعدة أو، على الأقل، إحالاتٌ مناسبةٌ إلى الخدمات المناسبة. ووفقاً لقواعد طوكيو، ينبغي أن "يزود الجناء بالمساعدة النفسية والاجتماعية والمادية وبفرص توسيع روابطهم بمجتمعهم وتيسير عودتهم إلى الانحراف فيه" (القاعدة ٤-١٠)؛ وكذلك "ينبغي تقرير أنساب نوع من الإشراف والعلاج، في إطار التدبير غير الاحتجازى لكل حالة على حدة بما يهدف إلى مساعدة الجاني على معالجة إجرامه. على أن يعاد النظر دورياً في هذا الإشراف والعلاج وأن يعدلا حسب الاقتضاء" (القاعدة ٣-١٠).

ويمكن للإشراف على المجرمين أن يتضمن وكالات عديدة وأن يتباين في شدتها. ويمكن توفير مستويات مختلفة من الإشراف في المجتمع، بما في ذلك الإشراف المنتظم والإشراف المصحوب بالخدمة المجتمعية والإشراف المكثف ومراكز المأوى اليومي والإقامة الجبرية مع المراقبة الإلكترونية ومراكز الرعاية اللاحقة/مراكز العلاج الإيوائية ودور التأهيل. ففي كينيا، على سبيل المثال، تدير إدارة خدمات مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة خمس دور للوضع تحت المراقبة بطاقة استيعاب قوامها نحو ٢٠٠ شخص.<sup>(١٠٩)</sup> وفي الولايات المتحدة، تُستخدم المحاكم المعنية بالعودة لتوفير الإشراف الفعال خلال فترة الوضع تحت المراقبة وكجزء من اتجاه أوسع لإنشاء "محاكم حل المشكلات". فعلى سبيل المثال، تتعامل محكمة المسائلة خلال فترة الوضع تحت المراقبة في سان فرانسيسكو مع الأفراد الذين يخرقون بنود المراقبة الخاصة بهم، وتحتفظ على استفادتهم من خدمات "الرعاية الفردية المكثفة"، المصممة بشكل فردي لخدمة البالغين الذين يعانون من مشاكل صحية واجتماعية معقدة من خلال التعاون بين الوكالات. وينتظر المجرم السابق فرصة أخرى للاستفادة من الخدمات والدعم اللازمين بشدة بدلاً من العودة إلى السجن.

وغالباً ما تُعتبر البرامج التي تقدم شكلًا من أشكال الإشراف المكثف بدائلً مستساغة سياسياً للسجون بسبب تركيزها الكبير على المراقبة. وما يجعل الإشراف "مكثفاً" غير محدد بدقة على الدوام. وبصفة عامة، يخضع المجرمون الم موضوعون تحت المراقبة المعنيون بهذه البرامج للإشراف عن كثب، في ظل وجود متطلبات تتعلق بعقد اجتماعات دورية وجهاً لوجه مع موظفي مراقبتهم، أو حظر تجول محدد أو مراقبة الاتصال بالشرطة أو اعتقالات أو إجراء اختبارات عشوائية متكررة لتعاطي الكحول أو المخدرات، وكذلك المراقبة الإلكترونية في بعض الحالات. وبالرغم من ذلك، لم يتضح بعد ما إذا كانت شدة الإشراف في حد ذاتها تؤثر على نتائج معاودة الإجرام، لا سيما عندما لا يكون الإشراف مصحوباً بأي شكل آخر من أشكال التدخل، مثل التدريب أو المشورة الإداريين والسلوكيين.<sup>(١٠٠)</sup>

وكمبداً عام، من المهم تكييف شدة التدخل مع مستويات درجة خطورة المجرم السابق واحتياجاته ومستوى الاستجابة لديه. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك إجراءات مناسبة للتعامل بصورة عادلة وفعالة مع الجرائم الجديدة وأي انتهاك للشروط التي فرضتها المحكمة. وعادةً ما يؤدي خرق هذه الشروط إلى تعديل أمر الوضع تحت المراقبة

R. Allen, "Alternatives to imprisonment in East Africa: trends and challenges" (London, Penal Reform International, 2012) انظر<sup>(١٠٩)</sup>

R. Moore and others, *Managing Persistent and Serious Offenders in the Community: Intensive Community Programmes in Theory and Practice* (Cullompton, Devon, Willan Publishing, 2006), p. 64<sup>(١٠٠)</sup>

أو إلغائه، وقد يؤدي إلى حبس المجرم السابق. ووفقاً لقواعد طوكيو (القواعد ٢-١٤ إلى ٤-١٤ و٦-٦)؛ ينبغي عدم الشروع في تعديل التدبير غير الاحتياطي أو إلغائه إلا بعد دراسة دقيقة للوقائع؛ وينبغي لا يؤدي إخفاق التدبير غير الاحتياطي تلقائياً إلى فرض تدبير احتياطي؛ ولا ينبغي فرض عقوبة السجن إلا إذا انعدمت البديل الأخرى المناسبة؛ وأخيراً، في حالة تعديل التدبير غير الاحتياطي أو إلغائه ينبغي أن يكون للجاني حق الاستئناف أمام هيئة قضائية أو هيئة أخرى مستقلة مختصة.

#### الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق التعافي الفعال وتنمية الكفاءات

- منح المجرمين الفرصة لاكتساب الكفاءة وممارستها من خلال البرامج والأنشطة الفعلية والتجريبية.
- تصميم البرامج لزيادة التفاعل مع الأقران الإيجابيين أو البالغين من المجتمع المحلي، بدلاً من الاكتفاء بالتفاعل مع مزودي الخدمة.
- دمج التعلم المعرفي وصنع القرار في الأنشطة الفعلية والتجريبية والإنتجاجية.
- عمل المجرمين وتفاعلهم مع الأفراد الملزمين بالقانون في المجتمع.
- تحقيق الاختلاط بين المجرمين وغير المجرمين كلما أمكن من أجل تقادي التوسيم والوصم السلبيين.

### ٣- الحصول على العلاج خلال فترة المراقبة

يتبع أمر الوضع تحت المراقبة، إضافةً إلى إتاحة إمكانية الإشراف الفعلي على المجرمين في المجتمع، بعض الفرنس الحقيقية لتسجيلهم في برامج العلاج والمساعدة المفيدة. وبتحديد أكثر، تنص قواعد طوكيو (القواعد ١٢-٤ و٤-١٢) على أنه ينبغي في الحالات المناسبة وبالتعاون مع المجتمع المحلي ونظم الدعم الاجتماعي، وحسب الاقتضاء، وضع "مخططات مختلفة، كمعالجة الحالات الاجتماعية، والعلاج الجماعي، وبرامج الإقامة في دور علاجية، والعلاج المتخصص لفئات مختلفة من الجناة، وذلك لتلبية احتياجات الجناة بمزيد من الفعالية".

ويمكن للتدخلات التي تركز على تطوير الكفاءات وفرص العمل أن تكمل الإشراف المجتمعي وتتمكن المجرمين من اكتساب مهارات وعادات عمل جديدة. ويمكن تقديم التدريب على المهارات المعرفية وصنع القرار مثلًا من أجل معالجة مسائل محددة تعيق قدرة المجرمين على اتخاذ خيارات معقولة والتحكم في سلوكهم. وقد تركز تدخلات إضافية على تحسين المنطق الأخلاقي وصنع القرار وإدارة الغضب لدى المجرمين من خلال تقييمات تجريبية تسمح لهم بالتعلم من خلال الممارسة.

### ٤- الخدمة المجتمعية

بخلاف الوضع تحت المراقبة، يقضي الأمر بأداء خدمة مجتمعية بأن يقوم الجاني بأعمال بلا أجر لعدد محدد من الساعات أو بأداء مهمة محددة. وينبغي أن ينطوي العمل، كما يوحى اسمه، على أداء خدمة للمجتمع المحلي. ومع تأدية المجرمين للخدمة المجتمعية فإنهم قد يكونون بقصد إعادة بناء بعض من رأس المال الاجتماعي الذي تمس الحاجة إليه. كما أن العقوبة تكون مناسبة بشكل كبير لتمكين المجرمين من استعادة وضعهم في مجتمعهم المحلي وإثبات نيتهم لتعظيم سلوكهم. وفي بعض الحالات، قد يكون ذلك كل ما يلزم كي يندمج المجرم من جديد في مجتمعه.

### أوغندا

ينبغي اتخاذ تدابير لتشجيع وتعزيز نظر المحاكم في الأحكام البديلة، ويمكن لسلطات السجون أن تضطلع بدور في تسهيل هذه العملية، كما يتضح من برنامج معني بأوامر الخدمة المجتمعية في أوغندا. ففي غياب دائرة عاملة فيما يتعلق بالوضع تحت المراقبة، تعاون دائرة السجون في أوغندا مع منظمة غير حكومية لفرز قضايا المتهمين المحبوسين احتياطياً من أجل تحديد الأشخاص قد يكونون مؤهلين لأداء العقوبة من خلال الخدمة المجتمعية ومستعدين للاعتراف بالجرم المرتكب. ثم يقومان بإحالة هذه القضية، كمجموعة، إلى المحاكم لاتخاذ قرار مبكر.

المصدر: United Nations Office on Drugs and Crime, Persisting Challenges and Emerging Strengths: *Findings and Recommendations—Report of the UNODC Prisons Assessment Mission to Uganda*, 2009

## DAL - التحويل والعدالة التصالحية

### ١- برامج التحويل

يمثل التحويل وسيلة للاستجابة للمخالفات الجنائية دون اللجوء إلى عقوبات جنائية. وتحيل هذه الإجراءات المجرم بموافقتها إلى برامج تنفيذية أو توجيهية أو برامج للمساعدة أو الإشراف دون المرور بإجراءات رسمية. وتنطوي بعض هذه البرامج على إجراءات تصالحية كثيرة ما تكون في شكل وساطة بين المجرم والضحية (أو الضحايا) وأفراد المجتمع المحلي.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرامج التحويل في الحد قدر الإمكان من احتكاك المجرمين بإجراءات العدالة الجنائية الرسمية، ومن ثم تجنب آثار الوصم المترتبة على التعامل مع نظام العدالة الجنائية. وقد أفضت المزايا التالية لبرامج التحويل إلى استخدامها على نطاق واسع في العديد من الولايات القضائية:

(أ) البت في أمر المجرم وتلبية احتياجاته وكذلك احتياجات الضحية (أو الضحايا) والمجتمع المحلي بشكل أسرع وأنجع؛

(ب) تقليل عبء عمل أجهزة العدالة، بما يسمح بتخصيص الموارد لبرامج والأنشطة المصممة لفائدة أشد المجرمين خطورة؛

(ج) توفير الفرصة لعائلة المجرم والضحية (أو الضحايا) وعائلة الضحية (أو الضحايا) وكذلك، عند الاقتضاء، سكان المجتمع المحلي للمشاركة في معالجة القضايا ومساعدة المجرم على الاندماج مجدداً في المجتمع.

وتختلف برامج التحويل اختلافاً كبيراً فيما بينها وغالباً ما تصمم لتلبية احتياجات المجرمين وتسوية النزاعات وزيادة مشاركة المواطنين ومعالجة مخاوف المجتمع وتقديم تعويضات للضحايا. وتنطوي بعض هذه التدخلات على طبيعة علاجية وتقدم العلاج أو المداواة أو المشورة السلوكية للأضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات، مع وضع شروط تقييدية في بعض الأحيان.<sup>(١١١)</sup> وهذا هو الحال في كثير من الأحيان بالنسبة للإحالات العلاجية التي تصدرها محاكم

<sup>(١١١)</sup> تجدر الإشارة إلى أن المناقشات بشأن برامج العودة غالباً ما تستثنى المجرمين المحالين إلى مراقب العلاج المجتمعي والذين يجب عليهم أيضاً مواجهة تحديات العودة الخاصة بهم. ولا تختلف غالباً حاجتهم إلى برامج التحويل عن حاجة السجناء السابقين لذلك.

المُخدّرات المتخصصة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتيح برنامج العلاج من تعاطي المُخدّرات البديل عن السجن في بروكلين، نيويورك، للمجرمين المقبوض عليهم بسبب بيع المُخدّرات الذين اعترفوا بارتكاب الجرم الإهالة إلى مرفق علاج إيوائي لمدة تتراوح بين 18 و24 شهراً.<sup>(١١)</sup> ومن الجدير بالذكر أن الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المُخدّرات عبارة عن اضطرابات صحية، وأن العلاج منها ينبغي أن يكون دائمًا طوعيًّا وبموافقة مستنيرة.<sup>(١٢)</sup> وتنطوي التدخلات الأخرى على طبيعة أكثر تصالحية، مما يمنحك فرصـة لجبر الضـرر الناجـم عن سـلوكـه. وتـركـزـ قـائـاتـ أخرىـ منـ برـامـجـ التـحـوـيلـ عـلـىـ تـتـميـةـ الـمـهـارـاتـ الـتـيـ تـهـدـيـ إـلـىـ تـيسـيرـ تـكـيفـ الـجـرمـ (ـمـثـلـ الـمـهـارـاتـ الـحـيـاتـيـةـ وـالـمـهـارـاتـ الـمـهـنيـةـ أوـ الـعـلـيـمـ)ـ أـوـ عـلـىـ توـفـيرـ تـجـربـةـ تـكـوـينـيـةـ قدـ تـحـدـثـ تـغـيـيرـاـ فيـ سـلـوكـ الـجـرمـ (ـمـثـلـ برـامـجـ التـوجـيهـ أوـ الـغـامـرـةـ فيـ الـهـوـاءـ الـطـلـقـ).ـ

ويمكن استخدام عدد من الآليات الإجرائية لخلق فرصـةـ لـخـلـقـ الـحـالـةـ الـمـجـرـمـيـةـ إـلـىـ برـامـجـ التـحـوـيلـ.ـ فـيـ بـعـضـ الـبـلـدـانـ يـسـتـخـدـمـ المـدـعـونـ الـعـامـونـ وـالـقـضـاءـ خـيـارـاتـ "ـوـقـفـ الـإـجـراءـاتـ"ـ أـوـ "ـأـتـاجـيلـ الـإـجـراءـاتـ"ـ أـوـ "ـتـعلـيقـ الـحـكـمـ"ـ لـتـعلـيقـ الـإـجـراءـاتـ الرـسـمـيـةـ مـؤـقاـتـاـ ضـدـ الـجـرمـ الـمـتـهمـ بـارـتكـابـ جـرمـيـةـ.ـ وـعـلـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ،ـ يـمـكـنـ أـنـ تـلـازـمـ شـرـوـطـ مـعـيـنةـ تـداـبـيرـ التـحـوـيلـ.ـ فـإـذـاـ اـمـتـلـ الـمـذـنـبـونـ لـلـشـرـوـطـ بـنـجـاحـ،ـ فـإـنـهـمـ يـعـفـونـ مـنـ الـخـضـوعـ لـمـزـيدـ مـنـ الـإـجـراءـاتـ فيـ إـطـارـ نـظـامـ الـعـدـالـةـ الرـسـمـيـ.ـ أـمـاـ لـمـ يـمـتـلـواـ لـلـشـرـوـطـ،ـ فـتـعـادـ إـقـامـةـ الدـعـوـيـ الـجـنـائـيـةـ الـأـصـلـيـةـ أـوـ يـعـادـ فـتـحـهاـ.

وتتوفر برامج التحويل التي تعتمد على الشرطة فـرـصـةـ لـضـبـاطـ الشـرـطـةـ لـمـارـسـةـ السـلـطـةـ التـقـدـيرـيـةـ واستـحدـاثـ تـدـخـلـاتـ إـبـادـعـيـةـ لـمـنـعـ عـودـةـ الـمـجـرـمـيـنـ إـلـىـ الـإـجـرامـ فيـ الـمـسـتـقـبـلـ.ـ وـيـتـحـيـلـ لـمـوـظـفـيـ إـنـفـاذـ الـقـانـونـ التـعـاملـ معـ الـحـالـاتـ بـسـرـعـةـ وـضـمـانـ مـسـائـلـ الـمـجـرـمـيـنـ عـنـ سـلـوكـهـمـ مـنـ خـلـالـ اـسـتـجـابـاتـ غـيـرـ رـسـمـيـةـ مـثـلـ الإنـذـارـ وـرـدـ الـحـقـ وـالـاعـتـذـارـ وـأـدـاءـ الخـدـمـةـ الـجـمـعـيـةـ.ـ وـيـقـلـ ذـلـكـ مـنـ عـدـ الـجـرـائمـ الـبـسيـطـةـ الـتـيـ تـقـوـضـ نـظـامـ الـعـدـالـةـ الـجـنـائـيـةـ الرـسـمـيـ.ـ كـمـ يـمـكـنـ اـسـتـخـدـمـ التـحـوـيلـ كـوـسـيـلـةـ لـتـشـجـعـ اـتـبـاعـ هـمـجـعـ أـكـثـرـ تـصـالـحـيـةـ عـنـ طـرـيـقـ إـشـراكـ الـأـسـرـ وـالـضـحاـيـاـ وـأـفـرـادـ الـجـمـعـيـةـ يـفـيـ دـعـمـ مـسـائـلـ الـمـجـرـمـ وـتـعـافـيـهـ وـإـعادـةـ إـدـمـاجـهـ.ـ وـيـضـطـلـعـ ضـبـاطـ الـشـرـطـةـ الـعـنـيـونـ مـبـاشـرـةـ بـثـلـاثـةـ أـدـوـارـ مـهـمـةـ عـلـىـ الأـقـلـ فيـ برـامـجـ التـحـوـيلـ قـبـلـ تـوجـيهـ الـتـهـمـ،ـ وـهـيـ:ـ (ـأـ)ـ الـعـملـ كـمـوـظـفـيـ إـحـالـةـ عـنـ طـرـيـقـ فـرـزـ الـحـالـاتـ الـتـيـ يـمـكـنـ إـحـالـتـهـاـ إـلـىـ الـبـرـنـامـجـ؛ـ (ـبـ)ـ تـقـدـيمـ مـعـلـومـاتـ عـنـ مـوـاقـفـ الـمـجـرـمـ وـاحـتـيـاجـاتـهـ وـسـلـوكـهـ وـظـرـوفـهـ الـأـسـرـيـةـ وـالـمـعـيشـيـةـ؛ـ (ـجـ)ـ تـقـدـيمـ الـمـشـوـرـةـ الـمـتـخـصـصـةـ إـلـىـ لـجـنـةـ التـحـوـيلـ وـمـقـدـمـيـ الـخـدـمـاتـ.

وتشكل الشرطة والمدعون العامون في معظم البلدان المصدرين الرئيسيين للإحالات إلى برامج التحويل. ييد أن درجة ما لديهما من سلطة تقديرية فيما يتعلق بملاحقة المجرمين من عدمه تختلف اختلافاً كبيراً من نظام قانوني إلى آخر. ويعتمد نطاق السلطة التقديرية إلى حد كبير على ما إذا كانت هذه القرارات ستستند إلى مبدأ الشرعية (المقاضاة الإلزامية)، وهو ما ينشئ التزاماً على المدعي العام بالمقاضاة، أو مبدأ إتاحة الفرصة الذي يسمح تقليدياً باتخاذ القرار بناءً على حيز من السلطة التقديرية. ولا يفرض مبدأ الشرعية في حد ذاته تحويل القضايا، مثل تلك التي تشمل المجرمين الأحداث. ييد أنه قد يجعل من الصعب إحالة قضية ما إلى برنامج العدالة التصالحية قبل وصولها إلى المحكمة. ووفقاً للقاعدة ٣-٢ من قواعد طوكيو، ينبغي للهيئة القضائية أو غيرها من الهيئات المستقلة المختصة ممارسة صلاحيتها الاستنسابية "في جميع مراحل الدعوى، وذلك بضمان تحمل المسئولية كاملة ووفقاً لحكم القانون وحده".

H.-E. Sung, "From diversion to reentry: recidivism risks among graduates of an alternative to incarceration program", *Criminal Justice Policy Review*, vol. 22, No. 2 (2011), p. 221  
انظر United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "From coercion to cohesion: treating drug dependence through health care, not punishment", discussion paper based on a scientific workshop, Vienna, 28-30 October 2009 .  
www.unodc.org/documents/hiv-aids/publications/Coercion\_Ebook.pdf

## -٢ آليات العدالة التصالحية

تستند العدالة التصالحية إلى المبدأ القائل إن أكثر الاستجابات فعالية للجريمة هي تلك التي تحمل المجرمين المسئولية عن سلوكهم بطرق تعيد إدماجهم في المجتمع بدلاً من زيادة شعورهم بالعزلة والوصم. ويتمثل الهدف في مساعدة المجرمين على فهم عواقب أفعالهم وإصلاح علاقاتهم مع الآخرين في المجتمع، بما في ذلك ضحاياهم.<sup>(١٤)</sup> ويمكن للعدالة التصالحية، من خلال إحاطة المجرمين بالتأثير الكامل لسلوكهم على كل من حولهم، أن تشجع التغيير الحقيقي وال دائم. وفي الوقت نفسه، قد تساعد مشاركة ضحايا الجريمة وأعضاء المجتمع المحلي في تعزيز الروابط فيه وتسهيل تهمة القدرات المجتمعية من أجل مساعدة المجرمين.

ويُعرف تعريف "العملية التصالحية" في المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٢، المرفق)، على أنه "أي عملية يشارك فيها الضحية والجاني، وعند الاقتضاء أي من الأفراد أو أعضاء المجتمع المحلي الآخرين المتضررين من الجريمة، مشاركة نشطة معاً في تسوية المسائل الناشئة عن الجريمة، وذلك، بصفة عامة، بمساعدة من ميسّر". ويجوز أن تتضمن العمليات التصالحية الوساطة، والمصالحة، والتفاوض بين المحامين والقضاء والتشاور بشأن إصدار الأحكام.

ويتناول الجزء الأساسي من المبادئ الأساسية وضع المعايير لاستخدام العدالة التصالحية والتدابير التي ينبغي أن تعتمدها الدول الأعضاء لضمان حماية المشاركين في العمليات التصالحية بضمانات قانونية مناسبة. وبتحديد أكثر، يُذكر في القسمين الثاني والثالث من المبادئ الأساسية أن العمليات التصالحية ينبغي لا تُستخدم إلا عندما تكون هناك أدلة كافية لتوجيه الاتهام إلى الجاني، وعندما تكون هناك موافقة حرة وطوعية من الضحية والجاني، وأنه ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في وضع مبادئ توجيهية ومعايير، بحسب تشريعي عند الاقتضاء، تحكم استخدام برامج العدالة التصالحية.

### المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية:<sup>(١٥)</sup> الفقرات ٩-٦

...

#### ثانياً- استخدام برامج العدالة التصالحية

٦- يمكن استخدام برامج العدالة التصالحية في أي مرحلة من مراحل نظام العدالة الجنائية، رهناً بالقانون الوطني.

٧- ينبغي لا تُستخدم العمليات التصالحية إلا عندما تكون هناك أدلة كافية لتوجيه الاتهام إلى الجاني، وبالموافقة الحرة والطوعية من الضحية والجاني. وينبغي أن يكون بمقدور الضحية والجاني سحب تلك الموافقة في أي وقت أثناء العملية. وينبغي التوصل إلى اتفاقات طوعية وأن لا تتضمن سوى التزامات معقولة ومتاسبة.

<sup>(١٤)</sup> Y. Dandurand, "Alternative approaches to preventing recidivism: restorative justice and the social reintegration of offenders", in *Women and Children as Victims and Offenders: Background, Prevention, Reintegration: Suggestions for Succeeding Generations*, vol. 2, H. Kury, S. and E. Shea, eds. (Zurich, Springer International Publishing, 2016), pp. 283-299

(تابع)

-٨ ينبعـي، في الأحوال العادـية، أن يتفق الضـحـية والـجـانـي عـلـى الـوـقـائـع الـأسـاسـيـة لـلـقضـيـة كـأسـاسـ مـشارـكـتـهـمـاـ فيـ العمـليـةـ التـصالـحـيـةـ. ولاـ يـنـبـغـيـ استـخـداـمـ مـشـارـكـةـ الجـانـيـ كـدـلـيلـ عـلـىـ الـاعـتـرـافـ بـالـذـنبـ فيـ الإـجـرـاءـاتـ القـانـونـيـةـ الـلاـحـقةـ.

-٩ يـنـبـغـيـ أنـ توـضـعـ فيـ الـاعـتـبارـ، لـدىـ إـحـالـةـ الـقضـيـةـ إـلـىـ الـعـمـلـيـةـ التـصالـحـيـةـ وـفـيـ تـسـبـيرـ تـلـكـ الـعـمـلـيـةـ،ـ الفـوارـقـ المـؤـدـيـةـ إـلـىـ اـخـتـالـ تـواـزـنـ الـقـوـىـ،ـ وـكـذـلـكـ الـتـبـيـانـاتـ الـثـقـافـيـةـ بـيـنـ الـأـطـرـافـ.

(١) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/١٢، المرفق.

وقد أثبتت نُهُج العدالة التصالحية نجاحاً كبيراً في الحد من معاودة الإجرام عن طريق مساعدة المجرمين على فهم عواقب تصرفاتهم وتحمل المسؤولية عن سلوكهم. وبتحديد أكثر، فإن تدخل العدالة التصالحية يساعد المجرمين على:

- (أ) تحمل المسؤولية عن سلوكهم الضار بطريقة هادفة؛
- (ب) فهم أسباب سلوكهم وأثاره على الآخرين؛
- (ج) تغيير سلوكهم والكف عن الإجرام؛
- (د) نيل القبول حين العودة إلى مجتمعهم.

ويمكن تطبيق المبادئ التصالحية كجزء من برنامج تحويل أو فيما يتعلق بأمر المراقبة السلوك. ويحكم القاضي في نموذج "المراقبة التصالحية" على المجرم بالوضع تحت المراقبة مع وقف التنفيذ، بينما يجتمع مجلس جبر الضرر من المتطلعين بال مجرم والضحية للاتفاق على عقد يوافق المجرم على تنفيذه. ويكون الوفاء بالعقد هو الشرط الوحيد في المراقبة، ويستند العقد إلى أهداف تصالحية، أي فهم المجرم لأثار الجريمة وتعلمـهـ كـيفـيـةـ تـجـنـبـ مـعاـودـةـ الإـجـرـامـ،ـ وجـرـ الـضـرـرـ الـمـلـحـقـ بـالـضـحـيـةـ وـتـعـاـفيـهـ،ـ وـاطـمـئـنـانـ الـجـمـعـ الـمـلـيـ وـسـمـاـحـهـ بـاـنـدـمـاجـ الـمـجـرـمـ مـنـ جـدـيدـ.ـ(١١٥ـ)ـ وـتـبـعـاـ (١١٦ـ)ـ للـحـالـةـ قـيـدـ النـظـرـ،ـ يـمـكـنـ أـنـ تـكـوـنـ مـجـالـسـ جـبـ الـضـرـرـ أـكـثـرـ فـعـالـيـةـ مـنـ الـمـراـقبـةـ الـقـيـاسـيـةـ.

L. Kurki, "Restorative and community justice in the United States", *Crime and Justice: A Review of Research*,<sup>(١١٥)</sup>  
.vol. 27, M. Tonry, ed. (2000), p. 283  
K. J. Fox, "Second chances: a comparison of civic engagement in offender reentry programs", *Criminal Justice*<sup>(١١٦)</sup>  
.Review, vol. 35, No. 3 (2010), pp. 335-353  
*Handbook on Restorative Justice Programmes*, Criminal Justice Handbook Handbook<sup>(١١٧)</sup>  
لـلـاطـلـاعـ عـلـىـ الـمـزـيدـ مـنـ الـمـلـوـمـاتـ،ـ انـظـرـ *K. J. Fox, "Second chances: a comparison of civic engagement in offender reentry programs", Criminal Justice Handbook Handbook*, Criminal Justice Handbook Handbook Series (United Nations publication, Sales No. E.06.V.15).

## الفئات الخاصة من المجرمين

### ألف- الأطفال المخالفون للقانون

ينبغي، كمبدأ عام، أن يكون تحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي الهدف الأساسي لأي إجراء تتخذه السلطات العامة ويكون له تأثير على الأطفال المخالفين للقانون، وينبغي أن يكون ضرورياً كي يضطلع الطفل بدور بناء في المجتمع. كما ينبغي أن تبدأ برامج إعادة تأهيل الأطفال المخالفين للقانون وإعادة إدماجهم في المجتمع باكتساب فهم متعمق لظروف الطفل واحتياجاته الشخصية. وتكتسي الأدوار الخاصة بكل من الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي في تيسير إعادة إدماج الأطفال المخالفين للقانون في المجتمع أهمية خاصة. وعلاوة على ذلك، يتطلب تحسين فعالية التدخلات بالنسبة للفتيات المخالفات للقانون نماذج تدخل شاملة تدمج المخاطر المرتبطة بنوع الجنس والاحتياجات وعوامل المسؤولية والأدوار الاجتماعية. وينبغي أن تستند جميع البرامج إلى منظور إنمائي وأن تتفذ من خلال نهج متعدد التخصصات. كما ينبغي أن تكون تثقيفية الطابع أساساً وقدرة على مواجهة التحديات الخاصة التي تواجه الأطفال المخالفين للقانون.

وحيث إن الاحتجاز ينبغي ألا يستخدم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، ينبغي تفضيل التدابير البديلة وبرامج الإفراج المبكر. وينبغي، كلما أمكن، أن تكون التدخلات خارج إطار نظام العدالة الجنائية بالكامل من خلال آليات التحويل. وينبغي أن يتلقى الأطفال، لدى تجريدهم من حرি�تهم، أقصى دعم ممكن لإعادة إدماجهم في المجتمع. ويشمل ذلك الرعاية والحماية والمساعدة الفردية—الاجتماعية والتعليمية والمهنية والنفسية والطبية والجسدية—التي قد تلزمهم بالنظر إلى سنهما وجنسيهما وشخصيتهم. وينبغي تقييم كل طفل على حدة وتكيف التدخلات حسب احتياجاته وظروفه الفردية. ومن المرجح جداً أن يكون لهذه التدخلات تأثير على ما إذا كان الطفل سيصبح قادراً على الانتقال بنجاح إلى مرحلة الرشد والتكيف اجتماعياً<sup>(١١٩)</sup>.

<sup>(١١٨)</sup> وفقاً للمادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، رقم ٢٧٥٢١)، "يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". (انظر أيضاً قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حرি�تهم (قرار الجمعية العامة ٤٥/١٢، المرفق)، القاعدة ١١، الفقرة ١).).

E. S. Scott and L. Steinberg, *Rethinking Juvenile Justice* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press,<sup>(١١٩)</sup> 2008).

## ١- المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة

إن القانون الدولي في مجال قضاء الأحداث محكم ومفصل.<sup>(١٢٠)</sup> ويتمثل أحد المبادئ الرئيسية في أنه ينبغي للدول ألا تجرد الطفل من حريته إلا كمالاً آخر ولأقصر فترة زمنية ممكنة. أما عند الحكم على طفل بسبب جريمة، ينبغي ألا تستند الاستجابة إلى خطورة الجريمة الجنائية والضرر المسبب فحسب، بل أيضاً إلى الظروف الفردية للطفل مثل الحالة الاجتماعية والحالة الأسرية. وتفرض المعايير الدولية التزاماً محدداً على الدول بوضع مجموعة من التدابير غير الاحتيازية وتشجيع التحويل عن طريق التعامل مع الأطفال الذين يُدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يُتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية، متى كان ذلك مناسباً ومستصوباً. ويجب، بغية تيسير الفصل تقديرياً في القضايا، بذل جهود لتوفير برامج مجتمعية وصوغ وتنفيذ برامج تهدف إلى تدعيم المساعدة الاجتماعية.

**اتفاقية حقوق الطفل:**<sup>(١)</sup> الفقرة (ب) من المادة ٣٧، الفقرة ٣ (ب) من المادة ٤٠

المادة ٢٧

تケفل الدول الأطراف:

...

(ب) لا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجاً آخر ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

...

المادة ٤٠

...

٣- تسعى الدول الأطراف لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبقه خصيصاً على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يُتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك، وخاصة القيام بما يلي:

...

(ب) استصواب اتخاذ تدابير عند الاقتضاء لمعاملة هؤلاء الأطفال دون اللجوء إلى إجراءات قضائية، شريطة أن تحترم حقوق الإنسان والضمانات القانونية احتراماً كاملاً.

...

<sup>(١)</sup> الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، رقم ٢٧٥٢١.

<sup>(١٢٠)</sup> انظر، على وجه الخصوص، اتفاقية حقوق الطفل والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والى جانب هذين الصكين الدوليين الملزمين قانوناً، تضم معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية خمسة صكوك رئيسية تتعلق بقضاء الأحداث، بما فيها قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريرتهم، ومبادئ الرياض التوجيهية، ومبادئ توجيهية للعمل المتعلقة بالأطفال في نظام العدالة الجنائية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٩٧، المرفق)، واستراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

**استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:**<sup>(١)</sup> الفقرة ٣١

**حادي عشر-** الحد من عدد الأطفال المحتكين بنظام العدالة

...

٢١- وتحث الدول الأعضاء، إقراراً منها بأن من السبل الهامة والشديدة الفعالية لتقليص عدد الأطفال الذين يمثلون أمام نظام العدالة وضع آليات تحويل وبرامج عدالة تصالحية واستخدام برامج معالجة وتعليم غير قسرية باعتبارها تدابير بديلة للإجراءات القضائية علاوة على تقديم الدعم للأسر، على القيام، عند الاقتضاء ومع مراعاتها سكروك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) النظر في وضع برامج تحويل قائمة على الحلول المجتمعية، وتوفير خيارات أمام موظفي الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة والقضاة تتيح لهم تحويل الأطفال خارج نظام العدالة، بما يشمل الإنذار والتكتيف بأداء أعمال مجتمعية، مع تطبيق تلك الخيارات جنباً إلى جنب مع عمليات العدالة التصالحية؛

(ب) تعزيز التعاون الوثيق بين قطاعات العدالة وحماية الطفل وخدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية بما يعزز استخدام التدابير البديلة للإجراءات القضائية وللاحتجاز وتطبيق تلك التدابير؛

(ج) النظر في تصميم وتنفيذ برامج عدالة تصالحية تخص الأطفال باعتبارها تدابير بديلة للإجراءات القضائية؛

(د) النظر في استخدام برامج معالجة وتعليم ومساعدة غير قسرية باعتبارها تدابير بديلة للإجراءات القضائية، واستحداث عمليات تدخل بديلة غير احتجازية وبرامج فعالة لإعادة الإدماج في المجتمع.

<sup>(١)</sup> قرار الجمعية العامة ٦٩/٦٩، المرفق.

**قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حرি�تهم:**<sup>(١)</sup> الفقرة ٢٨

٢٨- لا يُحتجز الأحداث إلا في ظروف تراعي تماماً احتياجاتهم الخصوصية وأوضاعهم والمتطلبات الخاصة المتعلقة بهم وفقاً للعمر والشخصية والجنس ونوع الجرم وكذلك الصحة العقلية والبدنية، وتケفل لهم الحماية، ما أمكن، من التأثيرات الضارة وحالات الخطير. وينبغي أن يكون المعيار الأساسي للفصل بين مختلف فئات الأحداث المجردين من حرি�تهم هو تقديم نوع الرعاية الأنسب لاحتياجات الأفراد المعنين وحماية سلامتهم البدنية والعقلية والمعنوية وخيرهم.

<sup>(١)</sup> قرار الجمعية العامة ٤٥/١١٣، المرفق.

**قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين):**<sup>(١)</sup>

القاعدة ١-٢٦

**٢٦- أهداف العلاج في المؤسسات الإصلاحية**

١-٢٦- الهدف من تدريب وعلاج الأحداث الم موضوعين في مؤسسات اصلاحية هو تزويدهم بالرعاية والحماية والتعليم والمهارات المهنية بغية مساعدتهم على القيام بأدوار اجتماعية بناءة ومنتجة في المجتمع.

...

<sup>(١)</sup> قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٣، المرفق.

ويجب عند تطبيق أي تدابير بديلة أن يكون الغرض الأساسي من الاحتجاز، أو أي إجراء يتخذ ضد طفل في نظام قضاء الأحداث، إعادة تأهيل الطفل وإعادة إدماجه في المجتمع. وينبغي أن يتلقى الأطفال أثناء فترة الاحتجاز الرعاية والحماية وجميع أنواع المساعدة الفردية، بما في ذلك المساعدة ذات الطابع الاجتماعي والعلمي والمهني والنفسي والطبي والجسدي، التي قد تلزمهم بالنظر إلى سنهم وجنسيتهم وشخصيتهم وبهدف المساعدة على نموهم نمواً سليماً (انظر قواعد بكين، القاعدتين ٥-١٢ و٢٦-٢). كما ينبغي أن تُتاح للسجنات القاصرات سبل الاستفادة من البرامج والخدمات التي تراعي السن ونوع الجنس، من قبيل المشورة بشأن الانتهاك أو العنف الجنسي (انظر قواعد بانكوك، القاعدة ٣٨).

ويواجه الأطفال المخالفون للقانون خطر العنف المتزايد. وتدعم استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية التموزجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (قرار الجمعية العامة ١٩٤/٦٩، المرفق) نهجاً شاملاً وعلى نطاق المنظومة واستراتيجياً لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له على نحو فعال. ويقترح عدد من الاستراتيجيات لمنع الأطفال من الوقوع ضحايا الإيذاء أثناء احتكارهم بنظام العدالة، بما في ذلك نظام قضاء الأحداث. وبالنظر إلى أن أحد الأهداف المهمة لنظام العدالة هو حماية حقوق الأطفال، فإن العنف ضد الأطفال في إطار هذا النظام يعيق تحقيق ذلك الهدف ويقوض الجهد الرامي إلى إعادة تأهيل الطفل وإعادة إدماجه بنجاح.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول منع العنف ضد الأطفال في نظام العدالة، انظر: “Introducing the United Nations Model Strategies and Practical Measures on the Elimination of Violence against Children in the Field of Crime Prevention and Criminal Justice: a new tool for policymakers, criminal justice officials and practitioners” (2015)

## ٢- التقييمات الفردية

كتقاعدة عامة، يمثل التقييم المناسب لحالة المجرم وعوامل الخطر التي يشكلها واحتياجاته الأساسية الصحيح للتدخلات الفعالة والفردية لدعم إعادة اندماجه في المجتمع. وينطبق الشيء ذاته على الأطفال المخالفين للقانون الذين ينبغي أن يخضعوا لذلك التقييم مع إيلاء الاعتبار الواجب لأعمارهم ومستوى نموهم وخبراتهم الشخصية ومخاطر الإيذاء البصري. كما ينبغي أن يحدد التقييم الاحتياجات المحددة للطفل والمخاطر التي يمكن أن تتعرض عملية إعادة الإدماج في المجتمع وأن يراعي وجهات نظر الطفل الشخصية. واستناداً إلى التقييم، ينبغي وضع خطة للتدخل الفردي أو إعادة الإدماج الاجتماعي للطفل، بما في ذلك الأهداف الواضحة والمؤشرات السليمة للتقدم والراجعات المنتظمة وتحديد الخدمات التي تستجيب على أفضل وجه لاحتياجات الطفل.<sup>(١٢١)</sup> ومن المهم ضمان توفر جميع أدوات التقييم المتخصصة لجميع المسؤولين عن تقييم الأطفال والمساعدة في إعادة إدماجهم في المجتمع.

## ٣- التحويل

أعربت لجنة حقوق الطفل، تجسيداً للإشارة الخاصة في اتفاقية حقوق الطفل إلى تدابير معاملة الأطفال المخالفين للقانون دون اللجوء إلى إجراءات قضائية (المادة ٤٠، الفقرة ٢ (ب)), عن رأي مفاده أنه ينبغي للدول الأطراف أن

<sup>(١٢١)</sup> انظر قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حرি�تهم، القاعدة ٢٧.

تجعل تدابير التحويل جزءاً لا يتجزأ من نظام قضاء الأحداث وأن تكفل احترام حقوق الأطفال وضماناتهم القانونية وحمايتها بالكامل.<sup>(١٢٢)</sup>

ويمكن للتحويل، من خلال استبعاد الأطفال المخالفين للقانون من إجراءات العدالة الجنائية والبت في تلك القضايا أو إعادة توجيهها إلى البرامج المجتمعية، أن يساعد على الحد من الآثار السلبية للإجراءات الرسمية اللاحقة في نظام قضاء الأحداث. ويمكن أن تتخذ برامج التحويل عدداً من الأشكال ولكنها تتضمن بصفة عامة عناصر الوساطة أو الإشراف أو العدالة التصالحية. ويستند التحويل عادةً إلى استخدام السلطة التقديرية المنظمة للشرطة أو النيابة العامة أو الهيئات الأخرى التي تعامل مع قضايا الأحداث. ففي تايلاند مثلاً، أصبح الأخذ بالتحويل من خلال استخدام ممارسات العدالة التصالحية في نظام قضاء الأحداث ممكناً بموجب نص في قانون إجراءات الأحداث يسمح للمدعين العامين بإسقاط التهم بناء على توصية من مدير مركز تدريب الأحداث.

#### لجنة حقوق الطفل: توجيهه بشأن استخدام تدابير الاستعاضة عن القضاء

تشدد لجنة حقوق الطفل، إقراراً منها بالحاجة إلى حماية حقوق الأطفال ووجود ضمانات قانونية عند تنفيذ برامج التحويل، وبالإشارة إلى المادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل، على ما يلي:

- ينبغي ألا يستخدم التحويل (أي تدابير للتعامل مع الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات، أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية) إلا عندما يكون هناك دليل قاطع على أن الطفل ارتكب الجريمة المزعومة، وأنه اعترف بمسؤوليته بحرية وطوعية، ولم يستخدم الترهيب أو الضغط لانتزاع ذلك الاعتراف، وأخيراً، لن يستخدم الاعتراف ضده في أي إجراء قانوني لاحق.
- يجب أن يعطي الطفل موافقته على التحويل بحرية وطوعية وكتابة، وينبغي أن تكون الموافقة على أساس معلومات دقيقة محددة بشأن طبيعة هذا التدبير ومضمونه ومدته، وبشأن العواقب المرتبة على عدم التعاون في هذا التدبير وعدم تنفيذه وإتمامه. وبهدف تعزيز مشاركة الآباء، للدول الأطراف أن تنظر أيضاً في طلب موافقة الأبوين، لا سيما إذا كان الطفل دون السادسة عشرة من عمره.
- يتبعن على القانون أن يشمل أحکاماً محددة تشير إلى الحالات التي يمكن فيها التحويل، وينبغي تنظيم واستعراض سلطات الشرطة، والمدعين العامين و/أو الوكالات الأخرى فيما يخص القرارات المتتخذة في هذا الصدد، لا سيما من أجل حماية الطفل من التمييز.
- يجب إعطاء الطفل فرصة التماس المساعدة القانونية وغيرها من المساعدة الملائمة بشأن ملاءمة واستصواب التحويل الذي تعرضه السلطات المختصة، وبشأن إمكانية استعراض هذا التدبير.
- ينبغي أن يؤدي إكمال الطفل لبرنامج التحويل إلى إغلاق القضية بشكل قطعي نهائياً. ورغم أنه بالإمكان الاحتفاظ بسجلات سرية عن التحويل لأغراض إدارية واستعراضية، فإنه لا ينبغي النظر إليها على أنها "سجلات جنائية" ولا يجب النظر إلى الطفل الذي خضع إلى التحويل في السابق على أنه مدان سابقاً. وإذا وقع أي تسجيل لهذا الحدث، فإن الوصول إلى تلك المعلومات ينبغي حصره في السلطات المختصة المرخص لها بالتعامل مع الأطفال المخالفين للقانون ولفتره زمنية محدودة، أقصاها سنة على سبيل المثال.

المصدر: لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٠ (٢٠٠٧) المتعلق بحقوق الطفل في قضاء الأحداث (CRC/C/GC/10)، الفقرة .٢٧

<sup>(١٢٢)</sup> انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٠ (٢٠٠٧) بشأن حقوق الطفل في قضاء الأحداث (CRC/C/GC/10)، الفقرة .٢٦: وقواعد بكين، القاعدة ١-٦.

#### ٤- التدابير المجتمعية

تضىء اتفاقية حقوق الطفل التزاماً محدداً على الدول بوضع مجموعة من بدائل التجرييد من الحرية لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم وتناسب مع ظروفهم وجرائمهم على السواء. وبتحديد أكثر، يُشار إلى أوامر الرعاية والإرشاد والإشراف، والمشورة، والاختبار والحضانة، وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من البدائل للرعاية المؤسسية.<sup>(١٢٣)</sup> ويجب تكييف جميع التدابير مع مختلف مراحل نمو الأطفال المخالفين للقانون.

وتدعى المعايير والقواعد الدولية إلى منح قدر مناسب من السلطات التقديرية في جميع مراحل الإجراءات، بما فيها التحقيق والمحاكمة وإصدار الحكم ومتابعة تنفيذ الأحكام، وذلك حتى يتسمى لمسؤولي العدالة الجنائية ذوي الصلة اتخاذ الإجراء المناسب في كل حالة على حدة. كما يجب تحويل الشرطة والنیابة العامة والهيئات الأخرى التي تعامل مع المجرمين الأحداث سلطة الفصل في هذه القضايا، حسب تقاديرها، دون عقد جلسات محاكمة رسمية، وفقاً للمعايير الموضوعة لهذا الغرض في القانون الوطني وكذلك الضوابط والموازين الصحيحة لطبع أي إساءة لاستخدام السلطة التقديرية. وينبغي بذل جهود لصوغ وتنفيذ برامج مجتمعية تتيح تجنب الأطفال مواجهة نظام العدالة. وفي هذا السياق، يُسلط الضوء على أهمية التعاون الوثيق والأدوار التكميلية التي يؤديها نظام العدالة الجنائية وهيئات حماية الأطفال وقطاعات الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، بل ونظم العدالة غير الرسمية في بعض الحالات.<sup>(١٢٤)</sup>

وعلى الصعيد العملي، توفر التدابير المجتمعية بدائل معقولة وفعالة بدرجة كبيرة للحرمان من الحرية. بل إن بعض الظروف التي تؤثر على الأطفال، مثل الحاجة إلى السكن، لا تبرر استخدام الاحتجاز أساساً. وبدلأ من ذلك، ينبغي أن تكون هناك بدائل أخرى، مثل "المنازل الجماعية" والمدارس الإيوائية أو الرعاية لدى إحدى الأسر الحاضنة. ويعد الإشراف المجتمعي (مراقبة الأحداث أو مراقبة الشباب) أحد أكثر التدابير البديلة فعالية للحرمان من الحرية.

#### فييت نام

شمل مشروع Plan Viet Nam العديد من الأنشطة المجتمعية المصممة خصيصاً لمساعدة الأطفال المخالفين للقانون في إعادة الاندماج في المجتمع بنجاح. وشملت أنشطة المشروع تدريب المتطوعين، وتقديم المساعدة المباشرة للأطفال المفرج عنهم من مدرسة إصلاحية (بما في ذلك النقل للإعادة إلى المجتمع)، وحلقات عمل مع الآباء والأمهات، والتعيين في وظائف، والمساعدة على بدء مشروع تجاري، والمساعدة القانونية الفردية. وبالرغم من عدم تقديم أي من هذه الخدمات على نطاق واسع حتى الآن، فقد أثبت المشروع نجاعة تلك الخدمات في دعم إعادة إدماج الأطفال. فعلى سبيل المثال، كانت المساعدة القانونية مفيدة للكثير من الأطفال في التعامل مع التعقيديات القانونية المتعلقة بتسجيلهم والحصول على شهادات ميلادهم وغيرها من الوثائق الرسمية اللازمة وفي معالجة بعض المسائل الإدارية المتعلقة بوضعهم.

ومن الإنجازات المميزة التي حققتها المشروع على مستوى المجتمع المحلي قدرته على تشجيع التنسيق والتعاون بين عدد من أصحاب المصلحة المعنيين. فعلى سبيل المثال، يبشر التعاون الوثيق الذي نشأ نتيجة للمشروع بين جماعات المجتمع المحلي والشرطة المحلية بالخير للمستقبل، لأن هذا التعاون ضروري من أجل المنع الفعال للجريمة وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع على حد سواء.

المصدر: Y. Dandurand, "Final review and development assessment of the Juvenile Crime Prevention and Reintegration Project" (Hanoi, Plan Viet Nam, February 2011)

<sup>(١٢٣)</sup> اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٤٠، الفقرة (٤): انظر أيضاً قواعد بكين، القاعدة ١-١٨.

<sup>(١٢٤)</sup> انظر قواعد بكين، القواعد ١-٦ إلى ٣-٦ و ١١ إلى ٤-١؛ انظر أيضاً استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، سابعاً (تعزيز التعاون فيما بين شتى القطاعات).

## ٥- الحرمان من الحرية

يجب أن يتمثل الهدف الرئيسي لحرمان طفل مخالف للقانون من حريته، مثله في ذلك مثل أي إجراء يتخذ ضد الأطفال في نظام قضاء الأحداث، في إعادة تأهيل الطفل وإعادة إدماجه. ولذلك ينبغي أن يسترشد لدى إيداع الأطفال المؤسسات بتقديم نوع الرعاية الأنسب لاحتياجاتهم الخاصة وحماية سلامتهم البدنية والعقلية وخيرهم.

ويجب أن يُفصل الأطفال، لدى حرمانهم من حريةِهم، عن البالغين ما لم تكن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك، حيث يوجد كم وافر من الدلائل على أن إيداع الأطفال في سجون أو مراافق حبس البالغين يضر بسلامتهم ورفاههم الأساسيين وقدرتهم مستقبلاً على الخلاص من الجريمة والاندماج مجدداً.<sup>(١٢٥)</sup> وينبغي أن تجسّد ظروف مراافق الاحتجاز الخاصة بالأطفال غرض إعادة التأهيل عن طريق علاجهم أثناء إقامتهم في المؤسسات، وأن تراعي حاجة الطفل للخصوصية وتنمية مداركه الحسية، وإتاحة فرص التواصل مع الأقران، واشترائه في الألعاب الرياضية والتمارين البدنية وأنشطة أوقات الفراغ.<sup>(١٢٦)</sup>

وبالنظر إلى الآثار البالغة الضرر للاحتجاز على الأطفال، ينبغي أن يتلقوا الرعاية والحماية وجميع أنواع المساعدة الفردية الضرورية التي قد يحتاجونها أثناء حرمانهم من حريةِهم بالنظر إلى سنهم وجنسيهم وشخصيتهم، بما في ذلك المساعدة ذات الطابع الاجتماعي والتعليمي والمهني والنفسي والطبي والجسدي. ويُعدُ التعليم وتنمية المهارات على وجه الخصوص عنصرين حيويين لإعادة تأهيل الطفل وإعادة إدماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه. وبتحديد أكثر، لكل طفل في سن التعليم، بغض النظر عن نوع جنسه، حق متساوٍ في تلقي التعليم الملائم لاحتياجاته وقدراته وكذلك التدريب المهني على الحرف التي يُحتمل أن تؤهله للعمل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، لا يجوز المساس بحق الأطفال في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبمرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي خلال فترة حرمانهم من حريةِهم، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية. ومن الأفضل توفير جميع خدمات الرعاية الصحية من خلال المرافق والخدمات الصحية المجتمعية من أجل منع وصم الطفل وكذا تعزيز احترام الذات وإعادة الإدماج الاجتماعي.<sup>(١٢٧)</sup>

وأخيراً، يكتسي الاتصال بالعالم الخارجي أهمية بالغة بالنسبة للأطفال المحرمون من حريةِهم حيث إن الحفاظ على العلاقات أو إرساءها من جديد كثيراً ما يكون شرطاً أساسياً لإعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع. ولذلك، فإن المعايير الدولية تعتبر أن حق الطفل في البقاء على اتصال بأسرته وأصدقائه وبالأشخاص الآخرين الذين ينتمون إلى منظمات خارجية حسنة السمعة أو بممثلي هذه المنظمات، عن طريق المراسلات والزيارات، يشكل جزءاً لا يتجزأ من حق الطفل في أن يلقى معاملة عادلة وإنسانية. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب منح الأطفال المحرمون من حريةِهم الإذن بزيارة منازلهم أو مغادرة المؤسسة لأسباب تتعلق بتلقي التعليم أو التدريب المهني أو لأسباب مهمة أخرى.<sup>(١٢٨)</sup>

<sup>(١٢٥)</sup>لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٠ (٢٠٠٧) بشأن حقوق الطفل في قضاء الأحداث (CRC/C/GC/10)، الفقرة ٨٥ وانظر أيضاً الفقرة (ج) من المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل، والفقرة (د) من القاعدة ١١ من قواعد نيلسون مانديلا، والقاعدة ٢٩ من قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريةِهم.

<sup>(١٢٦)</sup>انظر القاعدة ٢٢ من قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريةِهم.

<sup>(١٢٧)</sup>انظر المادتين ٢٤ و٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل، والقاعدة ٥-١٢ من قواعد بكين، والفترات ٤٦-٣٨ و٤٥-٤٩ من قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريةِهم، والقاعدة ١-١٠٤ من قواعد نيلسون مانديلا، والقاعدة ٣٧ من قواعد بانكوك.

<sup>(١٢٨)</sup>انظر اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٣٧، الفقرة (ج)؛ وقواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريةِهم، الفقرة .٥٩.

## مصر

عززت حكومة مصر، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، قدرتها التشريعية والمؤسسية على التعامل مع الأطفال المخالفين للقانون. وبتحديد أكثر، أنشأت مصر مجلساً للشباب، ملحقاً بوزارة العدل، يقدم التدريب على تشريعات جرائم الأحداث. كما يسعى إلى تحسين ظروف احتجاز الأطفال المخالفين للقانون من أجل تسهيل إعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً. ويستفيد الأحداث من ورش عمل مهنية في مجالات منها صناعة الأحذية واللحم والسباكه ومهارات الحاسوب والكهرباء، إضافة إلى فضول محو الأمية.

وركز الجزء الثاني من مشروع المكتب في مصر على تدريب وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية التي تساعد الأطفال المحرومين من حرثتهم بعد الإفراج عنهم من الاحتجاز في مدن القاهرة والجيزة والقليوبية. وقد أسرف المشروع عن توسيع نطاق برامج إعادة الإدماج قبل الإفراج وبعده ليشمل مجالات مثل العمل والصحة الاجتماعية والعلقية والتعليم. فعلى سبيل المثال، يُدرب الشباب على وضع "خطة حياة" في الأشهر القليلة الأخيرة من احتجازهم لمتابعة البرامج المقدمة عند الإفراج عنهم. وقد تمكّن العديد منهم من الحصول على وظائف في ورش النجارة ومصانع الملابس وإنتاج الرخام بعد الإفراج عنهم.

وتعتمد الكيفية التي يعيش بها الأطفال الحرمان من الحرية إلى حد كبير على مستوى نموهم، ويمكن أن يؤثر ذلك على نموهم مستقبلاً. ويمكن للتأثير الشخصي للحرمان من الحرية أن يؤثر على قدرة الأطفال على الاستفادة من التدخلات المختلفة أثناء السجن أو بعده، وكذلك على قدرتهم على التغلب على تحديات الوصم الاجتماعي وإعادة الإدماج الاجتماعي عند الإفراج عنهم. ولذلك، ينبغي تصميم التدخلات بما من شأنه تعزيز تتميمية الطفل. وبناء على ذلك، يجب أن يهدف نظام الأنشطة داخل المؤسسة إلى التنمية التعليمية والشخصية والاجتماعية والتدريب المهني وإعادة التأهيل والإعداد للإفراج.<sup>(١٢٩)</sup>

وتعاني نسبة عالية من الأطفال في أنظمة قضاء الأحداث من أعراض الاضطرابات العقلية، مما يشكل تحديات كبيرة لكل من نظم قضاء الأحداث ونظام الصحة العقلية الوطنيين. وأظهرت أبحاث موثوقة أجريت في العديد من البلدان الأوروبية أن ما بين نصف وثلث الأطفال الذين يدخلون مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة يستوفون معايير اضطراب عقلي واحد أو أكثر، بما في ذلك تعاطي مواد الإدمان.<sup>(١٣٠)</sup> وفي الولايات المتحدة، خلصت دراسة شاملة متعددة الولايات أجريت عام ٢٠٠٦ وحللت بيانات عن ٤٠٠ طفل في مرافق مختلفة من قضاء الأحداث (البرامج المجتمعية ومراكز الاحتجاز والمرافق الإيوائية الآمنة) إلى أن ٧٠ في المائة من الأطفال استوفوا معايير اضطراب واحد على الأقل في مجال الصحة العقلية، وأن أكثر من ٦٠ في المائة استوفوا معايير ثلاثة أو أكثر من التشخيصات. ووجدت الدراسة أن الفتيات معرضات لخطر أكبر (٨٠ في المائة) مقارنة بالفتىان (٦٧ في المائة).<sup>(١٣١)</sup>

## ٦ - الإفراج المبكر أو المشروط

تحص المعايير والقواعد الدولية على ضرورة اللجوء إلى برامج الإفراج المبكر أو المشروط، التي تسمح للسلطات بالإفراج عن الأطفال بمجرد أن يصبحوا مستعدين للعوده إلى المجتمع، فيما يخص الأطفال المحرومين من حرثتهم

D. P. Mears and J. Travis, "Youth development and reentry", *Youth Violence and Juvenile Justice*, vol. 2, No. 1<sup>(١٢٩)</sup> (2004), pp. 3–20

International Juvenile Justice Observatory, *Mental Health Resources for Young Offenders: European Comparative Analysis and Transfer of Knowledge—MHYO Manual for Improving Professional Knowledge, Skills and Developing Advocacy Programme*, vol. II (Brussels, 2011)

J. Shufelt and J. Cocozza, "Youth with mental health disorders in the juvenile justice system: results from<sup>(١٣١)</sup> a multi-state prevalence study", Research and Program Brief (Delmar, New York, National Center for Mental Health and Juvenile Justice, 2006)

إلى أقصى حد ممكن وفي أبكر وقت مستطاع.<sup>(١٣٢)</sup> ولكي تؤدي برامج الإفراج المبكر وظيفتها بشكل صحيح، ينبغي تقييم التقدم الذي يحرزه الأطفال أثناء وجودهم في السجن بشكل دوري لتحديد آفاق إعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع.

وهناك صلة بين الانتقال الذي يمر به الأطفال أثناء نموهم إلى مرحلة البلوغ والانتقال الذي يواجهونه عند عودتهم إلى مجتمعهم المحلي. وتتسم التحديات التي تنشأ عن هذا الانتقال المزدوج بكونها كبيرة ومتحدة الأوجه.<sup>(١٣٣)</sup> ذلك أن الأطفال يواجهون العديد من المشاكل التي يواجهها البالغون لدى إعادة إدماجهم في المجتمع. بيد أنه إضافةً إلى ذلك، فإن الأطفال يكونون بقصد الانتقال من الاعتماد على أسرهم إلى الاستقلالية، ومن المدرسة إلى العمل، ومن الانغماض في مجموعة أقرانهم من المراهقين إلى الشراكة الحميمة والأبوة. ولذا فإن نجاحهم في إعادة الاندماج في المجتمع من جديد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاحهم على طول مسارات النمو الأخرى هذه.<sup>(١٣٤)</sup> ويتيح الإفراج المبكر استناداً إلى التقييمات الصحيحة لكل طفل إمكانية مراعاة مسألتي النمو وإعادة الإدماج على حد سواء. وبذلك يمكن للإفراج المبكر أو المشروط، إن هو اقترب بالإشراف والمساعدة المناسبين، أن يكون أداة قوية لضمان النجاح في إعادة إدماج الأطفال المحروميين من حرية التعبير في المجتمع.

#### ٧- الخدمات والإشراف في فترة ما بعد الإفراج

تشدد المعايير والقواعد الدولية على الحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمرافق التي تستهدف تلبية الاحتياجات المختلفة للأطفال المخالفين للقانون والعائدين إلى المجتمع، وإلى توفير الإرشاد والدعم لهم، باعتبار ذلك خطوة مهمة نحو اندماجهم في المجتمع من جديد بنجاح. وبحديد أكثر، تدعو هذه المعايير والقواعد إلى توفير ترتيبات شبه مؤسسية—بما في ذلك دور التأهيل والمراكم التعليمية ومراكم التدريب النهاري وأي ترتيبات مناسبة أخرى—من شأنها تسهيل العودة التدريجية للمجتمع، وكذلك إلى الخدمات والبرامج المجتمعية التي تقدم الرعاية المناسبة والمساعدة والتدخلات العلاجية للأطفال المفرج عنهم، حسب الاقتضاء، وذلك بهدف دعم إعادة إدماجهم في المجتمع. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تُراعي بعناية الاحتياجات العاجلة التي يواجهها الطفل المحتجز لدى الإفراج عنه (مثلاً ما يلائمه من مسكن وعمل في بعض الحالات) وملبس وما يكفي من أسباب العيش). وفي هذا الصدد، ينبغي حشد جميع المتطوعين والمؤسسات المحلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المحلي بهدف المساعدة في إعادة إدماج الأطفال في إطار مجتمعي يكون، إلى أبعد مدى مستطاع، في إطار الوحدة الأسرية.<sup>(١٣٥)</sup>

وقد تبين أن الأشهر القليلة الأولى بعد الإفراج عن الأطفال من الرعاية المؤسسية تتسم بأهمية بالغة. ففي تلك المرحلة الزمنية، يجدون أنفسهم محروميين من الإطار التوجيهي أو الإشراف أو الدعم الذي توفره المؤسسة. ذلك أن الكثير من الأطفال يعودون إلى مجتمعاتهم المحلية في ظل مخاطر كبيرة واحتياجات غير ملائمة، بما يفرض فرصمهم في الاندماج من جديد بنجاح. وكثيراً ما يعود الأطفال المفرج عنهم إلى عائلات ومجتمعات لا تستطيع استيعابهم حتى في أفضل الظروف. ولذلك، تكتسي التدخلات الداعمة خلال تلك الفترة أهمية بالغة.

<sup>(١٣٢)</sup> انظر قواعد بكين، القاعدة ١-٢٨.

D. M. Altschuler and R. Brash, “Adolescent and teenage offenders confronting the challenges and opportunities of reentry”, *Youth Violence and Juvenile Justice*, vol. 2, No. 1 (2004), pp. 72-87

M. L. Sullivan, “Youth perspectives on the experience of reentry”, *Youth Violence and Juvenile Justice*, vol. 2, No. 1 (2004), pp. 56-71

<sup>(١٣٤)</sup> انظر قواعد بكين، القواعد ١-٢٥ و٢-٢٨؛ ومبادئ الرياض التوجيهية، الفقرتين ٢٢ و٢٥؛ وقواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حرية التعبير، الفقرتين ٧٩ و٨٠.

وفي إطار استراتيجية للرعاية اللاحقة، يمكن تقديم عدد من التدخلات لمساعدة الأطفال على الاندماج من جديد في أسرهم ومجتمعهم المحلي. وينبغي لهذه التدخلات أن تتوافق مع احتياجات الطفل وظروفه، كما يجب أن يستند اختيار التدخل إلى تقييم واقعي لتحديات الفرد واحتياجاته. إعادة ما يتعلق الأمر بتقييم المخاطر التي يشكلها الطفل على السلامة العامة، حسب الاقتضاء، ووضع خطة مسبقة لفترة ما بعد الإفراج يكون من شأنها الحد من خطر معاودة الإجرام وتوفير دوائر متضاغفة للدعم من خلال العمل مع الأسر وأرباب العمل ومنظمات المجتمع المحلي.

وعادةً ما تشمل التدخلات الفعالة في مرحلة ما بعد الإفراج ثلاث مراحل، هي: التخطيط والخدمات المؤسسية أو التخطيط والخدمات السابقتين للإفراج؛ وإعداد العودة إلى المجتمع؛ والخدمات المجتمعية بعد الإفراج من المؤسسة. وفي الولايات القضائية التي توجد بها مجموعة واسعة من الخدمات، توضع برامج مكثفة للعناية اللاحقة تشمل التخطيط للحالات الفردية ومزيجاً من المراقبة والخدمات وموازنة بين الحوافز والعقوبات المتدرجة والوساطة بشأن الخدمات المقدمة لدى المؤسسات المجتمعية. وتبيّن التجربة أن هذه البرامج تنجح عند:

- (أ) إعداد الأطفال لمزيد من المسؤولية والاستقلالية المتزايدتين تدريجياً في المجتمع المحلي؛
- (ب) تسهيل التفاعل والتواصل بين الأطفال والمجتمع المحلي؛
- (ج) العمل مع الطفل وأنظمة الدعم المجتمعي المحددة الأهداف (الأسرة والأقران والمدارس وأرباب العمل) بشأن السمات التي يتطلبها التفاعل البناء؛
- (د) تطوير موارد ودعم جديدين عند الاقتضاء؛
- (ه) مراقبة واختبار الأطفال والمجتمع المحلي من حيث قدرتهما على العمل الوارد مع الآخر بشكل منتج.<sup>(١٣٦)</sup>

وينبغي لتدخلات الدعم أن تربط الخدمات المؤسسية بالخدمات المجتمعية. ويتعذر هذا مجرد تقديم الإحالات التي تبيّن أنها غير كافية لوحدها. ولذلك، يجب أن تكون هناك روابط جوهيرية حقيقية بين البرمجة المؤسسية والتدخلات المجتمعية لضمان استمرارية الدعم. وعلاوة على ذلك، توجد حاجة لأن تتحقق خدمات ما بعد الإفراج لفائدة الأطفال التوازن بين الإشراف والاحتياجات المرتبطة بتطور الأطفال، مع مراعاة عوامل الخطر والعوامل الوقائية التي تتّقّض التكيف الاجتماعي أو تسهم فيه.<sup>(١٣٧)</sup> ولا تكون البرمجة مع التركيز على عناصر التأديب أو المراقبة فعالة بقدر النهج الذي يدمج التدخلات الرامية إلى مساعدة الأطفال على التغلب على المشاكل، بما في ذلك العوامل التي قد تكون ساهمت في سلوكهم الإجرامي. ويرد في الأقسام الفرعية أدناه وصف للتداير التي يمكن اتخاذها كجزء من خطط الإفراج المبكر والتدخلات اللاحقة للإفراج على السواء.

#### (أ) مراكز الإشراف والحضور

عادةً ما يقع الإشراف الداعم، إلى جانب الطرق الفعالة لإدارة الحالات، في صميم التدخل الفعال للرعاية اللاحقة فيما يخص الأطفال المفرج عنهم من مؤسسة ما. وهو كثيراً ما يعني البقاء في منشأة انتقالية أو إحدى دور الحضانة أو دار للتأهيل. وفي بعض الحالات، يتمثل التدخل في وضع الطفل تحت إشراف وتوجيه شخص بالغ مسؤول في المجتمع المحلي (على سبيل المثال، معلم أو أخصائي اجتماعي أو عضو في المجتمع المحلي أو أحد الوالدين أو قريب

D. M. Altschuler and T. L. Armstrong, *Intensive Aftercare for High-Risk Juveniles: Policies and Procedures*<sup>(١٣٨)</sup>. (Washington, D.C., United States Department of Justice, Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention, 1994) H. L. Chung, M. Little and L. Steinberg, “The transition to adulthood for adolescents in the juvenile justice system: a developmental perspective”, in *On Your Own Without a Net: The Transition to Adulthood for Vulnerable Populations*, D. W. Osgood and others, eds. (Chicago, University of Chicago Press, 2005), pp. 68-91

آخر) من أجل مراقبة وتوجيهه سلوكه. وفي حالات أخرى، تقع مسؤولية الإشراف على الطفل على عاتق هيئة متخصصة تابعة لنظام العدالة الجنائية (مثل هيئة مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة) أو وكالة لحماية الطفل ورعايتها.

أما في مركز المثول أو الحضور النهاري، فيُطلب من الأطفال الحضور إلى مركز اجتماعي غير إيوائي لعدد محدد من الساعات كل أسبوع. وتتوفر هذه المراكز، التي تديرها عادةً وكالات محلية أو منظمات غير حكومية، بيئة تخضع للإشراف الدقيق، حيث يمكن للأطفال المشاركة في برامج التعليم والتعافي والترفيه (الماعدة في التوظيف والتدريب وفصول التعليم ومحو الأمية وتقديم المشورة بشأن تعاطي الكحول والمخدرات والتدريب على المهارات الحياتية والأنشطة الرياضية). وتتوفر مراكز الحضور الإطار التوجيهي والإشراف للأطفال المخالفين للقانون، وطريقة بناء لقضاء أوقات فراغهم، والتواصل الإيجابي مع البالغين والأقران. وقد ثبت أن البرامج التي تُنفذ في المراكز المجتمعية أو مراكز الترفيه القائمة والتي تجمع الأطفال بالأقران غير الجانحين تكون باللغة الفعالية بالنسبة للمجموعات المناسبة من الأطفال المخالفين للقانون.

#### (ب) الحضور المدرسي والتدريب على المهارات المهنية

يمكن تشجيع الأطفال المخالفين للقانون على الالتزام بالالتحاق بالمدارس بشكل منتظم أو الالتحاق ببرنامج للتدريب المهني أو لتطوير المهارات عند الإفراج عنهم. وقد يُطلب في بعض الحالات من السلطات المحلية أو الوكالات الأخرى تقديم الدعم للسماح للمجرم بالعودة إلى المدرسة أو الحصول على تدريب لتطوير المهارات (مثل تخفيض الرسوم أو الإعفاء من دفعها). ومن الواضح أن تطوير المهارات المطلوبة للعمل يمثل أولوية بالنسبة لكثير من الأطفال. وتكون برامج التدريب المهني الأكثر فعالية هي تلك التي تزود الأطفال بالمهارات التسويقية وتساعدهم كذلك في العثور على عمل.

#### (ج) أعمال الخدمة المجتمعية

تقتضي أعمال الخدمة المجتمعية من الطفل الذي يخالف القانون القيام بأعمال غير مدفوعة الأجر لعدد محدد من الساعات بطريقة ما تعود بالنفع على المجتمع. ويتمثل الغرض من ذلك في إتاحة الفرصة للطفل للتعويض عن جريمته عن طريق المساهمة بشيء ذي قيمة إما للضحية أو للمجتمع ككل، بما يدل على أن الطفل يمكن أن يكون عضواً منتجاً في المجتمع. وبالنسبة للأطفال، كثيراً ما تكون التعيينات الخاصة بأعمال الخدمة المجتمعية الأكثر فعالية هي تلك التي تتطلب منهم العمل جنباً إلى جنب مع قدوة من البالغين أو الأقران وتمتحنهم الفرصة لممارسة وإظهار السلوك الكفء والمسؤول. فعلى سبيل المثال، تساعد مشاريع البناء المجتمعية أو مشاريع التنظيف الصغيرة التي تتطلب أن يعمل الأطفال في بيئة جماعية مع أقران أو بالغين ملتزمين بالقانون على بناء مهارات العمل والمهارات الاجتماعية. ويستفيد المجتمع من عمل المجرم ويُمنح الطفل شعوراً بالإنجاز وباحترام متزايد للذات. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه يجب توخي الحذر فيما يتعلق بتنظيم عمل الأطفال وما يقابله من مخاطر الاستغلال.

#### (د) برامج تنمية الكفاءات

برامج تطوير الكفاءات عبارة عن برامج متخصصة مصممة لمساعدة الأطفال المخالفين للقانون في معالجة المشاكل الكامنة في نموهم المعرفي والتي ربما تكون قد ساهمت في سلوكهم المسيء. وتشمل الموضوعات التي يشبع تناولها صنع القرار المسؤول ومهارات التواصل وحل المشكلات وتسوية النزاعات واحترام الذات وإدارة الغضب. وتتسم معظم برامج تطوير الكفاءات بكونها برامج "اختبارية" أو برامج تعلمية تفاعلية. وقد أظهرت الدراسات في كثير من المرات

أن برامج التعلم التفاعلي التي تزود الأطفال بفرصة لمارسة أو نمذجة السلوك الإيجابي مفضلة على وعظ المجرمين بشأن القوانين والسلوك المناسب وأكثر فعالية منه بكثير.

#### (ه) العلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات أو إدمان الكحول

قد يرتبط السلوك الإجرامي للأفراد، بمن فيهم الأطفال، ارتباطاً مباشراً بمشكلة كامنة، مثل الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات أو الكحول. وعلاوة على ذلك، من المألوف أن يقع الأطفال المخالفون للقانون ضحايا للعنف، وقد يحتاجون إلى تدخل متخصص لمساعدتهم على التعافي من آثار هذا العنف. ويمكن في مثل هذه الحالات إحالة الطفل إلى برنامج استشاري أو علاجي متخصص. كما يمكن للتدخل والعلاج المبكر، عند تطبيقهما بمجرد تحديد المشكلة الأساسية، أن يساعدوا على منع تصاعد العادات المدمّرة. وقد يشكل هذا النوع من تدخلات ما بعد الإفراج امتداداً لبرامج العلاج التي ربما شارك الطفل فيها بالفعل في البيئة المؤسسية.

#### (و) برامج التوجيه

يمثل التوجيه واحداً من أشييع التدخلات استخداماً فيما يخص الأطفال المخالفين للقانون. وهناك برامج شاملة للعناية اللاحقة تتضمن التدريب على المهارات الحياتية وتوفير الخدمات، إلى جانب إقامة علاقات بين الأطفال المفرج عنهم من مرفق مؤسسي والموجهين. ويُعتبر التوجيه نوعاً مهماً من البرامج المستخدمة لمساعدة في توجيه الشباب بعيداً عن السلوكيات الخطرة والجائحة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن ينطوي توجيه الأطفال المخالفين للقانون على العلاقة مع المرشد، وينبغي أن يُستكمَل أيضاً بأشكال أخرى من نظم المساعدة والدعم.<sup>(١٣٨)</sup>

#### المملكة المتحدة

تعمل منظمة Trailblazers غير الحكومية في شراكة وثيقة مع مؤسسات المجرمين الشباب وموظفي السجون وغيرهم من أصحاب المصلحة في المملكة المتحدة لمنع الأطفال المحرومين من حريتهم من معاودة الإجرام. وللمساعدة على استقرار الشباب العائدين إلى المجتمع، يعمل المتطوعون معهم لمدة تصل إلى ستة أشهر قبل الإفراج، بما في ذلك من خلال التوجيه المكثف و"الإرشاد" إلى الوكالات المتخصصة. ويمتد هذا الدعم لفترة تصل إلى تسعه أشهر من الدعم في المجتمع بعد الإفراج. ووفقاً للمنظمة، فإن المعدل المتوسط لمعاودة الإجرام على مدار العامين كان ٩ في المائة مقارنة بأرقام حكومية تزيد على ٧٠ في المائة. وينتظر من الموجهين الذين يتبنون إلى مجموعة واسعة من الخلفيات المهنية والعرقية أن تكون لديهم نظرة ناضجة عن الحياة، وأن يعتمدوا موقفاً غير قائم على إطلاق الأحكام ومتعاطفًا مع الشباب (بما في ذلك قضائهم ومشاكلهم وإخفاقاتهم)، وأن يكونوا متخصصين وعمليين وواقعيين، وأن يوافقوا على التزام لفترة لا تقل عن ١٢ شهراً. ويزور الموجه الشاب في السجن لمدة ساعة كل أسبوع، ويجري أحياناً حول فرص التدريب والتعليم والسكن، حسب الاقتضاء، ويقيم روابط مع وكالات أخرى ذات صلة، ويدعم الشاب عند الإفراج عنه من السجن. ويشمل هذا الدعم البقاء على اتصال بالشاب في المجتمع المحلي عن طريق التحدث معه عبر الهاتف على أساس أسبوعي والاجتماع به كل أسبوعين حيثما أمكن ذلك. وإضافة إلى ذلك، يواكب الموجه على حضور دورات تدريبية وجلسات إشراف واجتماع فصلي للمجموعة.

المصدر: [www.trailblazersmentoring.org.uk/](http://www.trailblazersmentoring.org.uk/)

## (ز) عدم الانخراط في العصابات الإجرامية

يمثل الانخراط في عصابة إجرامية بالنسبة للأطفال المخالفين للقانون تحدياً اجتماعياً خاصاً أمام إعادة الإدماج. وكثيراً ما ينجذب الأطفال إلى العصابات الإجرامية بسبب الشعور بالانتماء والحماية التي قد تُعدُّ بها عضوية المجموعة، بما قد يؤدي إلى حالة لا يستطيع فيها الأطفال رؤية أي فرص خارج نطاق حياة العصابات. ومن المرجح أن يصبح الأطفال المنخرطون في الجماعات الإجرامية في سن مبكرة، أي في سن 11 أو 12 سنة، مجرمين معادين للإيلام عند البلوغ، وللعضوية في العصابة تأثير سلبي للغاية على قدرة الأطفال المحروميين من حرية التعلم على الاندماج بنجاح في المجتمع عند الإفراج عنهم، كما تزيد من احتمال العودة (المبكرة) إلى الإيلام. ويميل الأطفال المنخرطون في العصابات الإجرامية إلى العودة إلى الإيلام في وقت أبكر مقارنة بغير المنخرطين فيها.<sup>(١٣٩)</sup>

وتتوفر أدوات لتحديد الأطفال المعرضين لخطر انخراط في العصابات ولدعم جهود الوقاية المكثفة التي ترتكز على مجموعة من المخاطر الشائعة التي يواجهها الشباب (مثل أداة تقييم عوامل خطر الانخراط في العصابات الإجرامية).<sup>(١٤٠)</sup> ويمكن وضع برامج لمساعدة الأطفال المخالفين للقانون على قطع روابطهم بالعصابات الإجرامية أو الشركاء الإجراميين ودعم استراتيجيات خروج محددة للأطفال الذين يحاولون ترك العصابات الإجرامية.<sup>(١٤١)</sup> فعلى سبيل المثال، تقدم دائرة السجون في سنغافورة برنامجاً للتخلص من العصابات، بما في ذلك المشورة وإزالة الوشم والفعاليات الاحتفالية. وقد يكون الشباب المنخرطون في عصابات والذين هم من بين الموجودين في المستويات الأدنى من المجموعة أنساب المرشحين للعلاج في شكل العلاج الجماعي والعلاج الأسري وبدائل أخرى.

## المملكة المتحدة (اسكتلندا)

وفقاً للشرطة الاسكتلندية، فإن "المبادرة المجتمعية للحد من العنف"، التي أنشئت لحاربة ثقافة العصابات في غلاسكو، قد أدت إلى انخفاض كبير في أعمال العنف في أجزاء من المدينة. فقد تراجع معدل الإيلام لدى المشاركين في أكثر البرامج كثافة بنسبة ٧٢ في المائة. وتراجع معدل حمل السكاكين بين المشاركين بنحو ٦٠ في المائة، كما كان هناك انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة في الجرائم العنيفة في أوساط أفراد العصابات في مناطق المدينة التي لا تشملها المبادرة بعد.

ويتضمن البرنامج في جوهه "نداءات" يُدعى خلالها أعضاء العصابات المعروفون لحضور جلسة في محكمة مفوض الأمن في غلاسكو. ويصف أفراد الأسر والشرطة والعاملون في المجال الطبي التكلفة البشرية لثقافة العصابات، كما يُدعى المشاركون للتوقیع على تعهد بالتخلص من أسلحتهم والعمل مع البرنامج. ويحظى المشاركون الذين وفّوا على التعهد بدعم من مجموعة متعددة من الوكالات التي تعمل على فرص توظيفهم ورفاههم الجسدي والعاطفي. ويشجع المشاركون بعد ذلك على توصيل الرسالة إلى أعضاء العصابات الآخرين.

المصدر: K. Scott, "Glasgow gang project leads to cut in violent crime", The Guardian, 4 July 2011  
متاح في: [www.guardian.co.uk](http://www.guardian.co.uk)

Kate O'Brien and others, "Youth gang affiliation, violence, and criminal activities: a review of motivational, risk, and protective factors", *Aggression and Violent Behavior*, vol. 18, No. 4 (2013), pp. 417–425; see also R. L. Mullis and others, "Young chronic offenders: a case study of contextual and intervention characteristics", *Youth Violence and Juvenile Justice*, vol. 3, No. 2 (2005), pp. 133–150; S. H. Decker, D. C. Pyrooz, and R. K. Moule, "Disengagement from gangs as role transitions", *Journal of Research on Adolescence*, vol. 24, No. 2 (2014), pp. 268–283; A. Braga, A. M. Piehl and D. Hureau, "Controlling violent offenders released to the community: an evaluation of the Boston Reentry Initiative", *Journal of Research in Crime and Delinquency*, vol. 46, No. 4 (2009), pp. 411–436; and J. W. Caudill, "Back on the swagger: institutional release and recidivism timing among gang affiliates", *Youth Violence and Juvenile Justice*, vol. 8, No. 1 (2010), pp. 58–70.

K. M. Hennigan and others, "Identifying high-risk youth for secondary gang prevention", *Journal of Crime and Justice*, vol. 37, No. 1 (2014), pp. 104–128  
S. Decker, *Strategies to Address Gang Crime: A Guidebook for Local Law Enforcement* (Washington, D.C.,<sup>(١٤١)</sup>  
United States Department of Justice, Office of Community Oriented Policing Services, 2008)

## باء- المجرمات

يُعتبر عدد السجينات منخفضاً نسبياً مقارنةً بعدد السجناء. ورغم الاختلافات الإقليمية الكبيرة وارتفاع بنسنة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، تشكل السجينات حالياً نحو ٧ في المائة من عدد السجناء على الصعيد العالمي<sup>(١٤٢)</sup>. ونتيجة لذلك، فإن معظم نظم السجون وبرامجهما تميل في تحضيرها وتصميمها وإدارتها إلى كفة السجناء، مما تظل معه الاحتياجات الخاصة للسجينات دون معالجة. ولا تتلقى السجينات في كثير من الأحيان الموارد أو التوجيهات التأهيلية الكافية والمراعية للاعتبارات الجنائية من أجل إعدادهن للإفراج والحياة بعد السجن، رغم كونهن غير مستعدات غالباً للإفراج عنهن.<sup>(١٤٣)</sup> ومن الأرجح أن تكون لدى السجينات سوابق من التعرض للاغتصاب الجنسي والجسدي، كما أنهن يعانين من الأمراض العقلية بمعدل أعلى من السجناء. وعلاوة على ذلك، إذا كان لدى السجينات تاريخ من تعاطي المخدرات، فإنه يكون في الأغلب مختلفاً عن مثيله لدى السجناء. ويمكن احتجاز معظم النساء، بسبب طبيعة الجرائم التي يرتكبنها، بأمان وبمستويات أمنية أقل صرامة بكثير من الرجال - وهي حقيقة لها آثار على القيد التي يمكن أن تعيق إعادة اندماجهن في المجتمع.

ويمكن أن تكون البرامج الخاصة بالسجينات بلا معنى ما لم يكن السجن نفسه يدار بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين، تُدمج فيها الاحتياجات الخاصة بالنساء في نظام السجون الشامل، بما في ذلك التخطيط التنظيمي وتدريب الموظفين والعلاج والظروف العامة للسجن (من ذلك مثلاً الملابس والإمدادات والمراقبة الصحية وتصميم الزنزانة وسبل الحصول على الخدمات الطبية وغيرها تدابير الأمان والسلامة).

إضافة إلى ذلك، تواجه النساء تحديات خاصة تتعلق بالاندماج الاجتماعي في المجتمع المحلي. ذلك أن الواقع ضعيفاً، مثل التعرض للإيذاء في مرحلة الطفولة أو على يد الشريك الحميم، قد يفسح المجال أمام الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات ومحدودية فرص العمل والبغاء والضلوع في النشاط الإجرامي.<sup>(١٤٤)</sup> ويمهد تاريخ الإيذاء والصدمات النفسية غير المعالجة والسلبيات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها نسبة كبيرة من السجينات لتعريضهن للأمراض العقلية وإيذاء النفس.<sup>(١٤٥)</sup> وتعاني السجينات من معدلات مرتفعة بشكل لافت للانتباه من مشاكل الصحة العقلية، مثل الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمات والاكتئاب والقلق والرهاب والاضطرابات العصبية والاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات. وكثيراً ما يشكل ذلك عقبة كبيرة تحول دون قبولهن في مجتمعهن. ويجب اعتبار وضع استراتيجيات لمنع الانتحار وإيذاء النفس وتقديم علاج لمشكلات الصحة العقلية يراعي الفوارق الجنسية للمجرمات، سواء خلال فترة سجنهن أو بعدها (عند عودتهن إلى المجتمع)، من الأولويات.

للطلاع على مزيد من التفاصيل حول السجينات، انظر كتاب عن المرأة والسجن، الطبعة الثانية (٢٠١٤) 

## ١- المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة

فيما يتعلق بسجن النساء بشكل عام، من المهم الإشارة إلى أن الجمعية العامة، تسليناً منها بأن عدداً من المجرمات لا يشكل خطراً على المجتمع وأن سجنهن قد يجعل إعادة إدماجهن في المجتمع أكثر صعوبة، شأنهن في ذلك شأن

R. Walmsley, "World female imprisonment list", 4th ed. (London, World Prison Brief, Institute for Criminal Policy Research, and Birkbeck University of London, 2017), p. 2

١٤٢- تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن دروب سجن النساء وظروفه وعواقبه (A/68/340)، الفقرة ٦٧؛ انظر أيضاً F. Gerry and L. Harris, "Women in prison: is the penal system fit for purpose?" (London, Halsbury's Law Exchange, 2014)

K. S. van Wormer and C. Bartollas, *Women in the Criminal Justice System*, 2nd ed. (Boston, Pearson Education, 2007)

١٤٤- UNODC and World Health Organization (WHO), *Women's Health in Prison: Correcting Gender Inequity in Prison Health* (Copenhagen, WHO Regional Office for Europe, 2009)

المجرمين عموماً، اعتمدت في قرارها ٢٢٩/٦٥ قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) المرفقة بذلك القرار. وتقدم قواعد بانكوك إرشادات بشأن التعامل مع الظروف والاحتياجات الخاصة للسجينات، وتولي لتلك الاحتياجات نفس الأهمية التي توليهما لاحتياجات السجناء. وتكمّل قواعد بانكوك قواعد نيلسون مانديلا، التي— وإن انطبقت على المجرمين من الذكور والإثاث على حد سواء— لا تأخذ دائمًا في الاعتبار الاحتياجات الجنسانية وظروف النساء.

**قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك):<sup>(١)</sup>**  
القواعد ٤٢ و ٤٥ إلى ٤٧ و ٦٠ و ٦١

#### القاعدة ٤٢

- ١- تمكّن السجينات من الالتحاق ببرنامج أنشطة متوازن وشامل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الملائمة لنوع الجنس.
  - ٢- يجب أن يتسم نظام السجن بقدر كاف من المرونة بحيث يلبي احتياجات الحوامل والأمهات المرضعات والنساء اللواتي يرافقهن أطفالهن في السجن. وتتوفر المرافق أو الترتيبات الضرورية لرعاية الأطفال في السجون من أجل تمكين السجينات من المشاركة في الأنشطة التي تنظم في السجن.
  - ٣- تبذل جهود خاصة لتوفير برامج تلائم الحوامل والأمهات المرضعات والنساء اللواتي يرافقهن أطفالهن في السجن.
  - ٤- تبذل جهود خاصة لتوفير خدمات تلائم السجينات اللواتي يحتاجن إلى دعم نفسي، ولا سيما السجينات اللواتي تعرضن لاعتداءات جسدية أو نفسية أو جنسية.
- ...

#### القاعدة ٤٥

تتيح سلطات السجن للسجينات خيارات، من قبيل الإجازات المنزليّة والسجون المفتوحة ودور التأهيل والبرامج والخدمات المجتمعية، إلى أقصى حد ممكن لتسهيل انتقالهن من السجن إلى الحرية وتقليل إمكانية وصممهن وإعادة تواصلهن مع أسرهن في أقرب مرحلة ممكنة.

#### القاعدة ٤٦

على سلطات السجن أن تعمل، بالتعاون مع الدوائر المعنية بمراقبة السلوك و/أو الدوائر المعنية بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وجماعات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، على إعداد برامج شاملة لإعادة إدماج السجينات قبل إطلاق سراحهن وبعده وتنفيذها، بما يكفل أخذ الاحتياجات الخاصة للنساء في الاعتبار.

#### القاعدة ٤٧

يقدم دعم إضافي للسجينات اللواتي يطلق سراحهن ويحتاجن إلى مساعدة نفسية وطبية وقانونية وعملية لضمان النجاح في إعادة إدماجهن في المجتمع، بالتعاون مع الدوائر المعنية بتقديم الخدمات في المجتمع المحلي.

...

(تابع)

القاعدة ٦٠

تتاح موارد ملائمة لإيجاد بدائل تناسب حالة المجرمات من أجل دمج التدابير غير الاحتيازية مع الإجراءات المتخذة للتصدي لأكثر المشاكل شيوعاً التي تجعل النساء تحت طائلة نظام العدالة الجنائية. وقد تشمل تلك البدائل تنظيم دورات علاجية وتقديم المشورة إلى النساء ضحايا العنف العائلي والاعتداء الجنسي وتقديم العلاج المناسب إلى النساء اللواتي يعانين من إعاقة عقلية وتوفير برامج تعليمية وتدريبية لتحسين فرص توظيفهن. وتأخذ هذه البرامج في الاعتبار ضرورة توفير الرعاية للأطفال والخدمات المخصصة للنساء دون غيرهن.

القاعدة ٦١

يجب أن تتمتع المحاكم، عند إصدارها أحكاماً ضد المجرمات، بالصلاحيات التي تمكّنها من النظر في العوامل المخففة للحكم من قبيل عدم وجود سجل جنائي وعدم خطورة السلوك الإجرامي نسبياً وطبيعة هذا السلوك، في ضوء مسؤوليات الرعاية الملقاة على عاتق النساء المعنيات والخلفيات المعندة.

(٤) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٩/٦٥، المرفق.

## (أ) معاملة السجينات

في حين أن جميع أحكام قواعد نيسون مانديلا المتعلقة ببرامج إعادة التأهيل في السجون وخدمات دعم إعادة الإدماج في المجتمع تتطبق بالتساوي على السجينات، فإن قواعد بانكوك تشدد على الحاجة إلى نظام سجن يراعي الفوارق الجنسانية مع إيلاء الاعتبار الواجب للحوكام والأمهات المرضعات والنساء اللواتي يرافقهن أطفالهن. وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة لتوالص� السجينات المستمر مع أسرهن ومع أطفالهن، حسب الاقتضاء، فإن قواعد بانكوك تدعى إدارات السجون إلى تشجيع هذا الاتصال وتيسيره بشكل فعال، بما في ذلك من خلال الزيارات وبكل الوسائل المعقولة، وإلى توفير بيئة مناسبة يمكن أن تجعل من تجارب الزيارات تجربة إيجابية من نواح عديدة، بما في ذلك السماح بقاء مفتوح بين الأم والطفل (المادتان ٢٦ و٢٨). وتساعد مثل هذه التدابير النساء على الشعور بالتواصل مع العالم الخارجي وبالقرب إلى أطفالهن وأسرهن عن طريق الحد من مشاعر العزلة والوحدة والعجز.

إضافةً إلى ذلك، تؤكد قواعد بانكوك مجدداً على أهمية تسهيل عودة السجينات تدريجياً إلى المجتمع في أقرب وقت ممكن وبأكبر قدر ممكن — بما في ذلك عن طريق الإجازات المنزوية والسجون المفتوحة ودور التأهيل والبرامج المجتمعية (القاعدة ٤٥)؛ كما ينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بالإفراج المشروط إلى مسؤولية السجينات عن توفير الرعاية واحتياجاتهن الخاصة فيما يتعلق بإعادة الإدماج في المجتمع (المادة ٦٣).

## (ب) التدابير غير الاحتيازية للمجرمات

فيما يتعلق ببدائل السجن، تشجع قواعد بانكوك الدول على: (أ) وضع خيارات تراعي نوع الجنس بشأن تدابير إهالة المجرمات إلى برامج إصلاح خارج نطاق نظام العدالة الجنائية وبدائل الاحتياز رهن المحاكمة وإصدار الأحكام واللجوء إلى هذه البدائل حيثما كان ذلك ملائماً وممكناً، لا سيما في حالة الحوكام أو النساء اللواتي يُعلنن أطفالاً،<sup>(٤٦)</sup> (ب) ضمان عدم فصل النساء عن أسرهن دون إيلاء الاعتبار الواجب لخلفياتهن وروابطهن

<sup>(٤٦)</sup> في هذه الحالات، ينبغي أن تقتصر الأحكام الاحتيازية بحق المجرمات على الجرائم الخطيرة والعنيفة أو المجرمات اللواتي يشكلن خطراً مستمراً، على لا يكون ذلك سوى بعد مراعاة المصالح الفضلى لأطفالهن ومع كناللة وضع ترتيبات ملائمة لتوفير الرعاية للأطفال.

الأسرية؛ و(ج) الإذن للمحاكم بالنظر في مجموعة من العوامل المخففة عند إصدار أحكام على المجرمات، بما في ذلك مسؤوليتها عن توفير الرعاية (القواعد ٥٧ و٥٨ و٦٤).

## -٢ البرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين

تُعد الاعتبارات الجنسانية من العوامل المهمة التي ينبغي مراعاتها عند تحديد الاستراتيجيات التي من شأنها تسهيل العودة الناجحة للمجتمع<sup>(٤٧)</sup> وينبغي بذلك مزيد من الجهد لمعالجة عوامل الخطر والاحتياجات والاستجابة ذات الصلة بالاعتبارات الجنسانية. إضافةً إلى الاختلافات في المخاطر والقدرة على الاستجابة، كثيراً ما تختلف المجرمات عن المجرمين في علاقائهن العاطفية والأسرية. غالباً ما ترتبط العلاقات ارتباطاً حاسماً بضلع المرأة في الجريمة. وبالمثل، غالباً ما يسهل تحفيز المجرمات والسجينات على التغيير من خلال صلاتهن بالآخرين. وكثيراً ما تكون الثقة بالذات والاعتزاز بها لديهن أكثر تأثراً بشكل مباشر وفوري بالعلاقات التي يقمنها. وفي السنوات الأخيرة، استحدثت بعض من أدوات تقييم المخاطر والاحتياجات المراعية للاعتبارات الجنسانية - وهي ممارسة دُعي إليها صراحة في قواعد بانكوك (القاعدة ٤٠).<sup>(٤٨)</sup>

بنما

نُفذت بنما، بدعم من المكتب، برنامجاً متخصصاً يركز على السجينات ومصمماً وفقاً لقواعد بانكوك، مع التشديد على إشراك السجينات وتوعيتهن. ونتيجة لذلك، فتحت جامعة بنما فرعاً في سجن النساء في مدينة بنما، بما مكّن أكثر من ٦٠ سجينة من مواصلة دراستهن الجامعية. وعلاوة على ذلك، زاد عدد أنشطة إعادة إدماج المرأة وتحسن نوعية هذه البرامج، بما في ذلك من خلال زيادة المشاريع الإنتاجية، مثل المشاريع ذات الصلة بالبيئة المائية.

المصدر: ورقة معلومات أساسية بشأن حلقة العمل ١ عن دور معايير الأمم المتحدة وقواعدها المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في دعم إرساء نُظم عدالة جنائية فعالة ومنصفة تُراعي فيها الاعتبارات الإنسانية وتخضع للمساءلة: الخبرات والدروس المستفادة في مجال تلبية الاحتياجات الفريدة للنساء والأطفال، وبخاصة معاملة المجرمين وإعادة إدماجهم اجتماعياً .٢٢ (A/CONF.222/10) الفقرة

### الاتحاد الروسي

أشأت حكومة الاتحاد الروسي "مركز التأهيل الاجتماعي للنساء والفتيات" في عام ٢٠٠٧ لفائدة النساء والفتيات اللواتي أُفرج عنهن من السجن أو اللواتي خضعن لتدابير غير احتجازية. ويقدم المركز المشورة القانونية والاستشارات النفسية والتدريب والمساعدة في العثور على عمل والتدريب في مجال محو الأمية الحاسوبية.

وفيما يتعلق بالبرمجة، يبدو أن النساء يستجنبن بشكل أفضل غالباً لخدمات "الرعاية الفردية المكثفة" التي تأخذ في الاعتبار عدة جوانب مختلفة من إعادة الاندماج في المجتمع في نفس الوقت.<sup>(٤٩)</sup> وتشتمل نماذج العناية الفردية

S. Spjeldnes, H. Jung and H. Yamatani, "Gender differences in jail populations: factors to consider in reentry strategies", *Journal of Offender Rehabilitation*, vol. 53, No. 2 (2014), pp. 75-94<sup>(٤٧)</sup>

P. Van Voorhis and others, "Women's risk factors and their contributions to existing risk/needs assessment: the current status of a gender-responsive supplement", *Criminal Justice and Behavior*, vol. 37, No. 3 (2010), pp. 261-288<sup>(٤٨)</sup>  
www.uc.edu/womenoffenders  
www.ncic.gov/womenoffenders

S. Covington, "A woman's journey home: challenges for female offenders and their children", paper presented to the National Policy Conference "From Prison to Home: The Effect of Incarceration and Reentry on Children, Families, and Communities", Washington, D. C., 30 and 31 January 2002<sup>(٤٩)</sup>

المكثفة على تدخلات مختلفة للتعامل مع مجموعة التحديات التي تواجه المجرم في آن واحد. وترتبط الخدمات وتتسق وتقديم كحزمة واحدة، على عكس التدخلات التي تقدم كسلسلة غير متصلة. ولا بد من فهم واضح لدور المرأة كمربيّة وبنّت وأم وزوجة (أو شريكة)، إذ لا يمكن مساعدتها بفعالية بمفردها عن شبكاتهن الاجتماعية والعلاقات التي يقمنها داخلها.

وقد ترك العديد من السجينات أطفالهن مع أزواجهن أو شركائهن أو أقاربهن، ويعترفون بالقلق باستمرار إزاء وضع أطفالهن. وتعتبر البرامج التي تساعد النساء على التأقلم مع هذا القلق وتحتفظ من معاناتهن الأساسية في دعم إعادة تأهيلهن. ويشكل تيسير التواصل بين الأمهات وأطفالهن وأسرهن وسيلة بسيطة وعملية لتقديم المساعدة.

ويبدو أن كف المرأة عن الجريمة مرتبط بما يمكن وصفه عموماً بأنه استثمارات في الالتزامات الارتباطية وقبول المسؤولية عن الآخرين (في سياق الأسرة مثلاً). وتكسي التدخلات التي تقدم للمجرمات الدعم العملي والعاطفي للوفاء بهذه المسؤوليات والالتزامات أهمية بالغة بالنسبة لهن. وينبغي أن تأخذ برامج إعادة الإدماج في المجتمع التي تراعي الفوارق بين الجنسين في الاعتبار الحقائق المرتبطة بحياة المجرمات وما هو مهم بالنسبة لهن والمسؤوليات الاجتماعية التي تقع على كاهلهن.<sup>(١٥٠)</sup>

#### (أ) الاتصال بالعالم الخارجي

يشكّل تيسير اتصال السجناء بالعالم الخارجي عنصراً هاماً في استراتيجيات الحد من الآثار الضارة للسجن والمساعدة في إعادة إدماج السجناء في المجتمع. وقد تبيّن أن إدراك القبول الأسري هو العامل الأكثر ارتباطاً بنجاح التوظيف والامتناع عن تعاطي المخدرات والتعبير عن التفاؤل بشأن المستقبل، كما لوحظ أن عودة السجناء الذين تلقوا زيارات من عائلاتهم أو أصدقائهم للإجرام أقل احتمالاً من أولئك الذين لم يتلقوا أي زيارات.<sup>(١٥١)</sup>

ومما يؤسف له أن بعض إدارات السجون تقيّد الزيارات لأنها قد تشكل إزعاجاً في التنظيم وإدارة الأمن وكذلك عملاً إضافياً لموظفي السجون. بيد أن جعل زيارات السجناء من الأولويات وتحويلها إلى فرص لإعداد المجرمين للإفراج عنهم لا يتطلب بالضرورة الكثير من الموارد. ففي كثير من الأحيان، لا يعدو الأمر مجرد مسألة ترتبط بتنظيم وقت الموظفين وحركة السجناء ووضع تدابير أمنية مناسبة ووضع إجراءات لإدارة المعلومات من أجل تتبع الزوار ومعلومات الاتصال.

ويقع على عاتق السجينات مسؤوليات تتعلق بالرعاية والتربية أكثر من السجناء، ولهذا السبب يؤثّر الانفصال عن الأسرة والأطفال والعزلة المصاحبة للسجن تأثيراً ضاراً على النساء بصفة خاصة. ولذلك من المهم أن تضم السجون مراافق يمكن فيها للسجناء والسجينات تلقي الزيارات من أفراد عائلاتهم، بما في ذلك أماكن يمكنهم فيها قضاء وقت مفید مع أطفالهم. بيد أنه بالنظر إلى تعرض السجينات أكثر من غيرهن للعنف العائلي، يجب استشارتهن دائمًا بشأن الأشخاص الذين يُسمح لهم بزيارتهن (انظر قواعد بانكوك، القاعدة ٤٤).

ونظراً للعدد المحدود من سجون النساء، فإن السجينات كثيراً ما يُحتجزن في مؤسسات بعيدة عن منازلهم، ولذا يُحتمل أن يستقبلن عدداً أقل من الزوار. ولذلك يعتبر السماح بالزيارة لساعات أطول من الممارسات الجيدة إذا اضطر الزوار إلى السفر لمسافة طويلة. كما يُستصوب السماح باستعمال الهاتف وزيادة عدد المكالمات

.R. Matthews and others, *Exiting Prostitution: A Study in Female Desistance* (London, Palgrave Macmillan, 2014)<sup>(١٥٠)</sup>

S. Spjeldnes and S. Goodkind, "Gender differences and offender reentry: a review of the literature", *Journal of*<sup>(١٥١)</sup>

L. Bartels and A. Gaffney, *Good Practice in Women's Offender Rehabilitation*, vol. 48, No. 4 (2009), pp. 314-335  
.Prisons: A Literature Review (Canberra, Australian Institute of Criminology, 2011)

الهادفة أو المرئية بين السجينات وأفراد أسرهن، ولا سيما عندما يكون مكان إقامة الأسر بعيداً أو لا تستطيع الزيارة. ويمكن لسلطات السجون أن تتعاون مع الوكالات والمنظمات المجتمعية لمساعدة السجينات على التواصل مع عائلاتهن.

#### (ب) التدخلات الخاصة بالسجينات اللواتي تعرضن للإيذاء في السابق

على الرغم من أن السجينات يقنن ضحية للإيذاء الجنسي والجسدي والنفسي أكثر من غيرهن، فإن التدخلات ذات الصلة في السجون أو في المجتمع لا تكون متاحة في كثير من الأحيان. وقد تناول النساء في بعض البلدان إمكانية التواصل مع مستشاري أزمات الاغتصاب أو إجراء تقييمات للصحة العقلية يليها علاج طبي أو مشورة طبية، أو رعاية وقائية، أو تدريب على السلامة والدفاع عن النفس. لكن في العديد من البلدان الأخرى، لا توجد مثل هذه التدخلات، وغالباً ما تترك النساء وحدهن للتعامل مع صدماتهن العاطفية والعقلية. وفي مثل تلك الحالات، ينبغي اعتبار وضع وتقديم برامج للرعاية الصحية العقلية وإعادة التأهيل بما يراعي الاعتبارات الجنسانية وتأثير الخدمات النفسية التي يتعرض لها، بما في ذلك برامج معالجة تعاطي المخدرات، لفائدة النساء من الأولويات في السجون والمجتمع المحلي على السواء (انظر قواعد بانكوك، القاعدتين ٦٢ و١٢<sup>(١٥٢)</sup>).

ومع وجود مستشارين مدربين تدريباً مناسباً، من الممكن عقد جلسات استشارية جماعية أو فردية داخل السجن، وحتى بعد الإفراج عن السجينات اللواتي سبق أن تعرضن للإيذاء، من أجل فهم كيفية شعور الضحية ومراجعة خطط النساء بشأن المضي قدماً في الحياة. وفي كثير من الأحيان، يمكن لقدرة النساء اللواتي سبق أن تعرضن للإيذاء على الإفصاح عن أفكارهن ومشاعرهم أن تدهن للمستقبل وتمتحنن قوة إضافية لتخفي الصدمة.

#### (ج) التدخلات الخاصة بالسجينات اللواتي لديهن أطفال

يطرح السجن تحديات خاصة أمام الأمهات، خاصة إذا لم يكن بإمكانهن الحفاظ على روابط مع أطفالهن أثناء فترة السجن. ويجب على النساء أن يستعدن دورهن كأمّهات بعد الإفراج عنهن، إلى جانب التصدي لتحديات أخرى مثل الافتقار إلى العمل والسكن. وفي حين أن الدعم الأسري عامل مهم في إعادة لم شمل الأسرة في نهاية المطاف، يرتبط السجن—حتى لفترة قصيرة—بتحولات في تكوين الأسرة، مما يزيد من خطر الطلاق أو الانفصال.

ويمكن للانفصال عن الأطفال أثناء السجن أن يكون له عواقب وخيمة على النساء وأطفالهن على حد سواء. ذلك أن حبس الأم يزيد من حدة المشاكل التي قد يعني منها طفلها دون أن تكون في وضع يسمح لها بالمساعدة.<sup>(١٥٣)</sup> وقد يتقوض موقع سلطة الأم فيما يتعلق بأطفالها بسبب السجن. وكما جاء أعلاه، فإن التيسير الفعال لزيارات الأطفال يشكل تدبيراً مهماً لدعم الترابط الأسري وإعداد الأسرة للشامل في المستقبل. ومع ذلك، كثيراً ما تبقى هناك حاجة إلى تدخلات أخرى لتعزيز نظم دعم الأمهات.

A.N. Cimino and others, “Women reentering the community: understanding addiction and trauma-related characteristics of recidivism”, *Journal of Human Behavior in the Social Experiment*, vol. 25, No. 5 (2015), pp. 468-476  
انظر أيضاً<sup>(١٥٢)</sup>

P. Scharff Smith, *When the Innocent are Punished: The Children of Imprisoned Parents*, B. Crewe, Y. Jewkes, and T. Ugelvik, eds., Palgrave Studies in Prisons and Penology Series (London, Palgrave Macmillan, 2014)<sup>(١٥٣)</sup>

ويشكل أطفال السجينات فئة مهملة وهشة.<sup>(١٥٤)</sup> وهم يعانون في كثير من الحالات من نقص الغذاء وعدم التعرض للقاءات الاجتماعية وعدم الحصول على الخدمات التعليمية والصحية. كما أنهم يعانون من الوصم المرتبط بنظام السجون من خلال أمهم. وبشكل طول مدة بقاء الأطفال مع أمهاتهم في السجون مسألة معقدة ومثيرة للجدل، حيث يفرض العديد من البلدان حدًا أقصى للسن الذي يؤخذ به الطفل من السجن وينقل إلى العائلة أو الأصدقاء أو إلى دار للحضانة. وتتوفر قواعد بانكوك إرشادات حول كيفية احتياجات الأطفال المقيمين في السجون مع أمهاتهم،<sup>(١٥٥)</sup> وعلى وجه الخصوص: (أ) أن يُتخذ القرار فيما يتعلق بالسماح للطفل بالبقاء مع أمه في السجن دائمًا بما يراعي في المقام الأول مصلحة الطفل (القاعدة ٤٩)؛ و(ب) ألا يعامل الأطفال الذين يرافقون أمهاتهم في السجن كسجناء (القاعدة ٤٩)؛ و(ج) أن يتاح للسجينات اللواتي يرافقهن أطفالهن في السجن أقصى ما يمكن من الفرص لقضاء الوقت مع أطفالهن (القاعدة ٥٠)؛ و(د) أن يُربى الأطفال في بيئة أقرب ما تكون للبيئة التي ينشأ فيها الأطفال خارج السجن، بما في ذلك مرافق رعاية الطفل وخدمات الرعاية الصحية المخصصة للأطفال (القاعدة ٥١).

وبالمثل، أوصت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في توصيتها ١٤٦٩ (٢٠٠٠) بشأن الأمهات والرضع في السجن، بما يلي:

- (أ) وضع واستخدام عقوبات مجتمعية فيما يخص أمهات صغار الأطفال وتجنب استخدام الاحتجاز في السجون؛
- (ب) وضع برامج تثقيفية للمهنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية بشأن مسألة الأمهات وصغار الأطفال؛
- (ج) استحداث وحدات آمنة وشبه آمنة صغيرة الحجم ومزودة بدعم الخدمات الاجتماعية لنائدة العدد الصغير من الأمهات اللواتي يلزم احتجازهن على هذا النحو، حيث يمكن رعاية الأطفال في بيئة مراعية للطفل وحيث تُعطى الأهمية في المقام الأول لمصالح الطفل الفضلى، مع ضمان الأمن العام؛
- (د) التأكد من أن الآباء يتمتعون بحقوق زيارة أكثر مرونة بحيث يتمكن الطفل من قضاء بعض الوقت مع والديه؛
- (ه) ضمان حصول الموظفين على التدريب المناسب في مجال رعاية الأطفال؛
- (و) وضع مبادئ توجيهية مناسبة للمحاكم تنظر بموجبها في النطق بأحكام احتجازية للنساء الحوامل والأمهات المرضعات فقط عندما تكون الجريمة خطيرة وعنيفة وعندما تمثل المرأة خطراً مستمراً.

#### كوفستاريكا

يوجد في سجن النساء في سان خوسيه قسم للنساء الحوامل والأمهات اللواتي لديهن أطفال دون سن الثالثة من العمر. وتقوم دار حضانة أخرى في سانتا ماريا بتلبية احتياجات الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن عام وتدبرها منظمة غير حكومية.

O. Robertson, *Collateral Convicts: Children of Incarcerated Parents—Recommendations and Good Practice from the UN Committee on the Rights of the Child Day of General Discussion 2011*, Human Rights and Refugees Publications (Geneva, Quaker United Nations Office, 2012)<sup>(١٥٤)</sup>  
انظر أيضًا قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ٢٩.<sup>(١٥٥)</sup>

## كينيا

تعترف مصلحة السجون في كينيا بأهمية إعطاء كل أُم مجموعة مستلزمات لطفلها تحتوي على العناصر التالية: ملابس أطفال متنوعة وبطانيتان صغيرتان وملاءة سرير صغيرة ومنشفة متوسطة الحجم وزوج من السراويل البلاستيكية ومجموعة من الحفاضات، وملاءة بلاستيكية توضع تحت ملاءة السرير للحيلولة دون تدنسه وقطعة صابون وعلبة من الفازلين (لطفح الجلد) وقنية للرضاعة ولعلقة وطبق. ويمكن للأمهات الاحتفاظ بأطفالهن حتى يبلغ عمر الطفل ستين أو ثلاث سنوات، كما يُسمح لهم بالبقاء معًا في زنزانات مشتركة مع نساء آخريات. وتدرب حارسات السجن على مراعاة حاجات الأمهات السجينات.

## بيرو

تقدم وزارة التربية والتعليم في بيرو للمعلمين في حضانة سجن الإناث "Chorrillo I" في ليما موادًّا وحلقات عمل تربوية لفائدة الأمهات.

## أوروغواي

تستضيف وحدة الأم والطفل "El Molino" في مونتيفيديو الأمهات والأطفال دون سن ٤ سنوات. وترعاى حضانة "Pájaros pintados" الموجودة خارج السجن أطفال السجينات وأطفال الموظفين وأطفال المجتمع المحلي.

وتواجه الأمهات اللواتي يعانين من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدّرات صعوبات إضافية فيما يتعلق بدورهن كأمهات وعودتهن إلى عائلاتهن. ييد أن هناك أدلة تشير إلى أن النساء اللواتي يتوفعن العيش مع أطفالهن القاصرين أكثر احتمالاً للدخول في برنامج للعلاج. فعلى سبيل المثال، تسمح بعض برامج الحضانة في السجون في الولايات المتحدة للسجينات بالعيش مع أطفالهن ورعايتهم خلال جزء من فترة عقوبتهن أو طوالها، بما يمكنهن من عيش التقارب البدني مع أطفالهن في بيئة داعمة. وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت على "مركز نبراسكا الإصلاحي للنساء" تراجع معدلات معاودة الإجرام لدى المجرمات بعد مشاركتهن في برنامج للحضانة.<sup>(١٥٦)</sup>

## - ٣ - التخطيط للإفراج والدعم اللاحق للإفراج

ينطوي التخطيط والإعداد للإفراج عن السجناء على أهمية كبيرة بالنسبة لهم جميّاً. ييد أن التحديات التي تواجه السجينات تحديدًا قد تكون مختلفة للغاية. فقد يكون الوصم الاجتماعي المرتبط بالسجن أسوأ بالنسبة للنساء، وقد لا تقبل أسرهن بإعادتهن بسبب الخزي الذي جلبته لأسرهن وللمجتمع. وعندما تُسجن النساء بسبب الزنا أو "جرائم أخلاقية" أخرى، فإنهن غالباً ما يواجهن رفضاً تاماً، بل وإيذاء بدليّاً عقب الإفراج عنهن. وإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون الموارد التي يتاح للمجرمات الوصول إليها أقل مما هو متاح للمجرمين، لأنهن في كثير من الحالات يعتمدن مالياً على أزواجهن وأسرهن. وفي بعض البلدان، فإن حقهن في الملكية إما غير موجود أو لا يحظى بالحماية الكافية. وتشكل التبعية الاقتصادية للمجرمات نقطة ضعف إضافية حين عودتهن إلى المجتمع المحلي.

L. S. Goshin and M. W. Byrne, "Converging streams of opportunity for prison nursery programs in the United States", *Journal of Offender Rehabilitation*, vol. 48, No. 4 (2009), pp. 271-295

ولذلك ينبغي البدء في التخطيط والإعداد للإفراج عن المجرمات في وقت مبكر من أجل السماح باستكمال الخطط وتأكيدها مع أفراد الأسرة أو المنظمات المجتمعية. أما إذا كانت السجينه تخشى على سلامتها، فيجب إبقاء هذه الخطط سرية، وينبغي اتخاذ خطوات لضمان عدم انتقال المعلومات المتعلقة بخطط الإفراج عن المجرمة إلى أي شخص قد يشكل تهديداً لها.

وهناك خمسة مجالات عامة لاحتياجات النساء العائدات إلى المجتمع المحلي بعد فترة من السجن، مع مراعاة وضعهن العائلي ووضعهن الأبوي ومسؤولياتهن في الرعاية: تنمية مهارات رعاية الأطفال والمهارات الأبوية؛ وبرامج الرعاية الصحية والمشورة والعلاج من تعاطي المخدرات؛ والمساعدة في السكن والنقل؛ وخدمات التعليم والتوظيف والتدريب الوظيفي؛ والدعم الاجتماعي.<sup>(١٥٧)</sup> وبناءً على ذلك، يجب أن يتناول الدعم اللاحق للإفراج عدة تحديات في آن واحد، بما في ذلك حاجة المرأة إلى الحماية والدعم العاطفي والنفسي. والأهم من ذلك هو اتصال المجرمات بالشرفرين أو مقدمي الخدمات القادرين على الاستماع إليهن وتشجيعهن ودعمهن المستعددين لذلك.<sup>(١٥٨)</sup>

### أفغانستان

يدعم مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في كابول ومزار الشري夫، في شراكة مع حكومة أفغانستان والمنظمة غير الحكومية "المنظمة النسائية المعنية بالمرأة الأفغانية"، تسيير دارين للنساء اللواتي يجتزن مرحلة انتقالية بعد الإفراج عنهن وخروجهن من السجن. ويقدم المركزان الانتقاليان للمرأة التعليم في مجالات القراءة والكتابة والحساب، ودوروساً في المهارات الحياتية، والتدريب المهني، والرعاية الصحية الأساسية، والإرشاد الأسري والواسطة. ويسهل المركزان أيضاً عمليات لم شمل الأسرة عند الضرورة. ويوفر البرنامج للنساء ما لا يقل عن ستة أشهر من المساعدة على سبيل المتابعة لتسهيل إعادة إدماجهن في المجتمع المحلي.

### كندا

تدبر جمعية Elizabeth Fry في كندا العديد من المساكن الانتقالية للنساء في جميع أنحاء البلد. كما تساعد النساء في الحصول على مساكن ميسورة التكلفة على المدى الطويل. وتعمل القيمات في بيئه داعمة ومنظمة من أجل تحقيق أهدافهن الخاصة والاندماج من جديد في المجتمع. كما يقدم البرنامج المشورة الفردية والجماعية والمهارات الحياتية والمساعدة العملية والموارد.

### اليمن

أنشأت وزارة حقوق الإنسان في اليمن، بدعم مالي من حكومة ألمانيا، دار الرعاية الاجتماعية في عدن لتسهيل إعادة إدماج النساء اللواتي أطلق سراحهن من السجن. ويشمل الشركاء في المشروع المؤسسة العربية لدعم النساء والأحداث وسجن المنصورة. وتساعد دار الرعاية الاجتماعية السجينات، وكذلك من أخرج عنهن، على كسب دخلهن بدلاً من الاعتماد على عائلاتهن. ولا يمكن العديد من النساء من العودة إلى عائلاتهن عند الإفراج عنهن لأنهن ارتكبن "جرائم أخلاقية" وقد يتعرضن للعنف وسوء المعاملة في حالة ما إذا فعلن ذلك. وتستضيف دار الرعاية الاجتماعية أيضاً النساء اللواتي يقنن ضحايا العنف، وتتوفر الفرص التعليمية والتدريب المهني ودوروس محو الأمية. ويتاح للنساء التواصل مع الأخصائيين الاجتماعيين والأطباء وعلماء

J. R. Scroggins and S. Malley, "Reentry and the (unmet) needs of women", *Journal of Offender Rehabilitation*,<sup>(١٥٧)</sup> vol. 49, No. 2 (2010), pp. 146-163  
J. E. Cobbina, "Reintegration success and failure: factors impacting reintegration among incarcerated and<sup>(١٥٨)</sup> formerly incarcerated women", *Journal of Offender Rehabilitation*, vol. 49, No. 3 (2010), pp. 210-232

النفس والتطوعيين الذين يقدمون لهن الدعم الذي يحتاجن إليه. كما تقدم محاميات المساعدة القانونية للنساء ويساعدنهن على فهم إجراءات النظام القانوني. وتعلمت جميع المُقيمات القراءة والكتابة، واكتسبن مهارات الحرف اليدوية. وواصلت إحدى المتخرجات من دورة مهارات دراستها في معهد الفنون الجميلة في عدن، في حين أن نساء آخريات وجدن وظائف وأصبحن مستقلات مالياً.

وتحتاج بعض النساء إلى المساعدة في تحديد مكان أفراد أسرهن أو أطفالهن وفي إعادة التواصل معهم. وتساعد برامج مثل خدمات رعاية الأطفال والمساعدة الأبوية المجرمات على تسهيل انتقالهن من السجن، حيث تخضع حياتهن اليومية للتنظيم والتخطيط نيابةً عنهن، إلى العالم الخارجي حيث يتعين عليهن القيام بالتنظيم والتخطيط بأنفسهن. ويطلب تعلم كيفية التخطيط للحياة أو إعادة تعلمها الوقت والمساعدة. فإذا شعرت المرأة أن لديها القدرة على رعاية أطفالها، فمن المرجح أن تشعر بمزيد من الثقة في العودة إلى المجتمع. أما إذا لم تستطع رعاية أطفالها، فقد لا تعود إليه. وفي الوقت نفسه، إذا أرادت أن تجد فرصة عمل، فسيلزم أن تحصل على نوع من رعاية الأطفال.

ويكتسي الدعم الاجتماعي أهمية كبرى من أجل نجاح عودة المجرمات إلى المجتمع المحلي بسبب الوصم المرتبط بالسجينات والضرر الذي يلحق بسمعتهن. ويمكن لقادة المجتمع المحلي أن يؤدوا دوراً مهمّاً في حل النزاعات والوساطة والتوفيق بين الخلافات، وكذلك في تشجيع أفراد المجتمع المحلي على قبول المجرمات السابقات في المجتمع. ومن المهم لمنع معاودة الإجرام بين الفقراء، بمن فيهم المجرمات، زيادة حصولهن على السكن الميسور التكلفة والغذاء والعمل، بما في ذلك من خلال المؤسسات الخيرية. كما تكون العديد من المجرمات في حاجة إلى مساعدة خاصة في العثور على سكن لائق وفرصة عمل بعد الإفراج عنهن. ويمكن لدور التأهيل والمساكن الانتقالية أن تسهل الانتقال من بيئه السجن إلى المجتمع المحلي وتتيح للمجرمات الفرصة لإعادة الاتصال بأسرهن في أقرب مرحلة ممكنة.

وتتحلى معظم السجينات في العديد من أنحاء العالم بتعليم محدود، وتكون مهاراتهن التي تساعدهن في الحصول على وظيفة إما محدودة أو منعدمة. ومع ذلك، كثيراً ما ينتهي بهن المطاف كمصدر وحيد للدخل لأنفسهن ولأطفالهن في أعقاب الإفراج عنهن. ولذلك ينبغي تزويدهن بالتدريب المهني والمساعدة في دخول سوق العمل من جديد. وفي حين لا تزال البرامج التعليمية والمهنية تمثل الدعامة الأساسية لبرامج إعادة التأهيل في السجون، فإن التدريب الذي تتلقاه النساء في السجن كثيراً ما يكون محدوداً بسبب القوالي النمطية عن الأدوار والمهن المناسبة للنساء. وأخيراً، تُعدُّ برامج التوجيه شكلاً من أشكال الدخول الشائعة على نحو متزايد بالنسبة للمجرمات، وربما كانت الأكثر فائدة للمجرمات اللواتي لديهن تاريخ إجرامي أقصر وأقل خطورة ولا يواجهن مشاكل مستعصية (من قبيل الأمراض العقلية أو تعاطي المخدرات أو الإدمان على الكحول).<sup>(١٥٩)</sup> ومع ذلك، يبقى توافر المرافق الانتقالية المدعومة لتنمية عملية إدماج المرأة في المجتمع من جديد أهم بكثير.

### جيم- المجرمون الآخرون ذوو الاحتياجات الخاصة أو الذين يشكلون مخاطر خاصة

إضافةً إلى المجرمات والأطفال المخالفين للقانون، يواجه المجرمون من بعض الفئات الأخرى تحديات اجتماعية فريدة على صعيد إعادة إدماجهم في المجتمع بالنظر إلى احتياجاتهم الخاصة، بمن فيهم السجناء ذوو الإعاقة العقلية أو البدنية والسجناء المسنون والسجناء الذين يعانون من اضطرابات تتعلق بتعاطي المخدرات والأفراد من الأقليات الإثنية أو العرقية والشعوب الأصلية والسجناء الذين احتجزوا لفترات طويلة قبل محاكمتهم. وتشير قواعد

M. Brown and S. Ross, "Mentoring, social capital and desistance: a study of women released from prison", <sup>(١٥٩)</sup> انظر .Australian and New Zealand Journal of Criminology, vol. 43, No. 1 (2010), pp. 31-50

نيلسون مانديلا إلى ضرورة استفادة الفئات الضعيفة من السجناء من تدابير حماية أنفسهم وتعزيزها، إلى جانب تيسير حصولهم بشكل كامل وفعال على ما تتيحه الحياة في السجن. وفي الوقت نفسه، فإن السجل الجنائي للسجناء الذين يشكلون مخاطر خاصة، مثل المجرمين العنيفين ومرتكبي الجرائم الجنسية وأعضاء العصابات والجماعات الإجرامية، يمكن أن يتحول إلى عقبة تكاد تكون منيعة في إعادة إدماجهم في المجتمع.

#### قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ٢، الفقرة ٢

##### القاعدة ٢

...

- بغية تطبيق مبدأ عدم التمييز في الممارسة العملية، تأخذ إدارات السجون في الاعتبار الاحتياجات الفردية للسجناء، وخصوصاً الفئات الأضعف في بيوت السجون. ومن اللازم اتخاذ تدابير لحماية وتعزيز حقوق السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، ويجب ألا يُنظر إلى تلك التدابير على أنها تدابير تتطوّر على تمييز.

وتمثل تلبية احتياجات الفئات الإجرامية الخاصة بعض التحديات الصعبة أمام السلطات الوطنية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل حيث تشح موارد المجتمعات المحلية، وحيث قد تشكل التكاليف التي ينطوي عليها توفير العديد من البرامج المتخصصة الواردة في هذا الفصل مانعاً. وعلاوة على ذلك، هناك صعوبة واضحة في منح خدمات إضافية للمجرمين والسجناء السابقين حينما لا تتوفر هذه الخدمات عموماً لأفراد المجتمع العاديين. ومع ذلك، ينبغي النظر في بعض الأشكال الأبسط للتدخلات المعروضة هنا.

للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن فئات السجناء المستضعفة، انظر دليل عن السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة (٢٠٠٩)، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن السجناء المصattiin ضمن الفئات البالغة الخطورة، انظر كتب بشأن التعامل مع السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٦)، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن السجناء المتعارضين العنيفين، انظر كتب بشأن إدارة شؤون السجناء المتعارضين العنيفين والوقاية من التشدد المفضي إلى العنف في السجون (٢٠١٦)، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

#### ١- السجناء ذوي الإعاقة

#### قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ٥، الفقرة ٢؛ القاعدة ٢٥، الفقرة ٢؛ القاعدة ٣٩، الفقرة ٣؛ القاعدة ٤٥، الفقرة ٢؛ القاعدة ٥٥، الفقرة ٢؛ القاعدة ١٠٩؛ القاعدة ١١٠

##### القاعدة ٥

...

- تهيئ إدارات السجون جميع الترتيبات التيسيرية والتعديلات المعقولة لضمان معيشة السجناء ذوي الإعاقات البدنية أو العقلية أو غيرها من الإعاقات في السجن بشكل كامل وفعال على أساس من المساواة.

القاعدة ٢٥

...

- تتألف دائرة خدمات الرعاية الصحية من فريق متعدد التخصصات يضم عدداً كافياً من الأفراد المؤهلين الذين يعملون باستقلالية إكلينيكية تامة، وتضم ما يكفي من خبرة في علم النفس والطب النفسي.

...

القاعدة ٢٩

...

- على إدارات السجون أن تنظر قبل فرض جزاءات تأديبية في مدى وكيفية إسهام مرض السجين العقلي أو إعاقته نموه في سلوكه وفي ارتكابه المخالفة أو الفعل الذي يستوجب الجزاء التأديبي. ولا يجوز لإدارات السجون معاقبة سجين على أي سلوك يعتبر نتيجة مباشرة لمرض السجين العقلي أو إعاقته الذهنية.

...

القاعدة ٤٥

...

- يُحظر فرض الحبس الانفرادي على السجناء ذوي الإعاقات العقلية أو البدنية إذا كان من شأن هذه التدابير أن تؤدي إلى تفاقم حالتهم. وينطبق حظر استخدام الحبس الانفرادي والتدابير المماثلة عندما يتعلق الأمر بنساء أو أطفال، على النحو المشار إليه في معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.<sup>(١)</sup>

...

القاعدة ٥٥

...

- ... وينبغي أن تُقدم المعلومات [بشأن قانون السجن واللوائح التنظيمية السارية في السجن المنطبق، وحقوق السجناء وواجباتهم، وكذلك جميع المسائل الأخرى الالزام لتمكين السجين من تكييف نفسه مع الحياة في السجن] إلى السجناء ذوي الإعاقات الحسية بطريقة ملائمة تلبّي احتياجاتهم.

...

القاعدة ١٠٩

...

- لا يجوز أن يوضع في السجون الأشخاص الذين يتبيّن أنّهم غير مسؤولين جنائياً أو يكشف التشخيص لاحقاً أنّ لديهم إعاقات ذهنية و/أو مشاكل صحية عقلية شديدة ممن يؤدي بقاوهم في السجن إلى تفاقم حالتهم، وتُتخذ ترتيبات لنقلهم إلى مراافق للصحة العقلية في أقرب وقت ممكن.

(تابع)

- ٢- يُوضع السجناء الآخرون المصايبون بإعاقات ذهنية و/أو مشاكل صحية عقلية، إذا اقتضت الضرورة، تحت المراقبة والعلاج في مراقب متخخصة تحت إشراف اختصاصي الرعاية الصحية المؤهلين.
- ٣- توفر دوائر الرعاية الصحية العلاج لجميع السجناء الآخرين الذين يحتاجون إلى العلاج من أمراض عقلية.

#### القاعدة ١١٠

من المستحسن أن تُتَّخذ، بالاتفاق مع الأجهزة المختصة، تدابير لمواصلة العلاج النفسي للسجنين ولتقديم مساعدة اجتماعية نفسانية له بعد إطلاق سراحه عند الضرورة.

<sup>(٤)</sup> انظر القاعدة ٦٧ من قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حرّيتهم (القرار ٤٥/١١٢، المرفق)؛ والقاعدة ٢٢ من قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) (القرار ٦٥/٢٢٩). المرفق).

#### (أ) السجناء ذوي الإعاقات الذهنية

يستخدم هذا الكتاب المصطلحات التي يستخدمها المقرر الخاص المعنى بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. ويشمل استخدام المصطلح الجامع "الإعاقة الذهنية" الإعاقات النفسية والإعاقات العقلية. وقد تكون الإعاقات النفسية مهمة (مثل الفحص والاضطراب الثنائي القطب) أو مشاكل أقل أهمية في الصحة العقلية، كثيرةً ما يشار إليها بالمشاكل النفسية الاجتماعية (مثل اضطرابات القلق الخفيفة). أما العجز الذهني فيُعرَّف بأنه "النمو العقلي المتوقف أو غير المكتمل، وهو يتسم بضعف المهارات والذكاء العام في مجالات مثل الإدراك والنطق والقدرات الحركية أو الاجتماعية".<sup>(١٦٠)</sup>

وينبغي للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن تكفل ألا يكون وجود الإعاقة مبرراً بأي حال من الأحوال لأي حرمان من الحرية (المادة ١٤، الفقرة ١ (ب))؛ وأن تقر بحق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، مساواة بغيرهم، في العيش في المجتمع، بما يشمل كفالة إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على طائفة من خدمات المؤازرة في المنزل وفي محل الإقامة وغيرها من الخدمات المجتمعية، بما في ذلك المساعدة الشخصية الضرورية لتيسير عيشهم وإدماجهم في المجتمع (المادة ١٩، الفقرة (ب)).<sup>(١٦١)</sup> وتنص قواعد نيسون مانديلا على أنه لا يجوز أن يوضع في السجون الأشخاص الذين يتبيّن أنّهم غير مسؤولين جنائياً أو يكشف التشخيص لاحقاً أنّ لديهم إعاقات ذهنية و/أو مشاكل صحية عقلية شديدةً ممّن يؤدي بقاومهم في السجن إلى تفاقم حالتهم؛ ويجب أن تُتَّخذ ترتيبات لنقلهم إلى مراقب للصحة العقلية في أقرب وقت ممكن (القاعدة ١٠٩، الفقرة ١).

وبالنظر إلى الأثر البالغ الضرر للحبس على الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، ينبغي تحويلهم قدر الإمكان خارج نطاق نظام العدالة الجنائية. وينبغي لبرامج التحويل وأليات الإحال أن تكفل حصول المجرمين على العلاج المناسب في مراقب الصحة العقلية المتخصصة أو في المجتمع المحلي. غير أن مثل تلك المراقب أو الموارد المجتمعية في العديد من البلدان المنخفضة الدخل لا تكون متاحة أساساً للمجرمين أو يتعدّر وصولهم إليها. وكنتيجة طبيعية لذلك، فإن السجناء ذوي الإعاقات الذهنية قد ينتهي بهم الحال في السجن دون حصولهم على رعاية أو اهتمام مناسبين.

<sup>(١٦٠)</sup> تقرير المقرر الخاص المعنى بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (E/CN.4/2005/51)، الفقرتان ١٨ و١٩؛ انظر أيضاً (WHO, The World Health Report 2001: Mental Health—New Understanding, New Hope) (Geneva, 2001), p. 35.

<sup>(١٦١)</sup> الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.

وفي السجن، يتفاقم خطر تعرض الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية إلى الإيذاء والوقوع ضحية للسجناء الآخرين، وأحياناً لموظفي السجن أيضاً. ونظراً لأن هؤلاء الأشخاص كثيراً ما يعانون على سلوك ليسوا قادرين على التحكم فيه، فإن قواعد نيلسون مانديلا تنص على أنه لا يجوز لإدارات السجون معاقبة سجين على أيّ سلوك يُعتبر نتيجة مباشرة لمرض السجين العقلي أو إعاقته الذهنية (القاعدة ٣٩، الفقرة ٢). كما تحظر قواعد نيلسون مانديلا فرض الحبس الانفرادي على السجناء ذوي الإعاقة العقلية أو البدنية إذا كان من شأن هذه التدابير أن تؤدي إلى تفاقم حالتهم (القاعدة ٤٥، الفقرة ٢).

ويتطلب إجراء تشخيص متخصص للإعاقات الذهنية والعلاج اللاحق له أو أي تدخلات أخرى إجراء تقييم (نفساني) دقيق على يد أخصائي مؤهل في الصحة العقلية. وتقتضي قواعد نيلسون مانديلا أن تضم دائرة خدمات الرعاية الصحية في السجون ما يكفي من خبرة في علم النفس والطب النفسي (القاعدة ٢٥، الفقرة ٢). ومما يؤسف له أن خدمات المتخصصين في الصحة العقلية لا تكون متاحة دائماً في السجون. وفي حالة غياب هؤلاء المتخصصين، ينبغي على الأقل أن يكون باقي المتخصصين في الرعاية الصحية وموظفو السجن الاعتياديون مدربين على استبابة أعراض المعاناة النفسية أو العاطفية والتعرف على علامات الإعاقات الذهنية وأعراضها.

ويرجح أن يواجه السجناء ذوي الإعاقات الذهنية بعض المشاكل الفريدة عند الإفراج عنهم وعودتهم إلى المجتمع. ذلك أنهم يعانون أحياناً من عزلة اجتماعية شديدة، وكثيراً ما يواجهون صعوبات كبيرة في العثور على السكن المناسب والحصول على فرصة عمل. ويحتاج العديد منهم إلى مزيد من الخدمات الطبية أو العلاجية، وكذلك إلى المساعدة العملية (في إدارة شؤونهم المالية مثلاً). وهذه العوامل، علاوة على خطر عدم الامتثال للأوامر العلاجية، تستلزم وضع نموذج للعلاج المجتمعي لفرض توفير رعاية مستمرة تتناول المخاطر والاحتياجات وجوانب الضعف التي تعاني منها هذه الفئة.<sup>(٦٢)</sup> وتشير قواعد نيلسون مانديلا إلى الحاجة لأن تُتَّخذ، بالتعاون مع الأجهزة المختصة، تدابير لمواصلة العلاج النفسي للسجناء وتتقديم مساعدة اجتماعية نفسانية له بعد إطلاق سراحه عند الضرورة (القاعدة ١١٠). ويشمل ذلك توفير إدارة متعددة الاختصاصات للحالات لفرض توفير العلاج النفسي والخدمات الاجتماعية (مثل السكن والغذاء والمساعدة في الحصول على استحقاقات العجز والتدريب المهني).

وكثيراً ما يكون المجرمون المصابون باضطرابات الصحة العقلية متاثرين باضطرابات مصاحبة تتعلق بتعاطي مواد الإدمان. فعلى سبيل المثال، تبيّن تقييمات البرامج العلاجية المحسنة للمجرمين ذوي الإعاقات الذهنية ممن يعانون من مشكلة تعاطي مواد الإدمان ما يلي: (أ) أن العلاج والرعاية المتكاملين فيما يخص الصحة العقلية والاضطرابات الناشئة عن تعاطي مواد الإدمان يشكلان النهج الموصى به لمعالجة الاضطرابات الصحية وتحسين نوعية حياة الأشخاص المتاثرين بتلك الاضطرابات المترافققة في كثير من الأحيان؛ (ب) أن النماذج الشاملة للعلاج والرعاية توفر خيارات علاجية متعددة مستندة للأدلة في سياق الرعاية المستمرة المحددة وفقاً لاحتياجات الشخص المصاب باضطراب مرتبط بالصحة العقلية و/أو اضطراب ناشئ عن تعاطي مواد الإدمان؛ (ج) أن المتوكى من معالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي مواد الإدمان، شأنها في ذلك شأن أي تدخل صحي آخر، هو بلوغ أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه. ويفضاف إلى ذلك أن الاضطرابات الناشئة عن تعاطي مواد الإدمان كثيراً ما تتبع مسار الاضطرابات المزمنة والانتكاسية. وفي هذا الصدد، في حين يشكل الامتناع عن التعاطي غير المشروع لمواد الإدمان الهدف النهائي للعلاج، فإن الحد من تعاطي مواد الإدمان وتحسين نوعية الحياة والحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي مواد الإدمان تعتبر هي الأخرى نتائج مهمة لذلك العلاج. وكثيراً ما يعني المجرمون المشاركون في البرامج العلاجية التي لا تقبل سوى الامتناع التام كنتيجة علاجية إيجابية من مشاكل في التقيد الكامل بشروط ذلك العلاج.

S. W. Hartwell and K. Orr, "The Massachusetts forensic transition program for mentally ill offenders re-entering<sup>(٦٢)</sup> the community", *Psychiatric Services*, vol. 50, No. 9 (1999), pp. 1220–1222

ويمكن أن يكون للفشل في الاندماج من جديد في المجتمع أو إكمال مدة الإشراف المجتمعي نتيجة بالغة الخطورة على المجرمين المصابين بإعاقات ذهنية، حيث قد تؤدي معاودتهم للإجرام أو تخلفهم عن الامتثال لشروط أحكامهم إلى تعطل علاجهم وتجدد ظهور الأعراض الإشكالية عليهم.

#### عناصر التدخل الأساسية للسجناء ذوي الإعاقات الذهنية

تشمل العناصر الأساسية للتدخلات المصممة لمساعدة السجناء ذوي الإعاقات الذهنية على النجاح في انضمامهم مجدداً إلى المجتمع ما يلي:

- تحقيق الاستقرار في مرض المجرم كأولوية وصرف الدواء له على نحو مناسب
- تعزيز أدائه المستقل
- تنفيذ الضوابط الداخلية والخارجية على نحو مستمر من أجل الحد من احتمال أن يتصرف المجرم بعنف ويرتكب مخالفات جديدة
- إرساء جهة اتصال بين الموظفين القائمين على العلاج ونظام العدالة
- تنظيم حياة المجرم اليومية
- استخدام السلطة على نحو مناسب
- إدارة عنف المجرم واندفاعاته
- تحقيق التكامل بين العلاج وإدارة الحالات
- تأمين ترتيبات المعيشة العلاجية حيثما اقتضت الضرورة
- العمل مع أسرة المجرم للتعرف على مدى كونها مصدرًا يمكن التعويل عليه لدعم المجرم

وعادةً ما يجد السجناء ذوي إعاقات التعلم أنفسهم أمام أوضاع صعبة أثناء قضائهم مدة سجنهم وعند الإفراج عنهم.<sup>(١٦٣)</sup> فقد يؤدي عجزهم عن الكتابة والقراءة بصورة جيدة، إلى جانب ضعف مهارات الكلام والفهم لديهم، إلى صعوبة تعاملهم بفعالية مع نظام السجن واحتمال تعرضهم للسخرية والاستغلال والعزلة. وهؤلاء المجرمون لا يفهمون دائمًا ما يُتوقع منهم، ويعجزون عن المشاركة بفعالية في العديد من البرامج. وعلاوة على ذلك، فإن قدرتهم على الإعراب عن مشاعرهم للأخرين أحياناً ما تكون محدودة. وكنتيجة لذلك، يرجح أن يعانونوا من مستويات عالية من الاكتئاب والقلق.

ويشكل التخطيط الفعال لإعادة الادماج في المجتمع أمراً مهمًا فيما يخص السجناء ذوي الإعاقات المتعلقة بالتعلم عند التحضير للإفراج عنهم. ذلك أنهم لا يتمتعون دائمًا بالمهارات والمعرف الالازمة لاتخاذ الترتيبات الضرورية دون مساعدة. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي غالباً لمستوى الدعم الذي يحتاجونه، فإن احتياجاتهم لذلك الدعم طويلة الأجل؛ فهم قد يحتاجون، على سبيل المثال، إلى المساعدة فيما يتعلق بإعداد الميزانية، وتسديد الفواتير، وإقامة شبكات الرعاية الشخصية والصادقة، والتقديم للحصول على فرص عمل أو العثور على مختلف أنواع المعلومات.

وكثيراً ما تكون إعاقات التعلم خفية. فعادةً ما يتعدد السجناء ذوي إعاقات التعلم في الكشف عن إعاقاتهم وطلب المساعدة. وتفترض التدخلات وتدابير الدعم الفعالة فيما يخص السجناء الذين يعانون من إعاقات أو صعوبات تتعلق بالتعلم توافر أدوات وإجراءات فحص مناسبة. ولذا فإن من المستحب أن تتاح لموظفي السجون سبل اكتساب الخبرات المتخصصة في مجال الإعاقات المتعلقة بالتعلم، بما في ذلك آليات الإحالة إلى علاج النطق

J. Talbot, *Prisoners' Voices: Experiences of the Criminal Justice System by Prisoners with Learning Disabilities and Difficulties* (London, Prison Reform Trust, 2008)

والمهارات اللغوية. ومما يرتبط باستثناء الأشخاص الذين يعانون من إعاقات أو صعوبات في مجال التعلم مسألة تدفق المعلومات وسريتها، أي التبادل المناسب للمعلومات مع تقل السجناء بين مراحل نظام العدالة الجنائية ومن السجن إلى المجتمع المحلي. وعادة ما تكون البروتوكولات المخصصة لتوجيهه تبادل تلك المعلومات ما بين الأجهزة المعنية شديدة الفائدة. ويضاف إلى ذلك ضرورة أن يحال السجناء الذين يعانون من إعاقات أو صعوبات في مجال التعليم، عند الإفراج عنهم، إلى دوائر خدمات متخصصة وأن يحصلوا على الدعم خلال فترة الرعاية اللاحقة. ومن شأن وضوح إجراءات الإحالة أن يساعد على كفالة تلقى المجرمين المساعدة المتخصصة التي يحتاجونها بعد الإفراج عنهم.

#### (ب) السجناء ذوي الإعاقات البدنية

تفرض قواعد نيلسون مانديلا بأن تهيء إدارات السجون جميع الترتيبات التيسيرية والتعديلات المعقولة لضمان معيشة السجناء ذوي الإعاقات البدنية أو العقلية أو غيرها من الإعاقات في السجن بشكل كامل وفعال على أساس من المساواة (القاعدة ٥، الفقرة ٢). ومن المهم أن تكون السجون مصممة ومشيدة بحيث لا تعيق أو تمنع السجناء ذوي الإعاقات البدنية المؤقتة أو الدائمة من الانتفاع بالمرافق والخدمات التي ستتساعد على إعادة تأهيلهم. وتضع بعض البلدان مدونات للبناء تُعنى بمعالجة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقات. وهناك بلدان أخرى قد تكون سنت تشريعات لمكافحة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.<sup>(١٦٤)</sup> ويُفترض أن يكون لهذا الإطار القانوني أثر مهم على تصميم المباني، بما فيها مباني السجون.

ويتطلب الأشخاص الذين يعتمدون على الكراسي المتحركة والعكازات، على سبيل المثال، وجود ممرات مائلة ومصاعد لبلوغ الطوابق العليا من المباني، في حين أن السجناء الذين يعانون من ضعف البصر أو السمع قد يحتاجون إلى أشخاص لتوجيههم ومرافقتهم في التقل من مكان إلى آخر. وقد يحتاج بعض السجناء ذوي الإعاقات إلى زنزانات معيشية أوسع تكفي لاحتواء كراسיהם المتحركة أو إلى أسرة خاصة. وينبغي، على أقل تقدير، أن يكون موظفو السجن حاصلين على التدريب ولديهم الوعي باحتياجات السجناء ذوي الإعاقات البدنية. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تكون لدى إدارات السجون سياسات ولوائح تنظيمية تعالج شؤون هذه الفئة الخاصة من السجناء.

ويمكن لموظفي السجون أن يتمسوا مشورة ومساعدة المنظمات المجتمعية ذات الخبرة في هذه الشؤون بشأن كيفية تحسين ظروف السجن للسجناء ذوي الإعاقات وكيفية توفير المساعدة في إدارة أنشطتهم اليومية. وهذا الأمر أساسي حيث إن السجناء ذوي الإعاقات البدنية قد لا يتمكنون دائمًا من المشاركة في جميع برامج السجن، مما قد يؤثّر على تحضيرهم للإفراج وكذلك على أهليتهم للاستفادة من برامج الإفراج المبكر أو المشروط. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تؤدي الإعاقة البدنية إلى عقبات إضافية في العثور على السكن أو العمل المناسبين. ويجوز لموظفي السجون، خصوصاً عندما تكون الموارد محدودة، الاستفادة من المعدات المتبرّع بها والمتطوعين التابعين لتلك المنظمات وترتيبات الشراكة مع المنظمات المتخصصة في العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل البدني. وقد تؤدي هذه الخدمات إلى تمكين السجناء من التعامل بفعالية أكبر مع نظام السجن، وكذلك مع الحياة في المجتمع المحلي بعد الإفراج عنهم.

<sup>(١٦٤)</sup> فيما يتعلق بالإطار التنظيمي الدولي، انظر أيضاً اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

## ٢- المجرمون المصابون باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات

يستلزم ارتفاع عدد السجناء المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات في نظام السجون وضع برامج مستندة إلى الأدلة لعلاج الارتهان للمخدرات وإعادة التأهيل كبدائل للسجن، وأثناء الحبس وبعده. وتكتسي جودة الخدمات العلاجية المنوحة وتنوعها، وكذلك استمرارية العلاج عند الدخول إلى السجن (أو دخوله من جديد) ومغادرته، أهمية حاسمة من أجل فعالية برامج المجرمين المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات. فتأجيل برنامج العلاج أو انقطاعه قد يؤثر سلباً في حفظ الأفراد على المشاركة في العلاج. كما يمكن أن يكون لانقطاع سبل حصول المجرمين على العلاج من الارتهان للمخدرات عند الإفراج عنهم آثار سلبية على صحتهم وأفاق إدماجهم من جديد في المجتمع.

قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ٢٤

القاعدة ٢٤

١- تتولى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء. وينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع، وينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.

٢- ينبغي أن تُنظم الخدمات الصحية من خلال علاقة وثيقة بالإدارة العامة للصحة العمومية وبطريقة تضمن استمرارية العلاج والرعاية، بما في ذلك فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمراض المعدية الأخرى، وكذلك الارتهان للمخدرات.

وتتسم سبل الحصول على العلاج من الارتهان للمخدرات بمحدوديتها عموماً: ففي المتوسط، لا يحصل على العلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات سوى سدس من يحتاجونه. بل إن العلاج المستند للأدلة من الارتهان للمخدرات في السجون يقل عن ذلك الحد في العديد من البلدان. وقد يُستبعد من نطاق هذا العلاج، إذا ما توفر، المحتجزون بانتظار المحاكمة، وإن كانوا ربما يتلقونه قبل إلقاء القبض عليهم واحتجازهم. وإضافة إلى ذلك، فإن الفترة التي تلي الإفراج عن السجين مباشرة هي فترة يشتذ فيها خطر تناول جرعة مفرطة لدى الأشخاص المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المؤثرات الأفيونية، حيث تتحفظ قدرة التحمل عقب فترات الامتناع عن التناول أو انخفاض التعاطي غير المشروع لتلك المواد. وينبغي لبرامج الإفراج من السجن أن تشمل استراتيجيات فعالة للوقاية من تعاطي الجرعات المفرطة، إضافة إلى كفالة استمرار العلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات بعد الإفراج.

وكثيراً ما تكون لدى المجرمين المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات احتياجات علاجية متعددة في طائفة من المجالات الشخصية والصحية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن علاج هذه الاضطرابات بفعالية إذا أتيحت لهؤلاء الأشخاص سبل الحصول على خدمات العلاج وإعادة التأهيل المناسبة لاحتياجاتهم ويعقد كاف من الجودة والكثافة والاستمرارية، مع العلم أنه ما من نهج علاجي واحد فعال للجميع. وهناك مجموعة من تدخلات العلاج النفسي الاجتماعي والصيدلاني المستندة إلى الأدلة التي يمكن تطبيقها في مختلف البيئات. وينبغي أن تتحلل للمجرمين المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات سبل الوصول أو الإحالة إلى العلاج الذي يفي باحتياجاتهم على أفضل وجه، بما في ذلك سبل الوصول إلى خدمات الحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي المخدرات غير المشروع، والذي يراعي الاحتياجات الخاصة المتعلقة بنوع الجنس والعمر والصحة والسلوك المنطوي على مخاطر. وبغية تعزيز دعم التعافي، ينبغي توفير طائفة واسعة من التدخلات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

وينبغي أن ينطوي التخطيط العلاجي الفعال على إقامة شراكة بين السلطات الصحية والقضائية، إضافة إلى مختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ومقدمي الخدمات والمستفيدين منها والمجتمع المحلي. ويمكن لخدمات

**العلاج وإعادة التأهيل** أن تضطلع بدور أساسى في الحد من الوصم الاجتماعي والتمييز اللذين يتعرض لهما متعاطو المخدرات، وكذلك في دعم إعادة إدماجهم في المجتمع باعتبارهم أعضاء أصحاء ومنتجين في المجتمع المحلي.<sup>(١٦٥)</sup>

للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن بدائل السجن فيما يخص المجرمين المصايبن باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات، انظر *Treatment and Care for People with Drug Use Disorders in Contact with the Criminal Justice System: Alternatives to Conviction or Punishment* (2018)



للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن إعادة تأهيل المصايبن باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات وإدماجهم في المجتمع من جديد، انظر *Drug Dependence Treatment: Sustained Recovery Management* (2008) صادر عن المكتب (2011)، ورقة مناقشة صادرة عن المكتب



للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات المستند للأدلة، بما في ذلك داخل السجون "International standards for the treatment of drug use disorders: draft for field testing" (2016) *Drug Dependence Treatment: Interventions for Drug Users in Prison* (2008) صادر مشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية



### ٣- المجرمون المصايبون بفيروس نقص المناعة البشرية

يشكل فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز تحدياً في السجون في جميع أنحاء العالم.<sup>(١٦٦)</sup> وكثيراً ما يكون معدل تفشي فيروس نقص المناعة البشرية داخل السجون أعلى بكثير من معدل تفشي في المجتمع، وتمثل السجون بيئة عالية المخاطر من حيث انتشار هذا الفيروس. وتكون جميع سبل انتقال الفيروس في المجتمع (الانتقال بواسطة الدم، والانتقال الجنسي، وانتقاله من الأم إلى الطفل) واردة في السجون أيضاً حيث ينتقل الفيروس من خلال تشارك متعاطي المخدرات بالحقن في استخدام أدوات الحقن الملوثة؛ أو الممارسات الجنسية غير المأمونة، التواصقية منها أو القسرية، بما في ذلك الاغتصاب؛ أو ممارسات ثقب الجلد والوشم غير المأمونة.

#### قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ٢٤

##### القاعدة ٢٤

- ١- تتولى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء. وينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاحة في المجتمع، وينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.
- ٢- ينبع أن تُنظم الخدمات الصحية من خلال علاقة وثيقة بالإدارة العامة للصحة العمومية وبطريقة تضمن استمرارية العلاج والرعاية، بما في ذلك فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمراض المعدية الأخرى، وكذلك الارتهان للمخدرات.

وتعزى مسؤولية ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل إلى ارتفاع مستوى استضعاف نزلاء السجون والتمثيل المفرط للفئات السكانية الرئيسية، علاوة على الاكتظاظ، وتردي النظافة الصحية وسوء التغذية، والعنف، ونقص سبل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية وارتفاع معدلات انتشار مختلف الأمراض المعدية. ورغم أن النساء يشكلن أقلية في السجون، فإن مخاطر إصابتهن بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية تفوق مخاطر إصابة الرجال بتلك العدوى بالنظر لانخفاض المستويات الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السجينات عموماً، وبالنظر أيضاً لأسباب سجنهن التي تختلف عن أسباب سجن الرجال.

ولذلك ينبغي أن يتلقى جميع السجناء تقييماً صحيّاً ذا صلة عند دخولهم السجن، وخلال فترة احتجازهم، وبعد الإفراج عنهم. وينبغي أن تتاح سبل الخضوع لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية على أساس طوعي، وأن تكون

<sup>(١٦٥)</sup> للاطلاع على مزيد من إرشادات مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بشأن تطبيق نهج الصحة العامة على مسائل الارتهان للمخدرات، انظر "From coercion to cohesion: treating drug dependence through health care, not punishment" ورقة مناقشة مستندة إلى حلقة عمل علمية، فيينا، ٢٠-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. متحركة في الرابط [www.unodc.org/docs/treatment/Coercion\\_Ebook.pdf](http://www.unodc.org/docs/treatment/Coercion_Ebook.pdf).

<sup>(١٦٦)</sup> انظر *UNODC, HIV and AIDS in Places of Detention: A Toolkit for Policymakers, Programme Managers, Prison Officers and Health care Providers in Prison Settings* (2008)

مصحوبة بمشورة سرية سابقة ولاحقة للاختبار، مع ربطها بسبل الحصول على العلاج. وينبغي لجميع أقسام الخدمات الصحية في السجون أن تكفل استمرارية الخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية المقدمة للسجناء أثناء إجراءات إيداعهم السجن، وذلك عند نقلهم إلى سجون أخرى وعند الإفراج عنهم.

وقد أوصت منظمة الصحة العالمية، منذ عام ١٩٩٣، في مبادئها التوجيهية بشأن العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والأيدز في السجون، بتوفير الواقي الذكري للسجناء "طوال فترة احتجازهم وقبل أي شكل من أشكال الإجازة أو الإفراج". ومن العوامل التي تحد أيضاً من خطر انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي في أساط السجناء توافر سبل الحصول على معدات الوشم المأمونة، وكذلك برامج العلاج الإبدالي بالبيادون، والحصول، عند الاقتضاء، على أدوات الحقن المأمونة في حالة السجناء المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات. وبغية منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وسائر الأمراض المعدية، ينبغي للسلطات الوطنية أن تعالج مشاكل اكتظاظ السجون وسوء الظروف المعيشية والصحية فيها، ولكليهما تأثير في معدل انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. وأخيراً، من المهم إذكاء الوعي في أساط موظفي السجون والسجناء على حد سواء بشأن فيروس نقص المناعة البشرية بأسلوب يتقاضى إصدار الأحكام، وذلك بوسائل منها تقديم معلومات يسهل فهمها والوصول إليها لتوعية السجناء بمدى حدة مرضهم والأساليب التي يمكنهم بها منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

وكثيراً ما تكون الخدمات الصحية في السجون منفصلة عن برامج الصحة العامة، بما في ذلك البرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل. وفي البلدان التي لا تدرج فيها الصحة في السجون ضمن مسؤولية وزارة الصحة، ينبغي أن تتفَّذ البرامج الخاصة بالسجناء في تعاون وثيق مع برامج الصحة العامة ووفقأً لمبادئها التوجيهية. وفي حين أن سبل الحصول على الخدمات المجتمعية كثيرةً ما تكون محدودة، فإن هذه الخدمات يمكن أن تؤدي دوراً مهمّاً في توفير الاختبارات والمشرفة والمشورة وكذلك التدخلات المستندة للأقران من أجل توفير الدعم لاستمرار الحصول على العلاج والرعاية خارج مكان الاحتجاز. ويشكل استمرار العلاج، بما في ذلك علاج الارتهان للمخدرات الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية وعلاج الإصابة بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، أمراً حاسماً لأهمية لحماية صحة المريض والحد من خطر اكتساب المقاومة. وبالناظر إلى أن نظم المراقبة الصحية كثيراً ما تكون سيئة في السجون وسائط البيئات المغلقة وغير مربوطة بنظم المراقبة الصحية الوطنية أو غير متماشية معها، فمن المهم أيضاً بناء قدرات المهنيين العاملين في الرعاية الصحية على رصد الصحة داخل السجون استناداً إلى نظم مراقبة الصحة العامة.

وكما ورد ذكره آنفاً، قد يؤدي الاكتظاظ وعدم كفاية التهوية والإضاءة الطبيعية إلى عرقلة تنفيذ جهود الوقاية، بما فيها تلك المرتبطة بمرض السل. وسوء التغذية أيضاً دور مهم. ففي البلدان ذات الموارد المحدودة، يمكن أن تكون معدلات سوء التغذية في السجون مرتفعة، ولا سيما في أساط السجناء الذين لا يتلقون الدعم من أقاربهم. وتوجد حاجة إلى برامج للتغذية التكميلية في هذه البيئات، وخصوصاً لفائدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والأفراد الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات القهقرية، والحوامل و/أو المرضعات ومرضى السل.

### ليسوتو

تعتمد ليفسوتو نهجاً للصحة العامة فيما يخص برامج توزيع الواقي الذكري في المؤسسات الإصلاحية للحد من انتشار العدوى بالأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. وبذلك أصبحت ليفسوتو الآن أحد بلدان في الجنوب الأفريقي ينفذان برامج توزيع الواقي الذكري في السجون. ويتوفر لنزلاء السجون الواقي الذكري والمزلقات بواسطة آلات توزيع الواقي الذكري الكائنة في عدة مواقع.

المصدر: اجتماع فريق الخبراء الإقليمي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وبرامج توزيع الواقي الذكري في السجون، ماسيرو، ماسيرو، ٢٥-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ([www.unodc.org/southernAfrica/en/stories/lesotho-hosts-unodc-regional-expert-group-meeting-on-hiv-prevention-and-condom-programming-in-prisons.html](http://www.unodc.org/southernAfrica/en/stories/lesotho-hosts-unodc-regional-expert-group-meeting-on-hiv-prevention-and-condom-programming-in-prisons.html))

### جمهورية مولدوفا

أرست إدارة المؤسسات الإصلاحية في جمهورية مولدوفا استراتيجية شاملة بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز وتوفير خدمات العلاج والرعاية في السجون من خلال كفالة حصول السجناء على خدمات تعادل تلك المتوفرة في المجتمع المحلي. وينفذ نظام السجون في مولدوفا حالياً التدخلات التي أوصى بها المكتب في إطار مجموعة الخدمات الشاملة للسجيناء، بما في ذلك الاختبار الطوعي لفيروس نقص المناعة البشرية، والعلاج المضاد للفيروسات القهقرية، وتوفير الواقي الذكري، وبرامج توفير الإبر والمحاقن، والعلاج الإبداعي بالمؤثرات الأفيونية، وإدارة الجرعات المفرطة من المخدرات والوقاية منها.

المصدر: (UNAIDS, "Republic of Moldova progress report on HIV/AIDS" (January–December 2015) متاح في <http://www.unaids.org/en/regionscountries/countries/republicofmoldova>

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن برامج التدخلات لصالح السجيناء المصابين بالسل أو التهاب الكبد الوبائي أو فيروس نقص المناعة البشرية لا تساعد على ضمان صحة المجرمين وتيسير إدماجهم في المجتمع من جديد فحسب، إذ إنها تمنع أيضاً استمرار انتشار العدوى في المجتمع المحلي ("الصحة في السجن هي الصحة العامة").

وقد أعد المكتب ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه مجموعة شاملة من 15 تدخلاً ضرورياً للوقاية من الفيروس ومعالجته في البيئات المغلقة وقائيةً فعالة. ورغم فائدة كل تدخل من هذه التدخلات على حدة في معالجة فيروس نقص المناعة البشرية في السجون، فإن أثر التدخلات يبلغ أقصى مداه عندما تتفّذ كمجموعة كاملة.<sup>(٦٧)</sup>

### ٤- المجرمون من الرعايا الأجانب

السجيناء من الرعايا الأجانب هم المجرمون الذين لا يحملون جوازات سفر البلد الذي يُحتجزون فيه. وقد ارتفع عدد المحتجزين الأجانب ارتفاعاً كبيراً في بلدان عديدة. غالباً ما يكون عددهم أكبر في البلدان التي يكثر فيها العمال العابرون أو المهاجرون. ويواجه السجيناء من الرعايا الأجانب صعوبات في البقاء على اتصال مستمر بأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ويفقرون عادةً إلى الاتصالات وأشكال الدعم التي تشكل عاملًا حيوياً في الحد من آثار الحبس الضارة.

#### قواعد نيلسون مانديلا: القاعدة ٥٥، الفقرة ١؛ والقاعدة ٦٢

##### القاعدة ٥٥

١- تُتاح المعلومات المشار إليها في القاعدة ٥٤ [أي المعلومات بشأن قانون السجن واللوائح التنظيمية السارية في السجن، وحقوق السجيناء وواجباتهم، إلى جانب جميع المسائل الأخرى الالزمة لتمكين السجين من تكييف نفسه مع الحياة في السجن] بأشيع اللغات استعمالاً وقتاً لاحتياجات نزلاء السجن. وإذا كان السجين لا يفهم أيّاً من هذه اللغات، فينبغي مساعدته بترجمة المعلومات شفوياً.

...

<sup>(٦٧)</sup> HIV prevention, treatment and care in prisons and other closed settings: a comprehensive package of interventions”, UNODC/International Labour Organization/UNDP/UNAIDS Policy Brief (2013)

(تابع)

## ٦٢ القاعدة

١- يُمنح السجناء من الرعايا الأجانب قدرأً معقولاً من التسهيلات للاتصال بالممثلين الدبلوماسيين والقنصلين للدولة التي ينتمون إليها.

٢- يُمنح السجناء الذين هم من رعايا دول ليس لها ممثلون دبلوماسيون أو قنصليون في البلد، واللاجئون وعديمو الجنسية، تسهيلات مماثلة للاتصال بالمثل الدبلوماسي للدولة المكلفة برعاية مصالحهم أو بأية سلطة وطنية أو دولية تكون مهمتها حماية مثل هؤلاء الأشخاص.

ويواجه المجرمون الأجانب العديد من السلبيات، أبرزها حاجز اللغة، الذي قد يشكل عائقاً كبيراً أمام فهمهم للقانون والإجراءات القانونية وحقوقهم وواجباتهم. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يتاح للسجناء الأجانب قدرأً معقولاً من التسهيلات للاتصال بالممثلين الدبلوماسيين والقنصلين للدولة التي ينتمون إليها. بيد أن العديد من السجناء الأجانب يجهلون هذا الحق، وقد لا تكون الخدمات القنصلية متاحة دائماً أو قد لا يتيسر تقديمها لجميع السجناء الأجانب. وإضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم كفاية الوعي بالقواعد واللوائح السارية في السجن إلى إخلال غير مقصود بتلك القواعد واللوائح، مما يفضي إلى فرض عقوبات تأدبية. كما تقل فرص استفادة السجناء الأجانب من برامج التعليم والتدريب المهني وغيرها، لأنهم على الأرجح أقل قدرة على القراءة والكتابة بلغة البلد الذي هم سجناء فيه. وإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من السجناء الأجانب لا يكون وضعهم سليماً كمهاجرين ولا يكونون حائزين للتصريح القانوني بالبقاء في البلد، وكثيراً ما يخضعون لفترات احتجاز طويلة بانتظار صدور قرار بشأن ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد يعاني السجناء الأجانب أيضاً من التمييز على أساس ثقافتهم أو دينهم. كما يواجهون قدرأً كبيراً من العزلة نظراً لانقطاعهم في الغالب عن أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

وكثيراً ما يكون السجناء الأجانب غير مستعددين للإفراج عنهم، وقد لا يكونون مؤهلين للحصول على خدمات الصحة والرعاية وغيرها من الخدمات المجتمعية. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما لا يتمكنون من التأهل للاستفادة من برامج الإفراج المبكر، وعادةً ما يفتقرون إلى مكان يعودون إليه في المجتمع المحلي. وإذا تقرر ترحيلهم بعد انتهاء مدة حكمهم، فإنهم عادةً ما لا يتلقون مساعدة تذكر في التحضير لعودتهم إلى بلدانهم. وعندما تكون المساعدة متاحة، أحياناً ما تكون هناك فترات تأخير طويلة في إنهاء معاملات ترحيلهم، ويعاني المجرمون كثيراً بانتظار مغادرتهم إلى بلدانهم الأصلية. وهناك عدد قليل جدأً من البلدان التي توجد فيها دور تأهيل لفائدة من هم بانتظار ترحيلهم. وعند عودتهم إلى بلدانهم، فإن خدمات مساعدتهم على الاندماج محدودة في المجتمع بعد غياب طويل، إذا ما توفرت، تكون محدودة عادة. ويمكن تخفيف وطأة الكثير من المشاكل التي تواجه السجناء الأجانب أثناء نقلهم عن طريق تحسين الاتصالات والتعاون بين السلطات المسؤولة عن السجون في بلد السجن وفي البلد الأصلي، وإن كان ذلك التعاون ليس كافياً في كثير من الأحيان.

وكثيراً ما يكون الترحيل المبكر للسجناء الأجانب (سواء من خلال برامج نقل السجناء أو برامج الإفراج المشروط أو آليات أخرى) عاملأً مهمأً في تسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم. ويمكن لنقل هؤلاء الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية لقضاء مدة عقوبتهم أن يسهم في التعامل معهم بإنصاف وفعالية. وتکاد جميع الصكوك التي تنظم عمليات النقل الدولي للسجناء التأهيل في المجتمع باعتبارها أحد مسوغات دعم تلك العمليات. ويشكل نقل السجناء الأجانب المحكوم عليهم لقضاء مدة عقوبتهم في بلدانهم الأصلية أسلوباً بديلاً لتنفيذ الحكم. وبافتراض بقاء الأمور على ما هي عليه، يحصل الأشخاص المحكوم عليهم الذين يقضون مدة عقوبتهم في بلدانهم الأصلية على فرصة أفضل لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وهذا سبب وجيه لنقل الأشخاص المحكوم عليهم إلى إحدى الدول التي لديهم فيها روابط اجتماعية من أجل قضاء فترة عقوبتهم. وقد يؤدي سجن الشخص في بلد

أجنبي، بعيداً عن أسرته وأصدقائه، إلى نتائج عكسية؛ فأسرة السجين توفر له السند والدعم الاجتماعيين اللذين يزيدان من احتمال النجاح في إعادة توطينه وإدماجه.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالسجينات، فإن قواعد بانكوك (القاعدة ٥٢، الفقرة ١) توصي بما يلي: "عند وجود اتفاقات ثنائية أو اتفاقات متعددة الأطراف ذات صلة بالموضوع، يُنظر في نقل السجينات الأجنبية غير المقيمات في الدولة التي سُجنَ فيها إلى أوطانهن، وبخاصة إذا كان لهن في أوطانهن أطفال، في أقرب وقت ممكن خلال فترة سجنها، بعد تقديم المرأة المعنية طلباً بنقلها أو موافقتها على ذلك عن علم وبينة".<sup>(١٦٨)</sup>

**الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن ترحيل السجناء الأجانب، انظر Handbook on the International Transfer of Sentenced Persons (2012)**

#### الاتحاد الأوروبي

يركز مشروع "إزالة الحاجز اللغوية في السجون الأوروبية" باستخدام تكنولوجيا التعليم المفتوح وعن بعد، وهو مشروع تموله المفوضية الأوروبية، على حل مشاكل الاتصال بين مسؤولي السجون الأوروبية والسجناء الأجانب. ولا تقتصر نتائجه على تعلم مسؤولي السجون لغة إضافية وحصولهم على اعتماد مقابل إنجازاتهم، إذ تشمل أيضاً تحسناً للتواصل مع السجناء الأجانب، مما يفضي إلى أثر إيجابي على رفاههم.

وإضافة إلى هذا المشروع، استُهل أيضاً في عام ٢٠١٦ مشروع "فورينر" (FORINER) من أجل تمكين السجناء الأجانب من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والموجودين في سجون داخل الاتحاد الأوروبي من الحصول على فرص التعليم والتعلم بواسطة مؤسسات في بلدانهم الأصلية أثناء وجودهم في السجن. ويجسد المشروع أحکاماً واردة في القواعد الأوروبية للسجون تنص على حق السجناء في الحصول على التعليم والتدريب بغض النظر عن جنسيتهم. ومن بين شركاء المشروع العديد من جامعات ضليعة في التعليم عن بعد وتطوير بيئات التعلم الإلكتروني، ورابطات الإفراج تحت المراقبة، ومنظمات أخصائي السجون، وأخصائيو تعليم الكبار، ومنظمات دعم السجناء. ويرجح أن تتيسر إعادة إدماج السجناء في مجتمعاتهم المحلية إلى حد كبير إذا أتيحت للسجناء فرص الحصول على التعليم الذي توفره مؤسسات في بلدانهم الأصلية.

المصدر: European Prison Education Association ([www.epea.org/](http://www.epea.org/)); Education, Audiovisual and Culture Executive Agency, "Eliminating language barriers in European prisons through open and distance education technology: FORINER project (<http://www.foriner.com/>): و <http://eacea.ec.europa.eu/>. متاح في progress report 2007"

#### ٥- المجرمون من الأقليات الإثنية أو العرقية أو الشعوب الأصلية

يمكن للحبس أن يفاقم إقصاء وعزلة الأفراد المنتسبين إلى الأقليات ممن يواجهون بالفعل تمييزاً على أساس خلفيتهم العرقية أو الإثنية. وكثيراً ما يكون هناك وجود مفرط للأفراد المنتسبين إلى الأقليات الإثنية أو العرقية في نظام السجون نتيجة للتشريعات واستراتيجيات إنفاذ القانون التي لها تأثير بالغ على تلك الفئات. وحيثما كانت الحالة كذلك، يتوقع أن يواجه هؤلاء السجناء مزيداً من التمييز في وقت الإفراج عنهم.

<sup>(١٦٨)</sup> فيما يتعلق بالسجينات الأجنبية غير المقيمات ممن يصحبهن أطفالهن، فإن قواعد بانكوك (القاعدة ٥٢، الفقرة ٢) تنص على أنه، عندما يتعين أن يخرج من السجن طفل يعيش مع سجينه أجنبية غير مقيمة في الدولة التي سجنت فيها، "ينظر في إعادة الطفل إلى وطنه، مراعاة مصلحة الطفل وبالتشاور مع أمه".

ويرجح أن تكون لمنتسبي الأقليات احتياجات عديدة بالنظر إلى تهميشهم الاقتصادي والاجتماعي والأثار الناجمة عن التمييز ضدهم. وكثيراً ما تكون مشاركتهم في برامج السجون محدودة بسبب الحاجز اللغوي وقلة أهمية تلك البرامج بالنسبة لثقافاتهم. وفي الوقت نفسه، يحتاج هؤلاء عادة إلى قدر أكبر من المساعدة عند الإفراج عنهم بالنظر لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي البائس. وقائماً يراعي الدعم النمطي، إن وجد، المقدم في فترة ما بعد الإفراج الاحتياجات الثقافية والظروف الخاصة لمنتسبي الأقليات الإثنية والعرقية والشعوب الأصلية.<sup>(١٦٩)</sup> ويشكل التمييز الإثني أو العرقي عقبة خطيرة أمام إعادة إدماج السجناء في المجتمع، وقد يؤدي إلى حلقة مفرغة من تجدد الحبس الذي يفضي إلى استدامة تهميشهم.

وتشكل معالجة مسألة التمييز العنصري مسؤولية جماعية، بيد أن ثمة مبادرات يمكن اتخاذها في إطار نظام السجون لفرض الحد من التمييز العنصري ومساعدة الأفراد في التغلب على مخاوفهم وشعورهم بالاغتراب. ومن السبل التي يمكن بها لنظم السجون معالجة التمييز العنصري توظيف أشخاص من خلفيات متعددة. وينبغي أن يتلقى موظفو السجون ذوى الخلفيات الإثنية المختلفة تدريباً على مراعاة الفروق الثقافية وفهمها. ويجب على هؤلاء المهنيين أن يدركوا أن تباين الاستجابات الثقافية للمجرمين ولسلوك الإجرامي يمكن أن يؤثر على عملية إعادة إدماج المجرمين ورغبتهم في الاستفادة من الخدمات وقدرتهم على ذلك. وينبغي لمديري السجون أن يستعرضوا أي جوانب من عدم المساواة أو الحاجز التي تتعرض لها الأقليات في الحصول على الخدمات المتوفرة في السجون. وأخيراً، يمكن أيضاً للمستشارين في السجون ولغيرهم من المتطوعين من المجتمع المحلي الاضطلاع بدور مهم في مساعدة السجناء على تطوير قدرتهم على الصمود واكتساب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي للتمييز.

## أستراليا

### برامج السكان الأصليين

يقر برنامج زيارات أسر السكان الأصليين، الذي ينفذ برعاية رابطة منطقة فكتوريا لرعاية المجرمين وإعادة انخراطهم مجتمعياً، بأهمية محافظة السجناء من السكان الأصليين على علاقتهم بأسرهم ومجتمعاتهم. وبتحديد أكثر، يوفر هذا البرنامج مساعدة السفر والإقامة لأسر هؤلاء السجناء لفرض تيسير الزيارات الأسرية لأحد المحتجزين من أفراد تلك الأسر. وفي ولاية كوينزلاند، تنسق مراكز الاحتجاز برامج لكيار السن والأشخاص أصحاب الاعتبار والمعالجين الروحيين للعمل مع الشعوب الأصلية. ويعمل عدد من المراكز على نحو وثيق مع منظمات السكان الأصليين، بما في ذلك مجموعات العدالة المجتمعية، من أجل توفير الدعم والمساعدة للسجناء من السكان الأصليين. كما تُرسى روابط مع المجتمعات الأصلية من خلال الزيارات التي يجريها كبار الموظفين من عدد من المراكز الإصلاحية لمجموعات العدالة المجتمعية العاملة في المجتمعات المحلية في منطقتي جنوب خليج كاربنتاريا وكيب يورك.

المصدر: M. Willis and J.-P. Moore, *Reintegration of Indigenous Prisoners*, Research and Public Policy Series . No. 90 (Canberra, Australian Institute of Criminology, 2008)

وبغية ضمان جدو خدمات دعم إعادة الإدماج الاجتماعي لأفراد الأقليات الظاهرة وحصولهم على تلك الخدمات، توفر المبادئ العامة الثلاثة التالية بعض التوجيهات:

(أ) ينبع للخدمات أن تعالج جوانب عدم المساواة العنصرية القائمة في ممارسات العدالة الجنائية التي تمس توفير الخدمات لأفراد الأقليات الظاهرة وتؤثر سلباً على آفاق إعادة إدماجهم؛

<sup>(١٦٩)</sup> على سبيل المثال، تؤكد قواعد بانكوك أنَّ للسجناء اللواتي لهن خلفيات دينية وثقافية مختلفة احتياجات متباعدة وأنهن قد يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز إذا ما أردنا الاستفادة من البرامج والخدمات التي تراعي نوع الجنس والأبعاد الثقافية؛ ولذا فإنَّ على سلطات السجن أن تقدم برامج وخدمات شاملة لتلبية هذه الاحتياجات، بالتشاور مع السجينات أنفسهن والجماعات المعنية، بما في ذلك الخدمات المناسبة قبل الإفراج عنهن وبعده (القاعدتان ٥٤ و٥٥).

(ب) ينبغي للخدمات أن تقر وتعالج تأثير تصورات التمييز والتصنيف النمطي داخل نظام العدالة الجنائية والمجتمع ككل، بما في ذلك التأثير على استعداد المجرمين وحواجزهم للتعامل مع الخدمات القائمة:

(ج) ينبغي للخدمات أن تتم عن فهم وإدراك للفوارق الثقافية في التطلعات والتجارب المتعلقة بإعادة الانخراط المجتمعي.<sup>(١٧٠)</sup>

## ٦- المجرمون المسنون

تقديم أعمار نزلاء السجون شأنهم في ذلك شأن السكان بوجه عام. وكما هو الحال بالنسبة للسكان العاديين في أي بلد، يتسبب تقدم سن السجناء في تكاليف إضافية على نظام الصحة والرعاية الاجتماعية. وإضافةً إلى ذلك، بالنظر إلى الاتجاه السائد في العديد من الولايات القضائية نحو تشريع قوانين جزائية أشد صرامة، فإن نسبة متزايدة من السجناء يقضون الآن عقوبات بالغة الطول، بما فيها الحبس مدى الحياة. ونتيجة لذلك فإن سن السجناء في العديد من البلدان في تزايد.

ويكون للتواتر الناشئ داخل السجن أثر أشد وطأة على صحة السجناء المسنين مقارنة بنزلاء السجن عموماً. بل إن الأبحاث تشير إلى أن التقدم في السن داخل السجن يسير بوتيرة أسرع من وتيرته خارجه، وذلك بسبب الظروف السائدة في السجن. ويعاني العديد من السجناء المسنين، بسبب أعمارهم، من صدمة نفسية أشد لدى سجنهم، وهم يشعرون بأنهم أقل قدرة من السجناء الشباب على مواجهة بيئتهم الجديدة.<sup>(١٧١)</sup> وغالباً ما يشعرون بالضعف، وقد يتعرضون للأذى من السجناء الآخرين. وتشعر السجينات المسنات، بصفة خاصة، بالتهديد من السجينات الأحدث سناً، وكثيراً ما يقنن هدفاً للتمر.<sup>(١٧٢)</sup>

ولذا ينبغي منح اهتمام خاص لاحتياجات السجناء المسنين، مع تخصيص وحدات منفصلة لهم حيالاً أمكن. وينبغي ألا يُرغم المجرمون المسنون على القيام بأي أشغال شاقة أو أعمال مرهقة، وإن لزم منهم الفرصة للانشغال بأعمال أو أي أنشطة بناة أخرى. ومن المهم أيضاً مراعاة أن الدعم الوحيد الذي يمكن للسجناء المسنين أن يتوقعوا الحصول عليه بعد الإفراج عنهم في العديد من الحالات، وخصوصاً بعد قضاء أحكام طويلة المدة، هو ذلك الذي توفره أجهزة الرعاية أو المنظمات غير الحكومية. ويعود ذلك إلى قلة مراقب ودور رعاية المسنين في العديد من المجتمعات المحلية وصعوبة استفادة السجناء السابقين منها. وبالنظر لتعدد احتياجات السجناء المسنين وضعفهم، فإن نقص المساكن المخصصة لإيواء السجناء السابقين المسنين بعد الإفراج عنهم ينطوي على إشكالية كبيرة.

وأخيراً، ونتيجة لتزايد سن السجناء في العديد من نظم السجون، قد يحتاج السجناء المسنون أو المرضى الذين لاأمل في شفائهم إلى خدمات التمريض والرعاية الطبية التي تُمنَح للمحتضرين. فعلى سبيل المثال، تطبق عدة سجون في الولايات المتحدة برامج رعاية يتولى بموجبها سجناء تقديم الرعاية للسجناء المحتضرين. ويتوفر كل من المعهد الوطني للإصلاحيات والرابطة الوطنية لرعاية المحتضرين في السجون مبادئ توجيهية بشأن كيفية وضع البرامج ذات الصلة لتدريب السجناء. وينبغي، من حيث المبدأ، النظر في الإفراج عن السجناء المحتضرين لأسباب إنسانية.

J. Jacobson, C. Phillips and K. Edgar, "Double Trouble?" Black, Asian and Minority Ethnic Offenders' Experiences of Resettlement (London, Clinks and Prison Reform Trust, 2010), p. 4<sup>(١٧٠)</sup>

M. Davies, "The reintegration of elderly prisoners: an exploration of services provided in England and Wales"<sup>(١٧١)</sup> .(2011)

R. H. Aday and J. J. Krabill, Women Aging in Prison: A Neglected Population in the Correctional System<sup>(١٧٢)</sup> .(Boulder, Colorado, Lynne Rienner Publishers, 2011)

### المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة، اشتركت وزارة الصحة وجمعية "ناكرو"، وهي جمعية خيرية معنية بالحد من الجريمة، في إعداد مجموعة موارد للعمل مع السجناء المسنين، تتضمن شرحاً لجميع جوانب تقديم السن والجوانب الصحية، إضافة إلى أفكار بشأن الممارسات الجيدة فيما يخص الأنشطة والرعاية الصحية وإعادة الانخراط المجتمعي. وتتوفر جمعية "ناكرو" فرصة الوصول المجاني إلى قاعدة بيانات إلكترونية للبحث عن خدمات إعادة الانخراط المجتمعي (Resettlement Service Finder)، إلى جانب معلومات بشأن السكن والعمل وسائل الخدمات المتوفرة لمساعدة السجناء على الاندماج في المجتمع من جديد بنجاح.

وعلاوة على ذلك، تعمل منظمة إعادة انخراط المجرمين السابقين والسجناء مجتمعياً ورعايتهم (Resettlement and Care of Older ex-Offenders and Prisoners)، وهي منظمة غير حكومية، على رعاية المجرمين الحاليين والسابقين وإعادة انخراطهم مجتمعياً وإعادة تأهيلهم، ولا سيما أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً. وتقدم المنظمة خدمات الدعم في مجال المناصرة وأداء المشورة المالية والتوجيه بشأن مسائل مثل الحصول على العمل والتدريب، والإرشادات بشأن السكن والصحة من أجل تمكين السجناء السابقين من التحكم في شؤون حياتهم وتجنب الإقصاء الاجتماعي والابتعاد عن الإجرام.

المصدر: United Kingdom Department of Health and Nacro, "A resource pack for working with older prisoners" .www.recoop.org.uk/pages/home/ (London, Nacro, 2009) انظر أيضاً

### الولايات المتحدة

في سجن ولاية لويسiana المعروف باسم "أنفولا"، يساعد السجناء في تسيير برنامج لرعاية المحتجزين يقدم خدمات كحلاقة الذقن للسجناء المقيمين في قسم الرعاية التسكينية ومساعدتهم على الاستحمام أو التطوع لتنظيف زنزاناتهم. ويقضي العديد من المشاركون في البرنامج أحكاماً بالسجن مدى الحياة، ويعتبرون أن عملهم التطوعي من باب مساعدة الآخرين، ويأملون أن يقوم آخرون بمساعدتهم بدورهم عندما يصبحون مسنين في السجن. ورغم أن برامج رعاية المحتجزين هذه لا ترمي إلى مساعدة السجناء المسنين في إعادة إدماجهم في المجتمع، فقد تكون لها مع ذلك قيمة تأهيلية للعاملين فيها.

## ٧- السجناء المُفرج عنهم بعد فترات طويلة من الاحتجاز السابق للمحاكمة

يشكل المحتجزون بانتظار المحاكمة نسبة عالية جداً من نزلاء السجون في العديد من الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم، بل إن عددهم يفوق في الواقع عدد السجناء المدانين في حالات عديدة. وقد يسفر انعدام كفاءة وفعالية نظم العدالة الجنائية وحالات التأخير في توجيه التهم أو إحالة القضايا إلى المحاكم عن إطالة غير ضرورية لفترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة، في حين أن ارتفاع عدد السجناء الموقوفين في الحبس الاحتياطي قد يعزى إلى قلة اللجوء إلى بدائل الاحتجاز السابق للمحاكمة.<sup>(١٧٣)</sup> بل إن بعض المحتجزين رهن المحاكمة قد يبقون خلف القضبان لسنوات.

وقد يعاني المحتجزون رهن المحاكمة أثناء فترة وجودهم في الحبس من أضرار بدنية ونفسية دائمة، وقد يتعرضون للإصابة بالأمراض ويواجهون تأثيرات سلبية (غير قابلة للعلاج أحياناً) على علاقتهم بأسرهم ومجتمعهم.<sup>(١٧٤)</sup> ومع ذلك، فإن المحتجزين رهن المحاكمة تقل عادةً، بسبب عدم إدانتهم بعد، فرص وصولهم إلى البرامج أو التدريب مقارنة بالسجناء—وذلك رغم "النظام الخاص" الذي ترتئيه قواعد نيسون مانديلا لفائدة المحتجزين رهن المحاكمة، والذي يجسد مبدأ افتراض البراءة (القواعد ١١١ إلى ١٢٠). وفي الواقع، فإنهم كثيراً ما يجدون أنفسهم رهن وضع تفترض فيه براءتهم ولكنهم يلقون معاملة أسوأ من تلك التي كانوا سيلقونها لو ثبتت إدانتهم.

Open Society Justice Initiative, *Presumption of Guilt: The Global Overuse of Pretrial Detention* (New York,<sup>(١٧٣)</sup> Open Society Foundations, 2014)  
Open Society Justice Initiative and United Nations Development Programme, *The Socioeconomic Impact of Pretrial Detention* (New York, Open Society Foundations, 2011)<sup>(١٧٤)</sup>

ويتعين على الأشخاص المخرج عنهم بعد فترة احتجاز طويلة أن يتعاملوا مع آثار انعزالهم واستبعادهم عن المجتمع لفترة طويلة، ويرجح أن يشمل ذلك فقدان (أو تراجعات خطيرة في) وظائفهم ومساكنهم واتصالاتهم وشبكاتهم الاجتماعية.

وفي الكثير من الحالات، يواجه المحتجزون رهن المحاكمة الذين يُخرجون عنهم دون إدانة أو تهمة (بل وحتى بعد تبرئتهم) نفس الوصم والإقصاء عن مجتمعاتهم المحلية اللذين كانوا سوا جهونهما فيما لو أديناوا. بل إن فكرة الاتهام في حد ذاتها يمكن أن تجلب العار والخوف وغيرهما من العواقب الاجتماعية السلبية على الفرد. وفي بعض الحالات، يجد أولئك الأشخاص الذين اتهموا ولكن لم تصدر بحقهم رسمياً لائحة اتهام أو إدانة أن المجتمع قد حاكمهم وأدانتهم بالفعل. وقد لا يقبلون مطلقاً للعودة من جديد كأعضاء كاملين في ذلك المجتمع. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي توفير المنازل والملاجئ على أساس مؤقت على الأقل. ويجوز أن تتضمن عملية إعادة إدماج هؤلاء نقلهم إلى مجتمع آخر ضماناً لسلامتهم وأمنهم. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في توفير هذه الخدمات. وفي الوقت نفسه، ينبغي لسلطات إنفاذ القانون أن تظل على اطلاع دائم بالتطورات وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير قد تعرقل إعادة إدماج هؤلاء الأفراد بنجاح في المجتمع.

## -٨- المجرمون الذين يشكلون مخاطر معينة

### (أ) المجرمون العنيفون

يمثل المجرمون العنيفون نسبة صغيرة نسبياً من المجرمين عموماً. ومع ذلك فإن إشراك المجرمين العنيفين في برامج إعادة التأهيل غالباً ما ينطوي على إشكالية أكبر من تلك التي يسببها المجرمون الآخرون، كما أن إعادة إدماج المجرمين العنيفين في المجتمع تتطلب تحديات صعبة. غالباً ما تكون مهارات معالجة المشاكل وحلها متدينة بصفة خاصة لدى المجرمين العنيفين الذين يعاودون الإجرام، مما يقوض تفاعلهم مع المجتمع واندماجهم فيه. وتتطوّي إعادة التأهيل والإدماج من جديد في المجتمع على تحديات كبيرة فيما يخص أساساً المجرمين الشديدي الخطورة الذين يتسم سجل مخاطرهم واحتياجاتهم بالتعقيد والتنوع.

وقد وضعت عدة برامج إدراكية سلوكية للمجرمين العنيفين يمكن تنفيذها في السجون أو في إطار المجتمع المحلي (إنشاء وجود المجرمين تحت المراقبة أو لدى الإفراج عنهم إفراجاً مشروطاً).<sup>(١٧٥)</sup> وتبين الدراسات القائمة بشأن فعالية علاج المجرمين العنيفين أن كثافة العلاج تؤثر في النجاح النسبي لتلك البرامج. غالباً ما تكون التدخلات التي تتناول المهارات المعرفية والتحكم في مشاعر الغضب (العواطف) والتي تركز على الوقاية من الانتكاس أكثر فعالية في الحد من معاودة الإجرام في أوساط المجرمين العنيفين.

ومن أجل منع معاودة الإجرام في أوساط المجرمين الخطيرين والشديدي المخاطر (الوقاية من الانتكاس)، حددت الشروط المسبقة الثلاثية لتحقيق النجاح: (أ) الكفاءة الذاتية، أي ثقة المرء في قدرته على معالجة وضع يكون فيه خطر معاودة الإجرام شديداً نسبياً؛ (ب) مهارات التأقلم، أي امتلاك المهارات الالزمة لمواجهة مختلف المواقف الخطيرة؛ (ج) الدافع، أي الرغبة في عدم معاودة الإجرام والحافظ لذلك. "يتعلم المجرمون، من خلال الوسائل الإدراكية (إعطاء فكرة ثاقبة عن كيفية وسبب انتهاجهم لهذا السلوك) والسلوكية (توفير تجربة فعلية في الإنقان والنجاح)، من نهج منع الانتكاس أساليب جديدة للتكيف قد تمكّنهم من كسر الحلقة قبل أن ينكسو بالكامل".<sup>(١٧٦)</sup>

D. Jolliffe and D. P. Farrington, "A systematic review of the national and international evidence on the effectiveness of interventions with violent offenders", Ministry of Justice Research Series 16/07 (United Kingdom, Ministry of Justice, 2007)<sup>(١٧٥)</sup>

V. L. Quinsey and others, *Violent Offenders: Appraising and Managing Risk*, 2nd ed. (Washington, D.C.,<sup>(١٧٦)</sup> American Psychological Association, 2006), p. 251

### (ب) أعضاء الجماعات الإجرامية

تشكل البرمجة المؤسسية والإشراف على العودة إلى المجتمع ودعمها المناسبين أولوية بالنسبة إلى أعضاء الجماعات الإجرامية باعتبارهم أفراداً منغمسين في الفئات الاجتماعية السلبية، وأكثر احتمالاً للتماهي مع الأدوار داخل الجماعة، وأقل احتمالاً لتعديل هوياتهم وسلوكهم بعد دخول السجن. ويزداد احتمال معاودة الإجرام لدى أعضاء العصابات وغيرهم من تكرر فرص تفاصيلهم السلبي مع الأقران بعد الإفراج عنهم مقارنة بغير المنتسبين إلى العصابات. وإضافة إلى ذلك، يكون الكف عن الإجرام أكثر صعوبة لدى المجرمين الذين تربطهم روابط وثيقة بال مجرمين الآخرين أو العصابات الأخرى. فالعصابات والجماعات الإجرامية تمنح أعضاءها شعوراً قوياً بالانتماء، ويمكنها من ثم أن تشكل نقطة جذب قوية للسجناء المفرج عنهم حديثاً. وكثيراً ما يصعب على أعضاء مثل هذه الجماعات الانسلاخ عنها دون أن يواجهوا خطراً على أنفسهم الشخصي أو يعانون من مزيد من الاغتراب الاجتماعي. ويشكل ضغط الأقران والتهديد بالعنف والانتقام عقبتين خطيرتين أمام تخلي أعضاء العصابات عن عضويتها.

وكثيراً ما يعني الانتماء إلى عصابة أن يحمي الأعضاء بعضهم بعضاً ويراعوا عائلات بعضهم بعضاً. ومن ثم فإن البديل الوحيد لأعضاء العصابات السابقين كثيراً ما يتمثل في بدء حياة جديدة في بيئة جديدة تماماً، بعيداً عن الشبكات المألوفة من الأصدقاء والمعارف. وتعد البرامج والتدخلات الرامية لمساعدة المجرمين على كسر روابطهم الاجتماعية بالعصابات ضرورية، بما في ذلك التدخلات الرامية إلى مساعدة المجرمين على تطوير شبكات دعم مؤاتية للمجتمع. ويتسم معظم أعضاء العصابات بتدني مستوياتهم التعليمية ومهاراتهم المطلوبة للعمل. والكثير منهم شُبّوا في مجتمعات مهمشة تدر فيها فرص العمل. وقد لا تكون البرامج العادية السابقة للإفراج فعالة عند تطبيقها على أعضاء العصابات. ولذا يلزم وضع برامج مصممة خصيصاً بغية التصدي للمخاطر الخاصة المرتبطة بحالتهم.

### (ج) مرتكبو الجرائم الجنسية

فيما يخص مرتكبي الجرائم الجنسية، يمكن أن يصبح السجل الجنائي عقبة كبيرة لا يمكنهم تجاوزها أمام إدماجهم في المجتمع من جديد، بما في ذلك الحصول على العمل والسكن. وعادة ما يواجه هؤلاء تحديات عديدة تتعلق بالوصم والمخاوف المترتبة بالإجرام الجنسي، بما في ذلك الصعوبات المتصلة باحتمال تسجيلهم كمرتكبي جرائم جنسية في سجل متاح للاطلاع العام. وتشكل العواقب العديدة المرتبطة بالإدانة بالجرائم الجنسية، بما في ذلك قيود الحصول على العمل والسكن والدعم الحكومي، عقبات يمكن أن تقوض جهود المجرمين في العودة بنجاح إلى صفوف المجتمع والكف عن الإجرام. وتبيّن الأبحاث أن تخطيط العودة، واكتساب المهارات الالزامية للتحكم في السلوك، وتوفّر الدعم الاجتماعي والموارد تعتبر جميعها عوامل أساسية للنجاح في تغيير سلوك المنتسبين إلى هذه الفئة الخاصة وإندماجهم من جديد في المجتمع.<sup>(١٧٧)</sup>

S. Gobbels, G. M. Willis and T. Ward, “Current re-entry practices in sex offender treatment programmes: desistance facilitating or hindering?”, *Journal of Sexual Aggression*, vol. 20, No. 3 (2014), pp. 354–366; and G. M. Willis and L. Johnston, “Planning helps: the impact of release planning on subsequent re-entry experiences of child sex offenders”, *Journal of Sexual Aggression*, vol. 18, No. 2, pp. 194–208

### النهاية إلى اعتماد نهج شامل إزاء إدارة مرتكبي الجرائم الجنسية

تفتقر الاستجابة بفعالية للديناميات المعقدة التي يتسم بها السلوك الإجرامي الجنسي اتباع نهج متخصص ومدروس تجاه إدارة مرتكبي الجرائم الجنسية. والتعاون بين الهيئات المسؤولة عن إدارة مرتكبي الجرائم الجنسية، والتخصص بين الأفرع المعنية بمعاملة مرتكبي الجرائم الجنسية ومراقبتهم، ووضع هدف مشترك يتمثل في تعزيز السلامة العامة من خلال الحد من المخاطر التي يشكلها المجرمون على المجتمع جميعها مكونات متكاملة لنجاح جهود إدارة مرتكبي الجرائم الجنسية.

المصدر: M. L. Thigpen and others, *Parole Essentials: Practical Guides for Parole Leaders*. No.4—*Special Challenges .Facing Parole* (Washington, D.C., United States Department of Justice, National Institute of Corrections, 2011), p. 2

ويختلف مرتكبو الجرائم الجنسية فيما بينهم بأوجه عديدة، منها خلفياتهم وخصائصهم السكانية ونوع الجريمة المرتكبة ونمطها ودوافعها وخطر معاودة ارتكابها. وربما يكونون قد ارتكبوا جرائم جنسية ضد بالغين أو أطفال، أو ضد ضحايا من أي الجنسين، أو ضد بعض هذه الفئات أو جميعها. وفيما يلي البادئ المقترحة لإدارة مرتكبي الجرائم الجنسية:

- (أ) ضرورة أن تستند التدخلات إلى تقييم المخاطر التي يشكلها المجرم وإعادة تقييم تلك المخاطر؛
- (ب) ضرورة أن تكون العوامل التي تستهدفها التدخلات هي تلك التي تتعلق تحديداً بالسلوك الإجرامي؛
- (ج) ضرورة وجود رصد مناسب للأنشطة المضطلع بها في المجتمع المحلي؛
- (د) ضرورة تبادل المعلومات على نحو فعال بين الموظفين المسؤولين عن العلاج والإشراف.

ووفقاً لهذا النهج، ينبغي أن يخضع مرتكبو الجرائم الجنسية "الأشد خطراً" أو الشديدو الخطورة للمراقبة الأكثر صرامة على مدى فترة طويلة. وقد أثبتت الأبحاث أن العاملين الأشد أهمية فيما يتصل بمعاودة الإجرام الجنسي هما الانحراف الجنسي (العوامل الدينامية) والنمط المعيشي غير المستقر / أو الإجرامي (العوامل الثابتة والتاريخية).<sup>(١٧٨)</sup> وإضافةً إلى ذلك، وُجد أن خصائص أنماط الحياة الإجرامية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنف ومعاودة الإجرام عموماً في أوساط مرتكبي الجرائم الجنسية ومرتكبي الجرائم العامة والمجرمين المصابين باضطرابات عقلية.<sup>(١٧٩)</sup> وكثيراً ما يلزم وجود إشراف متخصص في إطار خطة الإشراف الخاصة بكل مجرم<sup>(١٨٠)</sup> (أحياناً على يد وحدات إشرافية متخصصة، ذات عبء حالات صغير وتدريل متخصص وتعمل في تعاون وثيق مع هيئات إنفاذ القانون والهيئات الأخرى)، وذلك إلى جانب الشروط والأحكام المحددة فيما يخص الإفراج تحت الإشراف.

ويمثل الرفض الاجتماعي الخلفية التي يواجهها مرتكبو الجرائم الجنسية لدى عودتهم إلى المجتمع المحلي. ويُعرف عن بعض المجتمعات المحلية أنها تتخذ خطوات استباقية للتأكد من عدم عودة مرتكبي الجرائم الجنسية إلى ارتكابها. ولا تُعتبر التدخلات الرامية إلى إدماج مرتكبي الجرائم الجنسية من جديد في المجتمع (مثل "دوائر الدعم والمساءلة") واسعة الانتشار. ولذلك فإن التنفيذ والتوعية في إطار المجتمع يمثلان عاملين حاسمين لنجاح أي برامج لإعادة إدماج هذه الفئة من المجرمين في المجتمع.<sup>(١٨١)</sup>

R. K. Hanson and K. Morton-Bourgon, *Predictors of Sexual Recidivism: An Updated Meta-Analysis* (Ottawa,<sup>(١٧٨)</sup> Public Safety Canada, 2004).

P. Gendreau, T. Little and C. Goggin, "A meta-analysis of the predictors of adult offender recidivism: what<sup>(١٨٢)</sup> Griffiths, Dandurand and Murdoch, *The Social works!*", *Criminology*, vol. 34, No. 4 (1996), pp. 575–608. *Reintegration of Offenders and Crime Prevention*, p. 26

Center for Sex Offender Management, *Twenty Strategies for Advancing Sex Offender Management in Your<sup>(١٨٣)</sup> Jurisdiction* (Silver Spring, Maryland, Center for Effective Public Policy, 2009)

A.-M. McAlinden, "Managing risk: from regulation to the reintegration of sexual offenders", *Criminology and<sup>(١٨٤)</sup> M. G. Petrunk, "Managing unacceptable risk: sex offenders", *Criminal Justice*, vol. 6, No. 2 (2006), pp. 197–218 community response, and social policy in the United States and Canada", *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, vol. 46, No. 4 (2002), pp. 483–511*

کندی

تقديم دائرة الخدمات الإصلاحية في كندا طائفة من البرامج المتنوعة التي تركز على مرتكبي الجرائم الجنسية، وهي تشمل ما يلى:

- البرنامج الوطني لمركبي الجرائم الجنسية الشديدي الخطورة، الذي يستهدف مرتکبی الجرائم الجنسية الذكور الذين يقدّر أنهم يشكلون خطراً شديداً من حيث معاودة الإجرام. ويتألف البرنامج من ٧٥ جلسة جماعية وما يصل إلى ٧ جلسات فردية. وتبليغ مدة كل جلسة ما بين ساعتين وساعتين ونصف الساعة.
  - البرنامج الوطني لمركبي الجرائم الجنسية المتوسطي الخطورة، الذي يستهدف مرتکبی الجرائم الجنسية الذكور الذين يقدّر أنهم يشكلون خطراً متوسطاً من حيث معاودة الإجرام. ويتألف البرنامج من ٥٥ جلسة جماعية وما يصل إلى ٦ جلسات فردية. وهو يساعد هؤلاء المجرمين على فهم أفكارهم فيما يتعلق بالعنف الجنسي. كما يتعلّمون كيفية إدارة سلوكيّهم الضار وعواطفهم وعوامل الخطير التي يشكلونها. ويتناولون البرنامج أيضاً أهمية إقامة علاقات سليمة ووضع استراتيجيات التكيف.
  - البرنامج الوطني لصون مرتکبی الجرائم الجنسية، الذي يستهدف مرتکبی الجرائم الجنسية الذكور الذين انتهوا من أحد البرامج الوطنية الأخرى لمركبي الجرائم الجنسية. ويساعد هذا البرنامج هؤلاء المجرمين على صون المهارات التي تعلّموها في البرنامج الأول. كما يساعدهم على الاستمرار في إدارة مخاطرهم. ويتناول البرنامج المواقف الشديدة الخطورة والإدارة الذاتية. وهو يتّألف من ١٢ جلسة جماعية.
  - برنامج "توبيك"، وهو مخصص للرجال من شعب "الإنويت" الذين ارتكبوا جرائم جنسية وقيّموا باعتبارهم يشكلون مخاطر معتدلة أو شديدة من حيث معاودة الإجرام.

المصدر: [www.csc-scc.gc.ca/correctional-process/002001-2008-eng.shtml](http://www.csc-scc.gc.ca/correctional-process/002001-2008-eng.shtml)

ويُحتمل أن يواجه أفراد أسرة المدان بارتكاب جريمة جنسية تحديات عديدة في لم شملهم مع المجرم بعد انتهاء فترة سجنه. ويعتقد أنهم يعانون من آثار الحبس والإفراج والعودة بحدة أكبر مقارنة بأفراد أسر المجرمين الآخرين. ويمكن أن تتفاكك الروابط الأسرية بدرجة لا يمكن إصلاحها بحكم طبيعة الجريمة الجنسية التي ارتكبها أحد أفراد الأسرة، وخصوصاً عندما يكون هناك ضحايا داخل الأسرة نفسها. وتتحمل الأسر التي تختار لم شملها مع المدانين بالجرائم الجنسية عبئاً هائلاً، بما في ذلك المسائل العاطفية والنفسية، والرفض الاجتماعي، والعزلة، وانهاء الخصوصية، والمصالعب الاقتصادية. بيد أن مرتكبي الجرائم الجنسية كثيراً ما يفتقرون إلى شخص آخر يمكنهم اللجوء إليه عدا أفراد أسرهم. ويمكن للأسر، إذا ما حصلت على الدعم المناسب، أن تشجع المجرم وتدعمه عاطفياً لكي يمثل لشروط الإشراف عليه ويواظب على حضور جلسات العلاج ويتجنب السلوك الإشكالي، ومن ثم أن تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية منع انتكاس المجرم.<sup>(١٨٢)</sup>

M. A. Farkas and G. Miller, "Reentry and reintegration: challenges faced by the families of convicted sex offenders", *Federal Sentencing Reporter*, vol. 20, No. 2 (2007), pp. 88-92

## المرفق

\* المنشورات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

*Treatment and Care for People with Drug Use Disorders in Contact with the Criminal Justice System: Alternatives to Conviction or Punishment* (2018)

خارطة طريق من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون (٢٠١٧)

تقييم مدى الامتثال لقواعد نيلسون مانديلا: قائمة مرجعية لآليات التفتيش الداخلية (٢٠١٧)

*Handbook on Anti-Corruption Measures in Prisons* (2017)

دليل بشأن الأطفال الذين تجندتهم و تستغلهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة (٢٠١٧)

كتيب بشأن إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين والوقاية من التشدد المفضي إلى العنف في السجون (٢٠١٦)

كتيب بشأن التعامل مع السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٦)

مجموعة معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (٢٠١٦)

*"International standards for the treatment of drug use disorders: draft for field testing"* (2016)

كتيب بشأن الأمن الدينامي واستقصاء المعلومات الاستخبارية في السجون (٢٠١٥)

*Training Curriculum on Women and Imprisonment: Version 1.0* (2015)

*"Introducing the United Nations Model Strategies and Practical Measures on the Elimination of Violence against Children in the Field of Crime Prevention and Criminal Justice: a new tool for policymakers, criminal justice officials and practitioners"* (2015)

\* مرتبة حسب سنة الإصدار.

*Planning the Implementation of the United Nations Model Strategies and Practical Measures on the Elimination of Violence against Children in the Field of Crime Prevention and Criminal Justice: A Checklist* (2015)

كتيب عن المرأة والسجن، الإصدار الثاني (٢٠١٤)

دليل بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الالكتضاظ في السجون (٢٠١٣)، صادر بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

"HIV prevention, treatment and care in prisons and other closed setting: a comprehensive package of interventions"  
UNODC/International Labour Organization/UNDP/UNAIDS Policy Brief (2013)

*Justice in Matters Involving Children in Conflict with the Law: Model Law on Juvenile Justice and Related Commentary* (2013)

*Handbook on the International Transfer of Sentenced Persons* (2012)

*Handbook for Prison Leaders: A Basic Training Tool and Curriculum for Prison Managers Based on International Standards and Norms* (2010)

دليل عن السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة (٢٠٠٩)

"HIV testing and counselling in prisons and other closed settings", UNODC/WHO/UNAIDS Policy Brief (2009)

دليل إدارة ملف السجناء (٢٠٠٨)

*Drug Dependence Treatment: Interventions for Drug Users in Prison* (2008)

*HIV and AIDS in Places of Detention: A Toolkit for Policymakers, Programme Managers, Prison Officers and Health Care Providers in Prison Settings* (2008)  
، إصدار مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة  
ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه

*Handbook of Basic Principles and Promising Practices on Alternatives to Imprisonment* (2007)

*Criminal Justice Assessment Toolkit* (2006)

*Handbook on Restorative Justice Programmes* (2006)

*HIV/AIDS Prevention, Care, Treatment and Support in Prison Settings: A Framework for an Effective National Response* (2006)  
، منشور مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه

## **مسرد المصطلحات<sup>(\*)</sup>**

يشار به إلى أنشطة المساعدة التي تديرها سلطة أو وكالة مسؤولة عن التنفيذ أو تدار نيابة عنها، وإلى الإجراء المتخد لضمان وفاء الجرم بجميع الشروط والالتزامات المفروضة عليه، بما في ذلك المراقبة عند الاقتضاء.

الإشراف

إخضاع المجرمين المراقبين (أو المفرج عنهم مبكراً) لإشراف صارم، مع مقتضيات تشمل إجراء مقابلات متكررة وجهاً لوجه مع مسؤولي المراقبة، وحظر التجول في مواعيد محددة، ورصد الاتصالات مع الشرطة أو اعتقالات، وإجراء اختبارات عشوائية متكررة لتناول الكحول أو تعاطي المخدرات، والمراقبة الإلكترونية في بعض الحالات.

الإشراف المكثف

يشار بها إلى مجموعة واسعة من التدخلات الرامية إلى تعزيز الكف عن الإجرام واستعادة المجرم لوضع الشخص الممثل للقانون.

إعادة التأهيل

جميع أشكال التسريح من السجن قبل اكتمال مدة العقوبة، بما في ذلك الإفراج المشروط والغفو المشروط.

الإفراج المبكر

يرتبط بتنفيذ جزاءات وتدابير في المجتمع يحددها القانون وتفرض على المجرم. وقد يشمل ذلك مجموعة من الأنشطة والتدخلات، مثل الإشراف والإرشاد والمساعدة بهدف إدماج المجرم من جديد في المجتمع، وكذلك المساهمة في الحفاظ على أمن المجتمع.

الإفراج تحت المراقبة

يشار به إلى التدخل الذي يرمي إلى مساعدة المجرمين الذين قضوا حكماً في السجن على الاندماج في المجتمع من جديد بعد الإفراج عنهم. ويمكن أيضاً أن يشير هذا المصطلح إلى التدخل الذي ينفذ كبديل للسجن.

برنامج إعادة الإدماج في المجتمع

<sup>(\*)</sup>التعاريف الواردة في هذا المسرد هي لأغراض هذا الكتيب فقط. وقد استُمد بعضها مع التعديل من قواعد مجلس أوروبا للإفراج تحت المراقبة (Council of Europe Probation Rules) (الوصية CM/Rec ٢٠١٠/١)، التي اعتمدها لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

عملية قيام المجرمين بخطيط عودتهم إلى المجتمع المحلي واتخاذهم خطوات فعالة للتحضير للحياة فيه بعد الإفراج عنهم من السجن، بما في ذلك إجراء اتصالات بالمجتمع، وكذلك بأسرهم، حسب الاقتضاء. وهو يشير أيضاً إلى الخطوات التحضيرية وأنشطة التخطيط التي تتضطلع بها سلطات السجن والوكالات المجتمعية لتسهيل عودة المجرم في آخر المطاف وضمان استمرار رعايته بعد الإفراج عنه.

الجزاءات غير الاحتجازية التي تُفرض على المدانين البالغين أو الأحداث المحاكمين، سواء أكانت صادرة عن محكمة كبديل لعقوبة السجن أو عن مجلس للإفراج المشروط بعد الإفراج من السجن. وتشرف وكالات مراقبة السلوك أو الإفراج المشروط عادةً على تنفيذ برامج الإصلاح المجتمعية، ويمكن للبرامج أن تشمل الإشراف المجتمعي العام، وكذلك مراكز الحضور اليومي ودور التأهيل وغيرها من مرافق الإيواء والإفراج لفرض ممارسة العمل وسائر البرامج المجتمعية.<sup>(١)</sup>

أي إجراء يُتخذ لمراقبة المجرمين أو علاجهم أو مساعدتهم أو توجيههم من أجل صرفهم عن ارتكاب المزيد من الجرائم ومساعدتهم على انتهاج حياة ممثلة للقانون.

يرتبط بتنفيذ جزاءات وتدابير في المجتمع بحدتها القانون وتُفرض على المجرم. وقد يشمل ذلك مجموعة من الأنشطة والتدخلات، مثل الإشراف والإرشاد والمساعدة بهدف إدماج المجرم من جديد في المجتمع، وكذلك المساهمة في الحفاظ على أمن المجتمع.

جميع أشكال التسريح من السجن قبل اكتمال مدة العقوبة، بما في ذلك الإفراج المشروط والعفو المشروط.

تقرير موجه إلى المحكمة يعرض لمحنة عامة وموجزاً لخلفية المجرم وأنماطه الإجرامية وظروفه وعدد من العوامل الأخرى بهدف مساعدة القاضي المعني بإصدار الحكم على تحديد الحكم الفردي.

عملية تقدير المخاطر وتقييم احتياجات المجرم وجوانب قوته قبل التخطيط لتدخل و/أو إسداء المشورة للسلطات القضائية أو غيرها من السلطات المختصة. ويمكن أن يشمل أيضاً تحديد التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من احتمال معاودة الإجرام.

طفل أو شخص صغير السن يجوز، بموجب النظام القانوني، مساءلة عن جرم بطريقة تختلف عن طريقة مساءلة البالغ.

## تخطيط العودة

### تدابير الإصلاح المجتمعية

### التدخل

### التدخل اللاحق للإفراج

### التطبع المؤسسي

### تقرير التحقيقات الاجتماعية (أو تقرير الحضور)

### التقييم

### الحدث

Pew Centre on the States, “What works in community corrections: an interview with Dr. Joan Petersilia”, Expert<sup>(1)</sup>. Q&A, No. 2, November 2007

عملية توفير الرعاية المستمرة وضمان استمرار تنفيذ التدخلات المستهلة داخل السجن بعد الإفراج عن المجرم من أجل تمكينه من ممارسة المهارات التي اكتسبها أثناء سجنه وتعزيزها في المجتمع المحلي.

تشير إلى الدعم الأقل رسمية الذي يعقب تدخلًا نظاميًّا. وهي تعرُّف أحيانًا بأنها عملية إعادة إدماج مجرم في المجتمع المحلي، على أساس طوعي وبعد أن يُفرج عنه نهائًياً من الاحتجاز، بأسلوب بناءً ومحاطٍ وخاضع للإشراف.

الالتزام بتوفير خدمات ودعم مستمر لـ للمجرمين داخل السجون وبعد خروجهم منها.

كل شخص دون الثامنة عشرة من العمر.

تأثير سلبي. عامل يعرض المجرمين للخطر ويصعب كفَّهم عن الإجرام.

تأثير إيجابي. عامل من شأنه الحد من مخاطر السلوك الإجرامي (المستمر) المقترن بعوامل الخطر.

تدابير أو عقوبات تتخذها سلطة قضائية أو إدارية للبقاء على المجرمين في المجتمع المحلي، وتشمل بعض التقييدات لحرি�تهم من خلال الشروط و/أو الالتزامات المفروضة عليهم.

توقف المجرم عن ارتكاب الجرائم (وقف الإجرام). ويشير أيضًا إلى عملية إنهاء المجرمين، بتدخل هيئات العدالة الجنائية أو بدونه، لسلوكهم الإجرامي والتزامهم بحياة خالية من الإجرام من خلال تطوير رأس المالهم الإنساني (من قبيل المهارات والمعارف الشخصية) أو رأس المالهم الاجتماعي (كالعمل والأسرة والاتصالات والروابط الاجتماعية والمشاركة في أنشطة المجتمع المدني). ويستند هذا المفهوم إلى الأبحاث بشأن مشوار المجرمين الإجرامي والعوامل المرتبطة بكفِّهم عن الإجرام في آخر المطاف واعتمادهم سلوك الامتثال للقانون في المستقبل.

مرفق علاجي يلزم المجرم بمراجعته على أساس يومي.

تشير إلى قيام شخص موضع تدخل (عقوبة) من قبل العدالة الجنائية بارتكاب جريمة جنائية جديدة. ولذا فإن معاودة الاجرام مؤشر رئيسي على أداء برامج ومبادرات إعادة إدماج في المجتمع.

بيئة سكنية خاضعة للإشراف من أجل المساعدة على جسر الفجوة الكائنة بين الحياة داخل السجن والحياة في المجتمع. وهو يتيح للمجرمين التفاعل على نطاق واسع مع العالم الخارجي والاتصال بأسرهم وأرباب عملهم السابقين أو المحتملين.

**الرعاية الكاملة**

**الرعاية اللاحقة**

**سلسلة الرعاية**

**الطفل**

**عامل الخطر**

**عامل الصمود (أو العامل الوقائي)**

**العقوبة المجتمعية**

**الكف عن الإجرام**

**مركز المثول اليومي**

**معاودة الاجرام**

**المنزل الانتقالي (مركز التحضير للإفراج)**

**منع الانتكاس**

فعل يُقصد به منع الذات أو منع شخص آخر من الانزلاق مجدداً إلى سلوك غير مستصوب أو غير صحي، من خلال تحديد علامات الإنذار المبكر أو التعرف على الحالات البالغة الخطورة، غالباً ما يتم ذلك باستخدام أدوات معرفية سلوكية.

**مؤسسة العلاج الإيوائية**

مرفق مجتمعي مخصص لاستقبال المجرمين ومنحهم برامج علاجية أو غيرها من أشكال التدخل. ويجوز للمجرمين مراجعة المؤسسة العلاجية على أساس طوعي.





إعلان الدوحة:  
ترسيخ ثقافة  
احترام القانون

**UNODC**

مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة



Vienna International Centre, P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria  
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-5866, [www.unodc.org](http://www.unodc.org)